العدد 678 – الأحد 16 شباط / فبراير 2025 – السنة الرابعة عشرة
www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

إيجارات المنازل في سوريا..
تضخم دون إجراءات

14

العدالة الانتقالية..
خطوات لنزع الفتيل

ملف خاص

وقفة تطالب بالحفاظ على السلم الأهلي أمام محطة الحجاز في دمشق – 31 كانون الثاني 2025 (عنب بلدي)

أخبار سوريا 02

رسائل عائلة الأسد للسوريين.. موسكو تطوي الصفحة

تقارير مراسلين 06

مساعٍ لإعادة تأهيل أرياف إدلب.. قاصرة أمام الاحتياج

تقارير مراسلين 06

انخفاض أسعار البطاطا يقلص زراعتها في درعا

تقارير مراسلين 07

جهود أهلية للحد من السرقات في ريف رأس العين

تقارير مراسلين 07

دير الزور.. الجفاف وغلاء الأعلاف يخفضان أسعار الماشية

رياضة 19

سوريا في مهمة معقدة بكأس آسيا للشباب

"رأيت وطني يعود لأهله"..
سوريون يعودون بعد عقود

لم تبدأ رحلة السوريين باللجوء خارج سوريا مع اندلاع الثورة عام 2011، بل منذ عقود واجهوا فيها نظامًا قمعيًا أجبرهم على ذلك، تحت تهديدات القتل أو الاعتقال.

اختار بعض السوريين المنفى لعقود خيارًا وحيدًا للنجاة، إذ اضطروا لمغادرة وطنهم بسبب الظروف التي فرضتها عليهم الأوضاع السياسية والأمنية.

وفي وقت كانت فيه العودة إلى سوريا مجرد حلم بعيد المنال، أتاحت التغييرات التي شهدتها البلاد، وسقوط النظام السوري، عودة بعض ممن عاشوا عقودًا من الاغتراب ليواجهوا سوريا مختلفة عن تلك التي غادروها...

15

رسائل عائلة الأسد للسوريين.. موسكو تطوي الصفحة

عنب بلدي – حسام المحمود

لم تتخطَّ عائلة الأسد لحظة السقوط، وانهيار حكم دام 53 عامًا على رقاب السوريين، موزعة بين 29 عامًا لحافظ الأسد و24 عامًا لابنه بشار الذي جاء إلى السلطة بالتوريث ودون انتخابات حرّة، ليقضي أكثر من نصف حكمه يحارب دون طائل مساعي الشعب السوري للتغيير السياسي، فخرج بشار ليقدّم رؤيته لليوم الأخير، ثم جاء ابنه بالرواية ذاتها لاحقًا، في وقت يتجه به السوريون إلى بناء ما دمّره النظام السابق، بذاكرة غنية بجراح الماضي، التي لا تزال بعض ملفاتها حاضرة، كملف المفقودين.

بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 من كانون الأول 2024، ظهرت روايات متعددة حول اليوم الأخير للأسد وعائلته في دمشق قبل هروبه إلى موسكو عبر قاعدة "حميميم" الروسية في اللاذقية، إلى أن خرج الأسد ببيان متأخر يقدم فيه مزاعمه للشارع السوري.

في 16 من الشهر نفسه، نشر الأسد بيانًا بالعربية والإنجليزية عبر منصة "رئاسة الجمهورية" التي كانت تواكب نشاطه، وزعم الأسد زهده بالسلطة وقال إنه لم يغادر سوريا بشكل مخطط له، وبقي في دمشق "يتابع مسؤولياته" حتى ساعات الصباح الأولى من يوم الأحد (يوم السقوط).

وبحسب قوله، فمع "تمدد الإرهاب" في سوريا، انتقل بتنسيق مع الروس إلى اللاذقية لما قال إنه "متابعة الأعمال القتالية" منها، وعند الوصول إلى قاعدة "حميميم" تبيّن انسحاب القوات من خطوط القتال، وسقوط آخر مواقع الجيش مع ازدياد تدهور الواقع الميداني في تلك المنطقة.

الأسد الذي استقبلته موسكو تحت مسمى "اللجوء الإنساني"، ذكر أنه في ظل استحالة الخروج من القاعدة الروسية في أي اتجاه، طلبت موسكو من قيادة القاعدة العمل على تأمين الإخلاء الفوري إلى روسيا مساء الأحد.

وزعم أنه خلال تلك الأحداث لم يطرح موضوع اللجوء أو التنحي من قبله أو من قبل أي شخص أو جهة، والخيار الوحيد المطروح كان استمرار القتال "دفاعًا في مواجهة الهجوم الإرهابي"، على حد قوله.

كما قال في البيان، "لم أكن في يوم من الأيام من الساعين للمناصب على المستوى الشخصي، بل اعتبرت نفسي صاحب مشروع وطني استمد دعمه من شعب آمن به، وقد حملت اليقين بإرادة ذلك الشعب وبقدرته على صون دولته والدفاع عن مؤسساته وخياراته حتى اللحظة الأخيرة"، معتبرًا أنه "مع سقوط الدولة بيد الإرهاب، وفقدان القدرة على تقديم أي شيء يصبح المنصب فارغًا لا معنى له، ولا معنى لبقاء المسؤول فيه".

وأشار الأسد إلى عدة محاولات أجراها وكانت غير ناجحة لنشر هذا البيان في وسائل الإعلام العربية والأجنبية، ما دفع لنشره على منصات "رئاسة الجمهورية السابقة".

رواية الأسد حول هروبه من دمشق، تتعارض مع ما نقلته وكالة "رويترز" في تلك الفترة، حول الساعات والأيام الأخيرة للأسد في دمشق قبل إسقاطه.

وقالت الوكالة، إن الأسد أعدّ خطة سرية للفرار من سوريا عندما كانت سلطته تنهار، دون إطلاع غالبية مساعديه ومسؤولي حكومته وحتى أقربائه على الأمر، وذكرت "رويترز" نقلًا عن أكثر من 10 مصادر، أن الأسد لجأ إلى الخداع والتكتم لتأمين خروجه من البلاد.

كما أبلغ الأسد مدير مكتبه الرئاسي، في 7 من كانون الأول (قبل سقوطه بيوم)، عندما انتهى من عمله، أنه سيعود إلى منزله لكنه توجه بدلًا من ذلك إلى المطار.

هذه الرواية التي نشرها الأسد على منصات كانت للرئاسة، وقابلها الشارع السوري بالتهكم والتكذيب والشتائم للأسد على ما خلفه في سوريا من جراح، جاءت بعد محاولات فاشلة لنشرها عبر وسائل إعلام عربية وأجنبية، وتبع نشرها إعادة حذفها، ثم نشرها مرة أخرى، قبل حذفها بشكل نهائي عن كافة المعرفات.

هل تنجح المحاولات السورية لضبط الحدود مع لبنان

عنب بلدي – محمود العبد الله

عقب تنفيذ عملية عسكرية وأمنية استهدفت عصابات تهريب موالية لـ"حزب الله" اللبناني غربي مدينة حمص، سيطرت "إدارة العمليات العسكرية" بالتعاون مع "إدارة الأمن العام" على قرى منطقة القصير المحاذية للشريط الحدودي مع لبنان بهدف ضبط الحدود أمنيًا وعسكريًا.

وقال باحثون في الشأن العسكري لعنب بلدي، إن السيطرة العسكرية التي فرضتها القوات السورية على المنطقة الحدودية مع لبنان، لا تعني انتهاء التحديات التي تعوق ضبط الحدود بشكل كامل.

وأشاروا إلى أن التحديات المتمثلة في الطبيعة الجغرافية الوعرة، ونفوذ "حزب الله"، والاعتماد الاقتصادي على التهريب، قد تتيح إعادة الانتشار للعصابات في المنطقة مجددًا، ما يثير تساؤلات حول مدى قدرة سوريا على فرض رقابة دائمة وفعالة.

وقال قائد المنطقة الغربية في إدارة أمن الحدود، مؤيد السلامة، في تصريح لوكالة الأنباء السورية (سانا)، في 10 من شباط الحالي، إن قواته وضعت خطة متكاملة لضبط الحدود بشكل كامل، تراعي فيها التحديات الموجودة، وتسهم في حماية المدنيين من جميع الأخطار التي تستهدفهم.

هل تنجح؟

حول قدرة القوات السورية على ضبط الشريط الحدودي أمنيًا وعسكريًا، قال الباحث في مركز "جسور للدراسات" رشيد حوراني، إن القوات السورية قادرة على ضبط الحدود لطبيعة مهامها السابقة، واكتسابها الكثير من الخبرات العالية خلال سنوات الثورة، وهو ما يسمح لها بتنفيذ المهام في ظروف جغرافية وعسكرية متنوعة، بالإضافة إلى استخدام الطيران المسير في عملية الاستطلاع والذي يسهل لها المهمة.

وبالمقابل، يرى الباحث في الشأن العسكري نوار شعبان، أن الحل العسكري لوحده لا يمكن أن يوقف عمليات التهريب في المنطقة، بل يتطلب مزيجًا من الإجراءات الأمنية المشددة، والتنسيق مع الجانب اللبناني، وخلق بدائل اقتصادية تقلل من اعتماد السكان المحليين على التهريب كمصدر للدخل.

وأضاف أن الحاجة تبرز إلى تبني نهج شامل يعالج جذور الأزمة على حدود البلدين، عوضًا عن الاقتصار على الحلول العسكرية التقليدية.

وذكر أن إحدى أهم الركائز الأساسية لضبط الحدود هي التعاون الأمني الوثيق بين دمشق وبيروت، إذ يمكن للجان أمنية مشتركة تعزيز عمليات المراقبة وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول شبكات التهريب.

ويجب أن تتكامل الإجراءات العسكرية مع استراتيجيات أكثر شمولية، تستهدف تفكيك هذه الشبكات تدريجيًا.

وتشمل هذه الاستراتيجيات جمع المعلومات الدقيقة عن قادة شبكات التهريب، وفرض ملاحقات قانونية صارمة تتضمن عقوبات رادعة، بالإضافة إلى التوعية المجتمعية بمخاطر التهريب وانعكاساته السلبية على الاقتصاد والأمن المحلي، بحسب ما ذكره الباحث شعبان.

تحديات تعوق العملية

يرى الباحث حوراني، أن من بين التحديات التي تواجه الإدارة السورية الجديدة في عملية ضبط الحدود الطبيعة الجغرافية الوعرة في المنطقة، خاصة مع معرفة عناصر "حزب الله" وعصابات التهريب بتضاريسها وطبيعتها بشكل جيد، إلا أن القوات السورية تغلبت على ذلك بالتقدم الحذر والمتدرج أو محاصرة مناطق ومنع التسلل إليها.

وقال الباحث شعبان، إن شبكات التهريب وخاصة في منطقة القصير قادرة على التكيف مع التغيرات الأمنية، عبر إيجاد مسارات بديلة واستخدام تقنيات أكثر تطورًا لتجنب الرقابة، وذلك بفضل موقعها الجغرافي.

وتعتبر المنطقة نقطة استراتيجية لا يمكن القضاء على أنشطة التهريب فيها بسهولة، حيث تتداخل العوامل الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في تشكيل واقعها الحالي، واستمرار عمليات التهريب.

وجود موالين لـ"حزب الله" من السوريين في المنطقة، ممن تضررت مصالحهم من سقوط نظام الأسد وخروج "الحزب" من سوريا، ووجود مواطنين يحملون الجنسية اللبنانية، ويقطنون في القرى السورية، يشكل تحديًا ثانيًا أمام ضبط الشريط الحدودي مع لبنان، وفقًا للباحث شعبان.

وتواجه القوات السورية تحديًا آخر في حال عدم تمكن الجيش اللبناني من الاستمرار في الانتشار على الحدود، ما يسمح لـ"الحزب" بإعادة محاولاته من جديد، بحسب ما ذكره الباحث حوراني.

وفي 9 من شباط الحالي، أعلن الجيش اللبناني عن تعزيز قواته على الشريط الحدودي مع سوريا، من خلال تكثيف الدوريات العسكرية وإقامة نقاط مراقبة جديدة.

ويأتي هذا الإعلان، بعد إصدار أوامر للوحدات العسكرية المنتشرة على الحدود، بالرد على مصادر النيران التي تستهدف الأراضي اللبنانية من سوريا، عقب اندلاع اشتباكات في قرى منطقة القصير المحاذية للشريط الحدودي.

بالمقابل، نفى قائد المنطقة الغربية في إدارة أمن الحدود، مؤيد السلامة، قصف مواقع داخل لبنان، مشيرًا إلى أن الاشتباكات جرت مع عصابات التهريب المسلحة في كل من قرى حاويك، وجرماش، ووادي الحوراني، وأكوم السورية، في أثناء حملة تمشيط المنطقة لضبط الحدود الغربية للبلاد.

رغم أن الأسد يعيش في مجمع بموسكو ويتجنب الظهور العام تخرج عائلته برسائل متفرقة (تعديل عنب بلدي)

قد تضر موسكو

في وقت لاحق عادت عائلة الأسد للتصريح لكن من نافذة حافظ، الابن البكر لبشار، الذي قدّم عبر منصة "إكس" قصة اليوم الأخير للعائلة في دمشق، فحاول ترميم نواقص رواية والده من جهة، مع تقديم رسائل غير مباشرة في النص، ملمحًا إلى تخلّي الجيش عن والده، ورغبة والده بالبقاء و"الدفاع" عن البلاد، وأن عائلة الأسد ككل كانت على علم بسفره، في الوقت الذي أكدت به تقارير وشهود أن الأسد سافر حتى دون إخبار شقيقه ماهر.

منصة "إكس" أغلقت حساب حافظ بشار الأسد لديها، وأيضًا حساب "رئاسة الجمهورية" الذي كان متاحًا لنظام بشار الأسد، مغلقة واحدة من البوابات التي اعتمدتها عائلة الأسد لضخ رسائل يرى فيها بعض السوريين ملامح استفزاز، في الوقت الذي لا تزال به البلاد تلملم جراحًا غائرة خلّفها حكم عائلة الأسد، وأبرزها 112 ألفًا و414 مختفيًا قسرًا ما زالوا مجهولي المصير بعد أكثر من شهرين من الإطاحة بالأسد، وفق ما وثقته "الشبكة السورية لحقوق الإنسان".

وفيما يتعلق بظهور الأسد أو أفراد من عائلته وتقديم تصريحات ذات أبعاد سياسية، ثم حذفها، واحتمالية وجود موانع أمام الأسد للإدلاء بتصريحات، أوضح المحلل السياسي الروسي ديمتري بريجع، لعنب بلدي، أن هناك فارقًا بين القوانين الرسمية والأوامر التي تطرحها السلطات الروسية، فهناك جهاز مخابرات خارجي وآخر داخلي، والأول مرتبط بالتحركات الخارجية لروسيا، ومن المحتمل تقديم أوامر من إدارة الرئيس الروسي عبر دوائر مختلفة منها العلاقات الخارجية والأمن حتى لا يدلي الأسد بتصريحات قد تضر بعلاقات موسكو مع دمشق.

وليست هذه المرة الأولى التي تستقبل فيها روسيا "رئيسًا لاجئًا"، فبعد الإطاحة بالرئيس الأوكراني، فيكتور يانوكوفيتش (كان رئيسًا بين 2010 و2014)، إثر احتجاجات شعبية واسعة ضد حكومته بسبب توجهاتها المؤيدة لروسيا ورفضه الشراكة مع الأوروبيين، خلال ثورة الميدان الأوروبي بين 2013 و2014، هرب إلى موسكو حيث منحته روسيا الحماية وأتاحت له أيضًا الظهور الإعلامي.

طي صفحة الأسد

وبالمقارنة بين حالة ياناكوفيتش والأسد، يرى بريجع أن روسيا لها مشروع في أوكرانيا، وعملت على مشروع "نوفا روسيا" (روسيا جديدة في أوكرانيا) ولذلك سمحت للرئيس الأوكراني السابق بتقديم تصريحات وبيانات، أما في سوريا فالوضع مختلف، فالأسد سقط، وموسكو ترغب بطي الصفحة، ما يعني عزلًا سياسيًا للأسد وعائلته، وأي تحرك مختلف يعارض مصالح موسكو الجديدة.

صحيفة "إسرائيل هيوم" العبرية نقلت، في 12 من شباط الحالي، عن صحفي روسي متابع لحياة الأسد في موسكو، أن الأسد يجلس في شقة تقع في أعلى ناطحة سحاب، في مجمع "موسكو سيتي" متجنبًا الظهور العام، خوفًا على سلامته أو قلقًا على زوجته المريضة، وربما لأنه يواجه صعوبة في التكيف مع وضعه الجديد.

وبعد زيارة نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، إلى دمشق، نقلت وكالة "رويترز" أن الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، طلب من موسكو تسليم بشار الأسد، وهو ما رفضت موسكو التعليق عليه رسميًا عبر "الكرملين".

مصدر روسي تحفظ على عدم ذكر اسمه، لمخاوف أمنية، قال لعنب بلدي، إن مصير بشار الأسد منحصر ضمن عدة سيناريوهات، منها البقاء في روسيا وبقاء الوضع على ما هو عليه، وهو خيار مستبعد، لأنه يعني مشكلات مستقبلية لا تريدها روسيا مع سوريا، كونها ستهدد مصالحها بطبيعة الحال.

وهناك سيناريو آخر قريب من مصير يفغيني بريغوجن (قائد قوات "فاغنر" سابقًا، توفي بسقوط طائرته في آب 2023)، أو المعارض الروسي أليكسي نافالني (توفي بوعكة صحية في سجنه بروسيا في شباط 2024)، فمن الممكن تدهور حالته الصحية، وهذا أمر يحل جزءًا من المشكلات العالقة بين روسيا وسوريا، مع استبعاد سيناريو تسليم الأسد لدمشق، لأن هذه الحالة ستترك انطباعًا بأن موسكو تخون حلفاءها.

ولروسيا تاريخ طويل في تصفية واغتيال شخصيات سياسية شكّلت قلقًا وتهديدًا لمصالحها في وقت ما، ومنها اغتيال العميل الروسي السابق ألكسندر ليتفينينكو في لندن، عام 2006، بعد أيام من تسممه بمادة اليورانيوم المشعة.

المصدر بيّن أن كل أوراق بشار الأسد السياسية باتت محروقة، والسيناريو الأقرب أمام الأسد، هو الاغتيال، فتسليمه يعني أن الأنظمة التي تتعاون معها روسيا ستخشى التعامل مع روسيا، وسيضر ذلك بسمعة روسيا، ويذكّر بمصير القذافي وصدام حسين، صديقي روسيا السابقين، وروسيا لا ترغب بفتح دفاتر الماضي، مع الإشارة إلى تقلبات في السياسة الروسية، واحتمالية تحقيق تحولات في هذه السياسة حتى 2030، وإذا بقي الأسد حيًا حتى ذلك الوقت فقد يجري تسليمه.

وقال الباحث شعبان، إن القوات السورية استخدمت أسلحة ثقيلة، من ضمنها المدفعية، والرشاشات الثقيلة، وطائرات "شاهين" المسيرة، لاستهداف مواقع المهربين في المناطق الجبلية المرتفعة، بهدف إغلاق المعابر غير الشرعية، وتعزيز نقاط المراقبة الحدودية.

مركز نفوذ ومحطة تهريب

تعتبر منطقة القصير مركزًا لنفوذ "حزب الله"، وخاصة بعد معركة القصير عام 2013، وتهجير أهالي القرى السنية من المنطقة بشكل قسري، وفقًا للباحث نوار شعبان.

وكانت معركة القصير هي الأولى التي تشهد تدخلًا واضحًا من مقاتلي "الحزب" إلى جانب قوات نظام الأسد في مواجهة فصائل الثورة.

وقال الباحث شعبان، إن المنطقة تحولت إلى شبكة معقدة من المسارات التي يديرها تجار ومهربون محليون، بدعم من جهات سياسية وعسكرية، مشيراً إلى الدور المركزي الذي لعبه "حزب الله" اللبناني في تأمين طرق التهريب والإشراف عليها، مستفيدًا من عائداتها المالية في دعم أنشطته.

وذكر أن جغرافيتها الوعرة ساعدت على تنفيذ عمليات تهريب للمخدرات، والأسلحة، والمحروقات عبر الحدود، بالتزامن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في سوريا ولبنان.

وتعد مدينة القصير محطة رئيسة لإنتاج وتوزيع هذه المواد المخدرة، وهو ما أكدته عمليات ضبط مستودعات من قبل قوات الأمن السورية.

وبين الباحث أن أبرز الفاعلين في عمليات التهريب ينتمون إلى عائلات معروفة في المنطقة، مثل آل زعيتر، وآل جعفر، وآل دندش، وآل نون.

وأعلنت إدارة أمن الحدود عن ضبط عدد "كبير" من مزارع ومستودعات ومعامل صناعة وتعليب مواد الحشيش وحبوب "الكبتاجون"، بالإضافة إلى مطابع تختص بطباعة العملة المزورة، إثر العملية التي نفذتها في المنطقة.

كما ضبطت العديد من شحنات السلاح والمواد المخدرة في المناطق الحدودية، والتي كانت في طريقها للعبور إلى الجانب اللبناني.

سيناريوهات محتملة

رغم حالة الهدوء التي شهدتها المنطقة، وضبط العديد من مصانع المخدرات ومراكز التهريب، فإن التحديات تبقي مستقبل المنطقة أمام سيناريوهات ثلاثة تتباين بين التسوية الدبلوماسية والتصعيد العسكري واستمرار الوضع الراهن، وفقًا للباحث شعبان.

أول هذه السيناريوهات هو نجاح الوساطات المحلية في احتواء الأزمة عبر المفاوضات، ما يسمح للسلطات السورية بتعزيز سيطرتها في المنطقة مع تكثيف جهودها لضبط الحدود عبر آليات مشتركة بين الجيشين السوري واللبناني، ما يحد من عمليات التهريب، بالإضافة إلى توفير بدائل اقتصادية للسكان المحليين الذين يعتمدون على هذه الأنشطة كمصدر رئيس للدخل.

وقد يسهم هذا السيناريو، على المدى الطويل، في تحقيق استقرار نسبي، لكنه يظل هشًا نظرًا لاحتمالية بقاء بعض الشبكات غير النظامية ناشطة في مناطق متفرقة.

ويرى الباحث أن السيناريو الثاني يذهب باتجاه تفكيك جزئي لشبكات التهريب، نتيجة لاستمرار التصعيد العسكري.

وأشار إلى أن التصعيد سيخلق في المقابل حالة من عدم الاستقرار الأمني، خاصة إذا تدخل "حزب الله" بشكل مباشر لحماية مصالحه، وهو ما قد يوسع نطاق المواجهات ليشمل الداخل اللبناني، ما يزيد من تعقيد العلاقة بين الجيشين السوري واللبناني.

واعتبر الباحث أن تعقيد العلاقة بين الجانبين سيؤدي إلى تدخل جهات إقليمية ودولية لضبط الأوضاع، وينعكس سلبًا على المجتمعات الحدودية، ما يفاقم موجات النزوح وتراجع النشاط الاقتصادي.

وقد يستمر الوضع من دون حسم عسكري كامل أو تسوية سياسية شاملة، وتبقى عمليات التهريب مستمرة، لكن بأساليب أكثر تطورًا وسرية، وهو السيناريو الثالث بحسب ما ذكره الباحث شعبان.

ويرى الباحث أن إعادة تشكيل شبكات التهريب لتكيّف نفسها مع الظروف الأمنية الجديدة، ستؤدي إلى زيادة الضغط على السلطات السورية، التي ستكون مطالبة بتكثيف جهودها الأمنية لمنع تفاقم الفوضى، وتفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين، ما قد يرفع معدلات الفقر والبطالة، ويدفع القوى الدولية إلى فرض سياسات أو عقوبات تستهدف الجهات المتورطة في التهريب، ما يزيد من تعقيد المشهد السياسي في المنطقة.

الأمن العام السوري يحبط محاولة تهريب أسلحة على الحدود مع لبنان - 17 كانون الثاني 2025 (سانا)

كيف تواجه سوريا أطماع إسرائيل

شاب سوري أصيب برصاص الجيش الإسرائيلي خلال احتجاج ضد الوجود الإسرائيلي في القنيطرة – 2 كانون الثاني 2025 (NPR)

عنب بلدي – عمر علاء الدين

انتقلت إسرائيل من التوغل داخل الأراضي السورية إلى تثبيت وجودها، وسط تلويح بالبقاء الدائم في هذه المناطق، بدعم أمريكي، بينما لا تزال خطوات السلطات السورية الجديدة خجولة في مواجهة هذا التدخل.

وتعمل إسرائيل على إنشاء قواعد عسكرية في القنيطرة، لكنها انسحبت، في 2 من شباط الحالي، من مبنى المحافظة والقصر العدلي في مدينة السلام (البعث سابقًا)، وفق مراسل عنب بلدي.

استفادت تل أبيب من حالة التوتر الأمني والفوضى السياسية بعد إسقاط النظام السوري، في 8 من كانون الأول 2024، لتبقى التساؤلات حاضرة عن التدابير التي يمكن للدولة السورية اتباعها لإبعاد القوات الإسرائيلية، وما الأدوات التي تملكها.

الشرع: كل الضغوط الدولية معنا

إذاعة الجيش الإسرائيلي ذكرت، في 11 من شباط، أن إسرائيل أقامت "بهدوء شديد" منطقة أمنية داخل الأراضي السورية، مؤكدة أن وجودها في سوريا لم يعد مؤقتًا.

ووفقًا للإذاعة، يعمل الجيش الإسرائيلي على بناء تسعة مواقع عسكرية داخل المنطقة الأمنية، ما يشير إلى نية تل أبيب تعزيز انتشارها العسكري في سوريا على المدى الطويل.

وأوضحت الإذاعة أن الجيش الإسرائيلي يخطط للبقاء في سوريا طيلة عام 2025، مع رفع عدد الألوية العاملة هناك إلى ثلاثة ألوية، مقارنة بكتيبة ونصف فقط قبل 7 من تشرين الأول 2023.

وخلال زيارته إلى الجانب السوري من جبل الشيخ، قال وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، في 28 من كانون الثاني الماضي، إن قواته ستبقى في سوريا إلى أجل غير مسمى.

رئيس المرحلة الانتقالية في سوريا، أحمد الشرع، أكد أنه يجب على إسرائيل العودة خلف المنطقة العازلة المحددة باتفاق 1974.

وفي مقابلة مع مجلة "الإيكونوميست"، في 3 من شباط، قال الشرع، "في أول يوم لنا في دمشق أرسلنا إلى الأمم المتحدة لإبلاغهم بأننا ملتزمون باتفاقية 1974، ونحن مستعدون لاستقبال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي كانت في المنطقة العازلة".

وأضاف، "تواصلنا مباشرة مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقد أعربوا عن استعدادهم للعودة إلى المنطقة العازلة، بشرط انسحاب القوات الإسرائيلية".

أما بالنسبة لسوريا فأكد الشرع، "كل الضغوط الدولية معنا، وكل الدول التي زارت دمشق والدول التي لم تزرها ندد بتقدم القوات الإسرائيلية في المنطقة"، مشيرًا إلى "شبه إجماع دولي" على أن هذا التقدم غير صحيح.

ماذا تريد إسرائيل؟

الخبير في شؤون الجولان السوري المحتل سمير أبو صالح، أوضح، في حديث لعنب بلدي، أن مواصلة إسرائيل لـ"حربها على الشعب السوري" هدفه إنجازان أساسيان، الأول إحراج العهد الجديد بقيادة الثورة، ولا سيما بعد أن لاقى هذا التأييد المحلي والعربي والدولي.

والهدف الثاني الاستمرار بقضم الأراضي السورية، ولا سيما مرتفعات جبل الشيخ الاستراتيجية، ثم المصادر والسدود المائية المهمة، إضافة إلى السهول الخصبة وصولًا إلى وادي اليرموك الاستراتيجي، حيث مثلث الحدود السورية- الفلسطينية- الأردنية.

ويرى أبو صالح أن التوغل الإسرائيلي يشكل "حلقة ضغط ومصدر قلق كبير لدى العهد السوري الجديد"، حيث جاءت تلك التطورات في وقت كانت الحكومة السورية الجديدة منهمكة في ترتيب البيت السوري الداخلي.

وعن عدم وجود إجراءات ميدانية تقابل العدوان الإسرائيلي، قال أبو صالح، إن هذا الأمر "يندرج سياسيًا في الإطار الموضوعي"، وخصوصًا أن إسرائيل قامت باستهداف كل القدرات العسكرية لسوريا، التي كانت بحوزة النظام السابق.

وفي 10 من كانون الثاني الماضي، كشفت صحيفة إسرائيلية عن مخطط يهدف لتوسع نفوذ إسرائيل بالأراضي السورية بعمق 15 كيلومترًا عسكريًا و60 كيلومترًا "استخباراتيًا".

ونقلت صحيفة "يديعوت أحرنوت" عن مسؤولين إسرائيليين "كبار" (لم تسمِّهم)، أن تل أبيب ستحافظ على السيطرة العسكرية بعمق 15 كيلومترًا داخل سوريا، لضمان عدم تمكن الموالين للنظام الجديد (الإدارة السورية الجديدة) من إطلاق الصواريخ على مرتفعات الجولان.

ويعتمد الجيش الإسرائيلي في خطابه الرسمي حول مجريات الأحداث في سوريا، أن إسرائيل تركز على تأمين الجولان المحتل من "التهديدات المتطرفة"، وفق ما نقلته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، في 14 من كانون الأول 2024.

الأدوات السورية في وجه التوغل

المفكر السياسي السوري برهان غليون قال لعنب بلدي، إن الوضع الراهن لا يتيح للإدارة السورية إلا العمل السياسي والدبلوماسي مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومع الدول الرئيسة العربية وغير العربية، لدفعها إلى اتخاذ مواقف تفيد في تثبيت الحق السوري بالأراضي المحتلة حديثًا وبالجولان المحتل سابقًا، بحسب غليون.

ويرى المفكر السوري أن هناك إمكانية لعمل أكبر على صعيد الدبلوماسية والتواصل مع دول العالم، لحثِّها على اتخاذ مواقف واضحة في إدانة الأعمال الإسرائيلية العدوانية والماسة بالسيادة السورية وحقوق السوريين في الأمن والسلام واستعادة الأراضي المحتلة.

وكان وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، دعا إلى الضغط على إسرائيل لسحب قواتها من الأراضي التي توغلت فيها .

وفي تصريحات للصحفيين خلال زيارته إلى أنقرة، في 16 من كانون الثاني الماضي، قال الشيباني، "ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والدول الصديقة إلى ممارسة الضغط على إسرائيل حتى تنسحب من الأراضي التي تقدمت فيها خلال الفترة الماضية، ونحن جاهزون لمنع أي تهديدات محتملة".

ماذا عن التفاوض؟

الخبير بشؤون الأمن والدفاع ومدير الأبحاث في مركز "عمران للدراسات الاستراتيجية"، معن طلاع، أوضح، في حديث لعنب بلدي، أن موضوع التفاوض مرتبط بالدولة السورية حال استقرارها، ووضوح المرحلة واستحقاقاتها، وليس منوطًا بأي جهة تدير المرحلة الراهنة.

ويرى طلاع أن سوريا الآن ما زالت في مرحلة ما قبل تشكيل حكومة انتقالية، في حين أن عملية التفاوض مع إسرائيل تتطلب التعريف الرسمي للحكومة.

وعندما تبدأ سوريا بتحقيق قدر معقول من الأمن، كما قال طلاع، ستفتح ملفاتها الإقليمية وستكون لديها أدوات دبلوماسية، ونقاشات مع الحلفاء لتفعيل اتفاقية عام 1974، وتسلم الجيش السوري الجديد عملية ضبط الحدود.

وعن تصريحات الإدارة السورية الجديدة حول هذا الملف، يرى الخبير أنها نابعة من تقدير الموقف الأمني والسياسي، ويجب أن تجمع هذه التصريحات بين عدم التفريط بحق السيادة السورية، واحترام القواعد الدبلوماسية.

أجندة التطبيع مؤجلة

عن التطبيع بين سوريا وإسرائيل، اعتبر الخبير بشؤون الدفاع والأمن، معن طلاع، أن هذا الأمر مرتبط بأجندة الخارجية السورية، وهذه الأجندة يمكن عنونتها وفق ما صرحت به الحكومة، بأنها تبحث عن الاستقرار وأن سوريا لن تكون بيئة نزاع.

وهذه رسالة توحي بأن الاستحقاقات الداخلية لسوريا ستجعل أداءها في السياسة الخارجية قائمًا على العلاقات الدبلوماسية والتفاعل الإيجابي مع قضايا المنطقة، بحسب طلاع.

ويرى طلاع أن أجندة سوريا الخارجية اليوم تضم محورين مهمين، الأول التوازن في الأدوات الخارجية، أي إنهاء العلاقة مع محور إيران والذهاب نحو محور الدول العربية وتحسين العلاقات معها بالإضافة إلى تركيا.

والمحور الثاني ملف العقوبات والتصنيف وإعادة الإعمار والتعافي المبكر وضمان عودة اللاجئين، وصحيح أن هذه الملفات استحقاقات ضرورية، لكنها ستكون أيضًا ورقة ضغط بيد الإدارة السورية الجديدة.

وبناء على ما سبق، يعتقد طلاع أن أجندة التفاوض مع إسرائيل ستكون مؤجلة وليست في المدى المنظور على الأقل.

ما اتفاق 1974

عقب حرب تشرين 1973 بين سوريا وإسرائيل، تم التوصل بإشراف الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لاتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والسوري، في 31 من أيار عام 1974، يقضي برسم خط فك الاشتباك بين الجانبين، وشمل تفاصيل لتحديد مواقع القوات العسكرية لسوريا وإسرائيل على طول خطي "A" و"B". يطلق اسم "برافو" على الخط "B" و"ألفا" على الخط "A"، ونصت الاتفاقية على فصل القوات بشكل أساسي لتكون القوات الإسرائيلية غرب الخط "A"، والقوات السورية شرق الخط "B"، على أن تكون المنطقة العازلة بين الخطين "A" و"B"، وهي منطقة فاصلة بين القوات الإسرائيلية والسورية، على أن تشرف عليها قوة مراقبة فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة (UNDOF).

وقف الدعم وفرضية الانسحاب

ضغط أمريكي على "قسد" يصب بمصلحة دمشق

قائد "قوات سوريا الديمقراطية" في اجتماع مع "مجلس سوريا الديمقراطية" – 22 كانون الثاني 2025 (SDF)

عنب بلدي – علي درويش

تتعرض "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) لضغط مضاعف من حليفتها الأبرز، الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل بخطة للانسحاب من سوريا ووقف منح المساعدات الخارجية، التي تستفيد منها "قسد" في عدة مجالات.

الضغط الأمريكي على "قسد" صاحبة السيطرة شمال شرقي سوريا، جاء بعد مواجهات عسكرية بين "الجيش الوطني السوري" وتركيا الداعمة له، وفي وقت تجري فيه مفاوضات مع حكومة دمشق للوصول إلى صيغة نهائية تريد منها دمشق السيطرة على كامل الأراضي السورية.

خطة أمريكية ووقف دعم

في 24 من كانون الثاني الماضي، أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية معظم منح المساعدات الخارجية لمدة 90 يومًا، وهو ما يعني أيضًا عدم اتخاذ أي إجراءات أخرى لتوزيع تمويل المساعدات على البرامج التي وافقت عليها الحكومة الأمريكية.

وتقدم الولايات المتحدة مساعدات مالية للمنظمات العاملة في مناطق سيطرة "قسد"، والتي تقدم خدمات في مختلف المجالات للسكان في المنطقة، خاصة المنظمات التي تشرف على إدارة وتقديم المساعدات للمخيمات.

وقف دعم المنظمات، ليس المقصود فيه "قسد" بشكل مباشر، وإنما جاء ضمن وقف برامج المساعدات الأمريكية الخارجية، وتضررت منه عدة مناطق في الشرق الأوسط وغيرها، كما تأثرت به مناطق أخرى في سوريا نتيجة توقف الدعم على نازحين في حلب وإدلب.

قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، إن تعليق الحكومة الأمريكية مساعداتها للمنظمات غير الحكومية العاملة في مخيمي "الهول" و"روج" يتسبب في تفاقم الظروف المهددة للحياة، ويخاطر بالإمعان بزعزعة الحالة الأمنية الهشة، ويحد من توفير الخدمات الأساسية لسكان المخيم.

تدير "قسد" مخيمي "روج" و"الهول"، ويضم المخيمان حوالي 42500 شخص، معظمهم عوائل مشتبه بانتمائهم إلى تنظيم "الدولة"، من بينهم حوالي 18 ألف شخص أجنبي من 60 دولة، وفق تقديرات "رايتس ووتش".

وبعد سقوط نظام الأسد وتشكيل حكومة دمشق المؤقتة، جددت "الإدارة الذاتية" مظلة "قسد" السياسية دعوتها لاستعادة الدول مواطنيها في المخيمات، وبدأت بإعادة النازحين من المخيمات.

الرئيس المشترك لمكتب شؤون النازحين واللاجئين، شيخموس أحمد، قال قبل أيام لوكالة "فرانس برس"، إن "الإدارة الذاتية" تعمل على إفراغ المخيمات بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وذكرت "الإدارة الذاتية" أنها تنسق أيضًا مع وزارة الهجرة العراقية، فيما يتعلق بالمواطنين العراقيين المقيمين بمخيم "الهول"، وعودتهم إلى بلادهم، كما سهلت خروج دفعات من عائلات سورية إلى مناطقهم.

وفيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي في مناطق سيطرة "قسد" الذي يعتبر إحدى أبرز أوراقها في مفاوضاتها مع حكومة دمشق، ذكرت شبكة "NBCNEWS" الأمريكية، في 5 من شباط الحالي، أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ومسؤولين مقربين منه أعربوا عن اهتمامهم بسحب القوات الأمريكية من سوريا.

دفع ذلك "البنتاجون" لوضع خطط للانسحاب في 30 أو 60 أو 90 يومًا.

بالمقابل، قالت "قسد" إنها لم تتلقَّ أي خطط من القوات الأمريكية للانسحاب من شمال شرقي سوريا.

دفع باتجاه دمشق

الباحث في الشؤون الكردية بدر ملا رشيد قال لعنب بلدي، إن قطع المساعدات سيُحدث خلال فترة قصيرة ضغطًا باتجاه كيفية دعم المنظمات المحلية أو الكثير من المنظمات أو المؤسسات التي ترتبط بالدعم الدولي، وهذا الأمر سيؤدي بنهاية المطاف إلى الدفع باتجاه توافق بين "قسد" ودمشق.

وأوضح الباحث أن ذلك سيُحدث في المجتمع رغبة بالانفتاح سواء من ناحية السوق أو المؤسسات الحكومية أو المعابر باتجاه دمشق لتعويض الفراغ أو النقص المادي الذي سيحصل من المجتمعات المحلية.

وتجري حكومة دمشق و"قسد" مفاوضات، لكن لم يصل الطرفان لاتفاق معلن في مختلف الملفات، وتفضل حكومة دمشق حل قضية "قسد" بالمفاوضات وعدم اللجوء للقوة العسكرية وفق تصريحات وزير الدفاع، مرهف أبو قصرة، ورئيس المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع.

ملفات مهمة بيد "قسد"

تمسك "قسد" بعدة ملفات مهمة تعتبر أوراق قوة لها، منها مخيمات تؤوي عوائل التنظيم وسجون مقاتليه والدعم الأمريكي إلى جانب سيطرتها على مساحات من الحدود السورية مع العراق، ووجود معظم الثروات النفطية السورية في مناطق سيطرتها.

وقال الباحث المتخصص بشؤون شرق الفرات في سوريا سامر الأحمد، إن الملفات التي يمكن لـ"قسد" تسليمها، هي ملفا النفط والحدود (بما تتضمنه من معابر حدودية رسمية)، فهي ملفات سيادية وحكومة دمشق تطالب بتسليمها عاجلًا.

ويتفق ذلك مع مطالب تركيا، التي تعتبر "قسد" منظمة "إرهابية"، ولوحت مرارًا بأعمال عسكرية لإبعادها عن حدودها، وشنت فعليًا عمليتين عسكريتين هما "غصن الزيتون" في عفرين بريف حلب في آذار، و"نبع السلام" في تشرين الأول 2019 بشرق الفرات.

وتوقفت "نبع السلام" إثر اتفاق تركي- أمريكي، وآخر تركي- روسي، قضى بإبعاد "قسد" عن الحدود بعمق نحو 30 كيلومترًا.

وأشار الباحث سامر الأحمد إلى أن من الممكن أن نشهد انتشار قوات حكومة دمشق بعمق بين 20 و30 كيلومترًا على الحدود، وهو ما سيؤدي إلى حرمان "قسد" من حاضنتها الأساسية في المناطق الحدودية، وستصبح بوضع محرج.

فيما يرى الباحث بدر ملا رشيد، أن الملفات التي يمكن لـ"قسد" أن تبدأ بتسليمها لحكومة دمشق في حال صعدت الأخيرة ضدها، هي الدوائر الرسمية وتسهيل إعادة افتتاحها، والانتقال لاحقًا إلى موضوع المعابر والحدود.

معبر "سيمالكا" النشط حاليًا مع إقليم كردستان العراق، يمكن أن يكون ضمن إدارة تشاركية في المرحلة الانتقالية وصولًا إلى كيفية إدارة السجون والمخيمات وهي إحدى الحلقات قبل الأخيرة.

وفق سامر الأحمد، تحاول "قسد" التخلي عن مسؤولياتها الخدمية المتعلقة بالتعليم والصحة وغيرهما من خلال مطالبة حكومة دمشق بأن تتحمل مسؤولية ذلك من خلال دعم مؤسسات "الإدارة الذاتية" أو ضمها لحكومة دمشق، والإبقاء على موظفيها وإداراتها.

لكن حكومة دمشق رفضت هذا الطرح، وعرضت أن تضم هذه المؤسسات مع إعادة تقييمها.

وقال الأحمد، إن "الأيام المقبلة ستكشف عن مزيد من تنازلات (قسد)، بسبب الضغط الإقليمي والدولي الواضح عليها".

كما أن ملف السجون الذي تماطل فيه "قسد"، يتم بحثه بين حكومة دمشق والتحالف، وهناك طرح أن تُسلم إدارتها لـ"جيش سوريا الجديد" المدعوم أيضًا من التحالف.

وطرحت حكومة دمشق نقل السجناء من مناطق سيطرة "قسد" وتأمينهم مع تقديم ضمانات، بحسب الباحث، لكن الموضوع يحتاج إلى أسابيع وربما أشهر، حتى حل الملف وفق الطروحات الموجودة أو طروحات أخرى.

فقدان ورقة المخيمات

الباحث المتخصص في شؤون شرق الفرات سامر الأحمد، أوضح أن توقف الدعم الكامل عن مخيمات شمال شرقي سوريا، سيدفع "الإدارة الذاتية" إلى تفريغها، وهو ما حدث بالفعل خلال الأيام الماضية، بخروج دفعات عراقيين وسوريين.

وأضاف الأحمد، لعنب بلدي، أن إفراغ المخيمات يعني خسارة "قسد" ورقة مهمة كانت "تتاجر بها وتستغلها" إلى جانب ورقة معتقلي تنظيم "الدولة" في الضغط والدعم الدولي حتى تحافظ على بقائها.

"نهاية المخيمات وحل مشكلة معتقلات التنظيم سينهي الحاجة الفعلية لوجود (قسد)"، وفق الأحمد، باعتبار أنه توجد دولة جديدة تتسلم مهام السجون ومكافحة "الإرهاب"، وهو ما يولد ضغطًا دوليًا من أجل الاتفاق السريع وتقديم "قسد" مزيدًا من التنازلات للإدارة في دمشق.

لا عمل عسكريًا حاليًا

استبعد محللون في حديثهم لعنب بلدي شن حكومة دمشق عملًا عسكريًا ضد "قسد" خلال المرحلة الحالية.

الباحث بدر ملا رشيد يرى أن الحديث عن عمل عسكري ضد "قسد" يجب أن يؤخذ في سياق الوضع الأمني والإقليمي والدولي المحيط بسوريا، ولا يمكن اعتبار هذا العمل مجرد صراع بين حكومة دمشق و"قسد"، بل هو مرتبط بتوازنات إقليمية ومحلية.

حاليًا، لا يبدو أن العمل العسكري مطروح، إذ تدرك جميع الأطراف عواقب مثل هذه العمليات، وفق ملا رشيد.

وأرجع سامر الأحمد ذلك إلى وجود تقدم بالمفاوضات بين الطرفين، مشيرًا إلى إمكانية شن تركيا عمليات عسكرية محدودة مع استمرار اشتباكات سد "تشرين" شرقي منبج.

وما زالت "قسد" تتحدث عن تصديها لهجمات يومية وخوض مقاتليها اشتباكات ضمن محور سد "تشرين"، في حين لا تنشر الفصائل العسكرية التي أطلقت عملية "فجر الحرية"، أواخر تشرين الثاني 2024، أي تفاصيل حول الاشتباكات في هذا المحور.

وفي حال شن حكومة دمشق عملية عسكرية ضد "قسد"، يبدو أن التحالف لن يساندها، و"قسد" على معرفة بذلك لكنها تناور للحصول على بعض المكتسبات، وفق الأحمد.

وتمتلك "قسد" قوات عسكرية دربها التحالف الدولي على مدار سنوات، إلى جانب قوات أمن داخلي، ومجموعات عسكرية أخرى، وعماد هذه التشكيلات هي "وحدات حماية الشعب" الكردية، التي تعتبرها "قسد" حجر الأساس في أي معارك مستقبلية.

قاصرة أمام الاحتياج..

مساعٍ لإعادة تأهيل أرياف إدلب

إدلب – سماح علوش

قرر أسعد (45 عامًا) ترك محله في مدينة إدلب، والعودة إلى مدينته سراقب، وإصلاح محله المدمر بشكل جزئي، ليعيد فتحه، ويسهل على أهالي مدينته شراء ما يلزمهم من تمديدات صحية وكهربائية، في محاولة لإعادة النشاط إلى المدينة التي دمرت معظمها قوات النظام السوري السابق وحلفاؤها.

قال أسعد لعنب بلدي، إن عدد السكان العائدين بدأ يزداد، وبدأت الحياة تعود للمدينة، رغم الدمار الذي لحق بالمباني، مضيفًا أن هناك عدة جهات تبنت عمليات إصلاح للطرقات وإزالة الركام، وإعادة تأهيل للمدارس.

وذكر أسعد أن مبيعاته وصلت للضعف عما كانت عليه في إدلب، بسبب الحاجة إلى مستلزمات شبكات الصرف الصحي المنزلية، ومواد "تسليكها" وفتحها، وصنابير المياه، وأسلاك لتمديد الكهرباء الداخلية، وقواطع، كونها تعرضت للسرقة أو التلف بفعل القصف.

بجهود فردية أو من جهات حكومية أو تطوعية، يسعى كثيرون لإعادة الخدمات إلى مدن وبلدات أرياف إدلب، سواء التي كانت تسيطر عليها قوات النظام السوري السابق قبل هروب بشار الأسد في 8 من كانون الأول 2024، أو التي كانت خطوط تماس، لكن هذه الجهود لا تزال قاصرة أمام حجم الاحتياجات.

مؤشرات إيجابية

نقل مصطفى ورشته في تمديد الكهرباء المنزلية من بلدة كلي بريف إدلب الشمالي إلى سراقب، بعد أن ازداد الطلب عليه، باعتباره معروفًا في منطقته، وبدأ بعض الأهالي بإصلاح منازلهم وفق قدراتهم المالية.

أما فادية المنحدرة من مدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي، فقالت إن نظرة الأهالي التشاؤمية بسبب الدمار تغيّرت إلى إيجابية بعض الشيء عما كانت عليه قبل شهرين، بفضل الجهود، سواء المجتمعية أو الفردية لعودة الخدمات للمدينة.

ويبقى موضوع التعليم وسوء حالة المدارس الهاجس الذي يقلق الأهالي، لما لحق بها من دمار وخروج شبه كامل عن الخدمة، وهذا ما عبرت عنه خولة من بلدة جوباس بريف إدلب الجنوبي، آملة أن يكون تطبيق الوعود بإعادة إعمار المدارس، والمنشآت الخدمية، في القريب العاجل.

وقالت خولة لعنب بلدي، إن الجهود القائمة على أرض الواقع تعتبر مؤشرًا إيجابيًا، لكن هناك عدة أمور متشابكة يجب أن يتم النظر بأمرها، كتوفير فرص عمل، ودعم المزارعين عن طريق تفعيل الوحدات الإرشادية في الأرياف.

وفق نازحين قابلتهم عنب بلدي، تبقى الخدمات المقدمة حاليًا "عاجزة" عن إعادة الحياة إلى مدن وبلدات أرياف إدلب، فمثلًا تفتقر قرية الطلحية بريف إدلب الشرقي إلى معظم الخدمات من مياه وكهرباء وصرف صحي وطرقات معبّدة ومدارس مؤهلة، حيث تضم مدرستين تعرضتا للتدمير المنهج والسرقة من قوات النظام وحلفائها.

ومنذ سقوط النظام السوري، بلغ عدد العائدين إلى الطلحية حوالي 100 إلى 150 شخصًا من أصل 7500 نسمة لا يزالون في مخيمات الشمال السوري.

تأهيل خطوط الصرف الصحي

إبراهيم الإسماعيل، مساعد مهندس في مديرية الخدمات بإدلب، قال لعنب بلدي، إن شبكات الصرف الصحي القائمة ضمن مدن وبلدات ريف إدلب الجنوبي والشرقي لحق بها ضرر كبير نتيجة القصف من قبل النظام السابق، بالإضافة إلى سرقة أغطية "الصرف" جميعها، وبالتالي تحتاج إلى صيانة و"تسليك" للخطوط من أجل إعادة تأهيلها من جديد.

وأضاف الإسماعيل أن هناك خطة لتنفيذ شبكات صرف صحي ضمن القرى والبلدات المحررة حديثًا، والتي توجد فيها مخططات تنظيمية، كما أن بعض الشبكات القائمة تحتاج إلى تنفيذ خطوط جديدة ضمن الأحياء غير المخدمة سابقًا.

ولفت إلى وجود خطة مستقبلية، لتوسيع العمل وتأهيل مناطق جديدة، مثل سراقب معرة النعمان وخان شيخون وكفرنبل وسنجار وأبو الظهور.

في حين تقوم وحدة إدارة المشاريع في مديرية الخدمات بإحصاء احتياج الطرق، والصرف الصحي ضمن المناطق المحررة حديثًا، من أجل رفعها إلى مديرية التخطيط والتعاون الدولي، لمشاركتها مع المنظمات الدولية، والسعي لتنفيذ هذه المشاريع، والتي تساعد على عودة المهجرين إلى بلداتهم، وفق الإسماعيل.

تجهيز شبكات الكهرباء

من جانبه، قال مدير شركة كهرباء إدلب، إبراهيم حميجو، لعنب بلدي، إن الشركة وجّهت كوادرها من ورشات وفرق هندسية إلى ريف إدلب الجنوبي، للعمل على صيانة وتجهيز شبكات التوتر، من أجل إعادة الخدمة لها.

وأضاف أنه تم توجيه فرق الدراسات لتقييم الأضرار الناجمة عن القصف الذي خلفه النظام السابق، وإعداد الدراسات اللازمة لتجهيز خطوط التوتر وشبكات المنخفض ومراكز التحويل، حيث تحتاج إلى بناء منظومة كهربائية بشكل كامل، بسبب حجم الدمار الكبير الذي حل بالبنية التحتية.

وكان العمل بالدرجة الأولى على إيصال التيار الكهربائي للمنشآت الخدمية، مثل محطات المياه، والأفران، ومراكز الاتصالات، بالإضافة إلى صيانة وترميم خط التوتر المغذي للمنطقة من محطة تحويل "الشريعة" في ريف حماة الشمالي إلى مدينة خان شيخون في ريف إدلب الجنوبي، ومن ثم إلى مدينة معرة النعمان.

كما وجهت الشركة ورشات التوتر المنخفض للعمل داخل مدينة خان شيخون لصيانة الأعطال على الشبكات، حيث تمت صيانة 80% من الأضرار داخل المدينة، وفق حميجو.

ويجري العمل حاليًا على إيصال التيار الكهربائي إلى بلدتي التح والتمانعة بريف إدلب الجنوبي، وفق مدير شركة كهرباء إدلب.

وعن الخطة التي تتبعها الشركة في الصيانة، قال حميجو، إنه بعد الانتهاء من إيصال التيار الكهربائي "20kV" إلى مدينة معرة النعمان، ستقوم الشركة بتجهيز المراكز العامة داخلها، ومن ثم تتوجه إلى تجهيز شبكة التوتر المنخفض داخل المدينة.

كما تعمل الورشات على تأهيل محطة تحويل "بسيدا" بريف إدلب الجنوبي، وتجهيز خط توتر "230kV" و"66kV" لتغذية المحطة، ومن ثم تغذيتها بالتيار الكهربائي من مدينة حلب، بالإضافة إلى وضع محطة تحويل متنقلة في مدينة سراقب.

وعن مصدر تغذية الكهرباء، أفاد حميجو أنه ستتم تغذية ريف إدلب الجنوبي من خلال محطة "الشريعة" بريف حماة الشمالي.

ومن خطوات تحسين بعض الخدمات، ما أجرته مديرية صحة إدلب، إذ وجّهت دعوة لأهالي منطقة معرة النعمان، للمشاركة بحملة تنظيف للمستشفى، تهدف إلى ترحيل أنقاض الأجزاء المتهدمة، والمخلفات الطبية السابقة، وتنظيف المستشفى ومحيطه من الركام والأوساخ ومخلفات الحرائق، بالإضافة إلى تنظيف وتجميل الحديقة المحيطة بالمستشفى.

الوضع الإنساني "حرج"

في 13 من شباط الحالي، قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، إن أكثر من 825 ألف شخص نازح سوري عادوا إلى مناطقهم منذ كانون الأول 2024، لكن حركة الخروج من المخيمات ما زالت محدودة، إذ غادر نحو 80 ألف شخص المخيمات شمال غربي سوريا، بينما غادر 300 شخص مخيم "العريشة" شرقي البلاد.

ولا يزال نحو مليوني شخص نازحين في الشمال الغربي من سوريا، ويعيش أكثرهم في مواقع مكتظة وخيام هشة.

ويشكّل دمار الأبنية وتردي الخدمات عائقًا أمام عودة النازحين واللاجئين السوريين إلى مناطقهم، حيث اعتبرت رئيسة المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، إيمي بوب، أن عودة اللاجئين السوريين بشكل واسع تؤدي إلى تأجيج الصراع في سوريا، وتمثل عبئًا ثقيلًا على البلاد، مؤكدة أنها لا تشجع العودة، فـ"المجتمعات ليست جاهزة لاستيعاب اللاجئين".

وحثت بوب على التريث في خطط إعادة اللاجئين، مشيرة إلى أن بعض المجتمعات تضطر للنزوح مرة أخرى بسبب عدم وضوح الحياة تحت السلطات الجديدة، في حين أكد المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، غير بيدرسون، أن الوضع الإنساني لا يزال حرجًا.

مبادرات وجهود محلية قاصرة أمام إعادة الخدمات لبلدات ريف إدلب – شباط 2025 (عنب بلدي/ سماح علوش)

درعا تتجنب زراعة البطاطا بسبب الأسعار

درعا – حليم محمد

قلص فلاحون في محافظة درعا من مساحات أراضيهم المخصصة لزراعة البطاطا خلال العروة الربيعية مقارنة بالعروة التي سبقتها (العروة الخريفية).

ويعود تقليص المساحات لعدة أسباب، بحسب ما أوضحه مزارعون في درعا لعنب بلدي، وهي انخفاض أسعار البطاطا في الأسواق المحلية، وما رافق ذلك من ارتفاع تكاليف الإنتاج، مثل غلاء أسعار البذار المستوردة، وإلغاء الدعم عن الأسمدة والمحروقات، وتأخر هطول الأمطار، وعدم ضبط الحدود السورية ما أدى إلى دخول بذار مهربة.

تراجع المساحات

اكتفى حسن العيد من مزارعي مدينة إنخل في ريف درعا الشمالي بزراعة 40 دونمًا من محصول البطاطا للموسم الحالي مقابل ما يقارب 700 دونم في الموسم السابق.

وقال حسن لعنب بلدي، إنه يتخوف من خسارة مالية في ظل عدم اتضاح الرؤية العامة لحماية قطاع الزراعة من قبل الحكومة الحالية.

واستبدل محصول البطاطا بمحاصيل أقل تكلفة مثل الفول والقمح، إذ يحتاج محصول البطاطا إلى رأس مال أكبر يتمثل في حراثة الأرض وثمن البذار التي يصل الطن منها إلى 1400 دولار (يكفي لزراعة ستة دونمات فقط) ويحتاج كل دونم إلى 100 كيلو "ترابة"، و50 كيلو سماد ومترين من الأسمدة العضوية.

وهبطت أسعار البطاطا في السوق المحلية بعد سقوط نظام الأسد من 9000 ليرة سورية (نحو دولار أمريكي) للكيلو الواحد إلى 2000 ليرة سورية، بينما تبلغ تكلفة جني الكيلو الواحد حتى يصل إلى السوق 1500 ليرة.

وعلى أمل تحسن سعر البطاطا في شهر رمضان، خزن أحمد الحرير إنتاجه من العروة الخريفية المقدّر بـ120 طنًا.

أحمد قرر بعد الخسارة التي لحقت به في الموسم الماضي عدم زراعة البطاطا للعروة الربيعية المقبلة، رغم اعتياده ذلك كل عام، وقرر زراعة أرضه في بلدة مليحة العطش شرقي درعا بالقمح والشعير.

في حين قلص إبراهيم الناطور من مزارعي مدينة نوى المساحة التي كان ينوي زراعتها بمحصول البطاطا من 200 إلى 100 دونم، فهو يتخوف من استمرار انخفاض السعر وبالتالي خسارة مالية، وفق قوله لعنب بلدي.

رئيس غرفة زراعة درعا، جمال المسالمة، ذكر لعنب بلدي، أن تراجع المساحات المزروعة من محصول البطاطا يعود إلى هبوط سعره جراء تأخر صدور قرار السماح بتصديره العام الماضي، ما خلق كسادًا في المادة رافقته إنتاجية عالية في العروة الخريفية الماضية.

وأضاف المسالمة أن القدرة الشرائية لدى السكان ضعيفة أثرت بدورها على استهلاك المادة، كما أن السوق الخليجية لم تستجر كميات كبيرة من البطاطا، هذه العوامل أدت إلى هبوط السعر، ما أسفر عن تخوف المزارع من خسارة جديدة في حال زرع المساحات المعتادة من محصول البطاطا.

تفاوت في أسعار البذار

اعتاد المزارعون شراء البذار من مؤسسة الإكثار بسعر مدعوم أقل من سعره في السوق، وذلك بعد الاكتتاب على البذار ودفع نصف قيمة ثمنه مقدمًا، لكن الأمر اختلف هذا العام إذ أصبح سعر البذار في السوق المحلية أقل من أسعار المؤسسة.

ووصل سعر طن البذار في السوق المحلية إلى 1200 دولار وفي مؤسسة الإكثار إلى 1400 دولار.

رئيس غرفة زراعة درعا، جمال المسالمة، قال لعنب بلدي، إن كميات من البذار دخلت عن طريق التهريب من لبنان "كسرت" سعره في السوق المحلية.

وحذر المسالمة من زراعة هذه الأصناف التي تدخل عن طريق التهريب، إذ لا تخلو من الإصابة التي تظهر في مرحلة تكوين الدرنات.

حسن العيد قال إنه امتنع عن تسلم البذار رغم أنه دفع نصف ثمنها كدفعة أولى في أثناء التسجيل، وفضل خسارة المبلغ الذي دفعه على أن "يغامر" في زراعة يتوقع خسارتها مسبقًا.

واشتكى فلاحون لمدير مؤسسة الإكثار في درعا، لكن لا استجابة حتى الآن في رد المبالغ المدفوعة كثمن لبذار البطاطا، وفق حسن.

رئيس غرفة زراعة درعا، قال إن كساد البذار تشهده مؤسسة الإكثار والقطاع الخاص بعد اعتماد بعض المزارعين على البذار "المبلد" وهو من إنتاج العروة الخريفية.

وأضاف أن ثمن الطن الواحد من البذار "المبلد" لا يتجاوز 400 دولار، وإنتاجه أقل من إنتاج البذار المستورد، إذ إن إنتاج الأول في الدونم أربعة أطنان أما المستورد فينتج خمسة أطنان.

تأخر موسم المطر

أثر تأخر هطول المطر على موسم زراعة البطاطا، إذ ينتظر بعض المزارعين الأمطار من أجل توفير السقاية قبل الزراعة.

ولجأ المزارع مجد المبسبس لسقاية الأرض قبل زراعتها، ما أدى إلى تكلفة زائدة كان يستغني عنها خلال السنوات الماضية، إذ انتظر حتى بداية شباط الحالي آملًا هطول الأمطار ليوفر تكلفة السقاية المتمثلة في توفير مياه من البئر وتشغيله بالديزل.

ريف رأس العين..

جهود أهلية للحد من السرقات

زادت حالات السرقة والخطف في رأس العين منذ كانون الأول 2024 - 6 شباط 2025 (عنب بلدي)

عنب بلدي - رأس العين

دفعت موجة السرقات التي طالت المواشي والآليات الزراعية ومنظومات الطاقة الشمسية في ريف رأس العين الأهالي لتنظيم حراسات ليلية، وإقامة حواجز على مداخل القرى لحماية ممتلكاتهم.

ومع تكرار الحوادث واستهداف مصادر رزقهم، بات السكان يعتمدون على جهودهم الذاتية لمواجهة السرقات، وسط مطالب بتعزيز الأمن، واتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

سرقات للمواشي والآليات الزراعية

تعرض فرحان الفريد (55 عامًا) من قرية حميد شرقي رأس العين لسرقة أغنامه، بعد أن أنهى إطعامها في الليل، وعاد إلى منزله متأكدًا من إغلاق الحظيرة بإحكام.

في صباح اليوم التالي، اكتشف أن الباب مكسور، وأن 12 رأسًا من أصل 20 رأسًا من الأغنام قد سرقت، دون أن يجد أي أثر يدل على السارقين.

بدأ فرحان بالبحث في القرية والسؤال عبر مجموعات "واتساب"، عله يعثر على أي دليل قد يقوده إلى السارقين، لكنه لم يجد.

وقال لعنب بلدي، إن الأغنام كانت جزءًا أساسيًا من حياته اليومية، ومصدر رزقه الرئيس، لافتًا إلى أن فقدانها تسبب له بخسارة مالية "فادحة".

أما في قرية المناجير جنوبي رأس العين، فسُرقت منظومة طاقة شمسية من كمال عز الدين (45 عامًا) اشتراها قبل أربعة أشهر لاستخدامها لري أرضه الزراعية.

بحث كمال في المناطق المجاورة على أمل العثور على أي أثر يمكنه من استعادة المنظومة التي تقدر قيمتها بـ60 مليون ليرة سورية.

وبعد فترة من البحث، اكتشف أن المنظومة تم نقلها إلى تل أبيض وبيعها على أجزاء في المحال التجارية بأقل من نصف سعرها.

وذكر أن سرقة المنظومة جعلته غير قادر على إكمال زراعة الأرض، ما اضطره للعودة لاستخدام المازوت بتكاليف مرتفعة.

وبحسب رصد مراسل عنب بلدي، تعرض ريف رأس العين من بداية كانون الأول 2024 حتى 15 من كانون الثاني الماضي لـ24 حالة سرقة، طالت معظمها المواشي والآليات الزراعية ومنظومات الطاقة الشمسية.

جهود ذاتية من شباب القرى

وفق رصد عنب بلدي، اعتمد الأهالي في معظم ريف رأس العين الذي يتكون من 300 قرية على جهودهم للحد من السرقات، ووقف تهديد مصادر رزقهم، وحتى تفادي حالات الخطف.

وفي 13 من كانون الثاني الماضي، اختطف مسلحون محمد علي وابنه من قرية حميد شرقي رأس العين مع سيارتهما بعد انتحالهم صفة رجال أمن، ثم تركوهما في غربي رأس العين وسرقوا السيارة.

علي سلامة من قرية علوك شرقي رأس العين، قال لعنب بلدي، إن أهالي القرية شكّلوا دوريات ليلية من شباب القرية لمواجهة السرقات المتكررة وحالات الخطف التي شهدتها المنطقة بهدف طلب الفدية.

وأضاف أن الأهالي فقدوا شعورهم بالأمان بسبب غياب مفارز الشرطة المدنية والعسكرية التي من شأنها حماية الممتلكات.

وذكر أن الوجود العسكري في المنطقة يقتصر على نقاط لـ"الجيش الوطني السوري"، ولكنها غير قادرة على تأمين القرى الواسعة بشكل كافٍ.

وطالب بضرورة تعزيز الأمن في القرى عن طريق نشر قوى الشرطة المدنية والعسكرية لحماية الأهالي من السرقات وحالات الخطف.

حملة أمنية لملاحقة المطلوبين

وفق رصد عنب بلدي، بعد سقوط النظام السوري، في 8 من كانون الأول 2024، غادر العديد من العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية مدينة رأس العين إلى مدنهم، ما أدى إلى تصاعد حالات السرقة وزعزعة الاستقرار الأمني في المدينة.

وفي 18 من كانون الثاني الماضي، أطلقت "الشرطة العسكرية" بالتعاون مع فصائل "الجيش الوطني" حملة أمنية في رأس العين وريفها لملاحقة المطلوبين ومرتكبي الجرائم.

مصدر مسؤول في "الجيش الوطني السوري" (غير مخوّل بالتصريح لوسائل الإعلام) قال لعنب بلدي، إن الحملة الأمنية استهدفت المطلوبين للعدالة ومرتكبي الجرائم.

وأوضح أن الحملة أسفرت عن القبض على 81 شخصًا من ذوي السوابق ومرتكبي الجرائم في رأس العين.

وأضاف أن الحملة شملت جميع أرياف رأس العين، حيث تم تمشيط القرى بشكل كامل، وإلقاء القبض على 18 شخصًا متهمين بجرائم سرقة وتهريب الأشخاص إلى تركيا.

وأشار إلى أن المؤسسات الأمنية مستمرة في ملاحقة المطلوبين، وتعمل بشكل مستمر على تعزيز الأمن لضمان حماية الأهالي وتحسين الوضع الأمني في المنطقة.

تقع رأس العين بمحاذاة الحدود التركية، ويسيطر عليها "الجيش الوطني"، وتحيط بها جبهات القتال مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وتعتبر الحدود التركية منفذها الوحيد نحو الخارج.

وتسجل مدينة رأس العين بشكل متكرر اشتباكات بين فصائل منضوية تحت مظلة "الجيش الوطني"، أو بين فصائل عشائرية في المنطقة.

ويلجأ سكان مدينة رأس العين شمال غربي الحسكة إلى مرجعياتهم من القبائل والعشائر لحل الخلافات والمشكلات التي تنشأ بينهم، بدل اللجوء إلى المحاكم في المدينة التي تضم نحو 115 ألف نسمة، بسبب غياب النُظم والدولة، وفراغ السلطة القادرة على تطبيق القانون.

دير الزور..

الجفاف وغلاء الأعلاف يخفضان أسعار الماشية

دير الزور - عبادة الشيخ

انخفضت أسعار الماشية في ريف دير الزور شرقي سوريا لأكثر من 60%، بسبب قلة المراعي إثر موجة الجفاف التي تضرب المنطقة، وارتفاع أسعار الأعلاف الجاهزة.

وفق مراسل عنب بلدي في دير الزور، فإن هبوط الأسعار خلق مخاوف لدى مربي الماشية والتجار من انهيارها أكثر، وبالتالي تكبدهم خسائر مالية فادحة.

يلجأ المربون إلى شراء الأعلاف بسعر مرتفع حاليًا، إذ وصل سعر الطن من النخالة والشعير إلى 350 دولارًا أمريكيًا، ومن الخبز اليابس إلى 275 دولارًا، ومن البرسيم إلى 300 دولار، ومن تبن القمح إلى 130 دولارًا (1.3 مليون ليرة سورية، على اعتبار أن الدولار يعادل 10 آلاف ليرة).

لا مراعي طبيعية

انخفاض الأسعار بنحو 60%، عرّض العديد من مربي وتجار المواشي لخسائر مالية، ومنهم عبد الرحمن الفقر من بلدة شقرا غربي دير الزور، وهو مربٍّ وتاجر في سوق الأغنام.

وقال عبد الرحمن لعنب بلدي، إن المبيعات تراجعت "بشكل كبير" إثر انخفاض الأسعار، ما تسبب بخسارته لأكثر من 20 مليون ليرة سورية في الأسبوع الأول من شباط الحالي.

وذكر أن ثمن النعجة صار بـ600 ألف ليرة سورية، وثمن الخروف الكبير لم يتجاوز المليون ليرة اليوم، في انخفاض وصل لأكثر من نصف السعر قبل شهر.

من جانبه، قال سالم الجاسم وهو سمسار (دلال) في سوق الأغنام، إن الطلب انخفض وبات يقتصر على أصحاب محال بيع اللحوم.

وذكر لعنب بلدي أن أغلب مربي الأغنام يجلبون مواشيهم لبيعها صباحًا، ويعودون بها نفسها عند إغلاق السوق، في حالة متكررة على مدار الأيام الماضية.

وأرجع لطوف الحسن، وهو مربي أغنام وأبقار في بلدة الطيانة شرقي دير الزور، انخفاض أسعار المواشي لانخفاض منسوب الأمطار وعدم توفر مراعٍ طبيعية.

وقال لعنب بلدي، إن هذه الحالة تتشابه مع ما حدث عام 2021، عندما شهدت المنطقة جفافًا وقلة أمطار.

وأضاف أن مربي المواشي طالبوا "الإدارة الذاتية" بالتدخل ودعم القطاع، وفتح الحدود مع العراق لتصدير الماشية، وإعادة نشاط الحركة لدى مربي المواشي، ولا يزالون ينتظرون استجابة.

ومع سقوط النظام السوري السابق، أعلنت السلطات العراقية إغلاق معبر "القائم" الحدودي مع سوريا بشكل كامل، وذكرت أن الحدود العراقية مؤمّنة، ولا يُسمح بالدخول والخروج من هذا المعبر، إلى جانب إغلاق المعابر مع سوريا بشكل كامل، مع اعتزام فتحها وفق شروط.

وكانت الحكومة العراقية أعلنت، في 8 من كانون الثاني الماضي، إنهاء بناء 400 كيلومتر من الجدار "الكونكريتي" (الأسمنتي) بين الحدود العراقية والسورية، كما قالت وزارة الدفاع العراقية، في 6 من شباط الحالي، إن معدل التهريب على الحدود العراقية-السورية وصل إلى الصفر لأول مرة منذ عام 2003.

عقبات أمام تربية الماشية

مصدر في اتحاد الفلاحين والثروة الحيوانية بالمنطقة الشرقية بدير الزور (فضل عدم ذكر اسمه لكونه غير مخول بالحديث مع وسائل الأعلام)، قال إن قطاع الثروة الحيوانية يواجه عدة مصاعب في مقدمتها انخفاض أعداد الماشية.

وأضاف لعنب بلدي أن أغلب المربين اضطروا لبيع قطعانهم خلال السنوات السابقة، خوفًا من نفوقها وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتها، وارتفاع تكاليف رعايتها.

وأكد وجود حاجة ملحة لتفعيل مراكز بيطرية وتوفير الأعلاف، بالإضافة إلى تقديم الدعم المستمر لتنشيط الثروة الحيوانية، لافتًا إلى أن المنطقة تعتمد بشكل رئيس على تربية المواشي.

وبحسب أحدث إحصائية لاتحاد الفلاحين والثروة الحيوانية في دير الزور، وصل عدد المواشي إلى 950 ألف رأس من الأغنام، و45 ألف رأس من الأبقار، وقرابة 7500 من الإبل والخيول.

انخفاض أسعار اللحوم

انعكس انخفاض أسعار الماشية على أسعار لحومها في الأسواق المحلية بريف دير الزور.

وقال أيمن السلوم صاحب محل "قصابة" بريف دير الزور، إن أسعار لحوم الأغنام انخفضت من 160 ألف ليرة سورية للكيلوغرام إلى 75 ألف ليرة، كما انخفض سعر لحم العجل من 140 ألف ليرة إلى 80 ألف ليرة للكيلو، مضيفًا أن الحركة الشرائية زادت على اللحوم.

ويعاني مربو المواشي في سوريا ظروفًا صعبة متعددة، دفعت الكثيرين منهم للتفكير بترك المهنة، سواء بوجود بدائل عن هذه المهنة أو دونها، فباتوا مضطرين لبيع مواشيهم إن توفر من يشتري، أو ذبحها، للتخلص من عبء مصروفها.

قبل عام 2011، كانت الثروة الحيوانية في سوريا مسؤولة عن نحو 40% من إجمالي الإنتاج الزراعي، كما أمّنت فرص عمل لحوالي 20% من القوى العاملة في المناطق الريفية، وفق دراسة لمنظمة "IMMAP" الدولية، نُشرت في أيار 2021.

وكانت نسبة الأسر الريفية في سوريا التي تعتبر تربية الماشية المصدر الرئيس للغذاء والدخل بالنسبة لها تصل بمعدل وسطي إلى حوالي 35%.

اتحاد الصحفيين السوريين.. حتى لا تضيع الفرصة

علي عيد

يواجه قطاع الإعلام في سوريا تحديات كبرى تتعلق بتنظيم القطاع، وكذلك ما ينتج عن ذلك في إطار حرية الصحافة وممارسة المهنة، ولأن الإعلام كان ممسوكًا أمنيًا في فترة النظام السابق وما قبله بعقود، خلال فترة حكم "البعث"، فإن المشكلة لا تتوقف عند الإعلام المستقل، بل تنسحب على الإعلام الرسمي، وعلى العمل النقابي الذي يعبر عن مصالح الصحفيين ويدافع عنهم.

خلال الـ13 سنة الماضية، جرى التضييق على الحريات الصحفية في إطار خنق الحريات العامة، وتوجيه الإعلام نحو الدعاية الخاصة للنظام، وترويج روايته حول الأحداث في سوريا، كما جرى استخدام النقابات وعضويتها في منظمات دولية لتلميع صورة النظام، وهذا ما حصل في اتحاد الصحفيين السوريين.

السيطرة على القطاع الإعلامي نتجت عنها تشوهات طالت التمثيل النقابي، وتركيبة وسائل الإعلام، ولم يعد يمكن التمييز بين القطاعين العام والخاص وعمل النقابات المدني.

الاشتباك بمسألة الصحافة في سوريا وصل إلى حدود متقدمة، وتداخلت فيه المسألة المهنية بالجوانب القانونية والإدارية، وبناء عليه فإن جميع القرارات التي صدرت من الحكومة بخصوص العاملين في قطاع الإعلام والمؤسسات جاءت تحت ضغط دوافع طارئة، وهنا لا أبرر، لكن يمكن تفهّمها من باب خطر تسبب الانفلات الإعلامي بخلق فوضى أمنية قد تنتهي بمذابح وحرب أهلية، كما حصل في رواندا عام 1994.

في قرار حلّ اتحاد الصحفيين، كان يمكن إدارة العملية بشكل أفضل، وبمشاركة أصحاب الشأن أنفسهم، دون التقليل من قيمة واعتبارية الأشخاص الذين جرى تعيينهم بصفة "مكتب مؤقت"، وما زال الأمر متاحًا لتوسيع المشاركة، والمهمة صعبة.

يدافع كثيرون، وأنا منهم، عن قرار حلّ المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين السوريين، وهذا يعني حلّ مجلسه ومكتبه التنفيذي، وهو قرار مشروع، ومن صلاحيات الجهة التي أصدرته وهي رئاسة مجلس الوزراء، بالاستناد إلى قوانين سابقة وضعها النظام "البائد"، لكن الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)، اعتبر أن العهد الجديد كان يمكنه أن يلجأ إلى مشاورات مع ذوي الاختصاص أو الاستفادة من الأعضاء ذوي الخبرة، كما اعتبر أن القرار يعطي "مؤشرًا خطيرًا" بأن الحكومة "مستعدة لاستخدام ترسانة القوانين السيئة التي أقرها النظام السابق والمصممة لتقييد حرية التعبير والصحافة المستقلة".

بيان الاتحاد الدولي (الفيدرالية الدولية) استند إلى اعتبار أن الاتحاد عضو فيه، مطالبًا بالسماح له بإدارة عملية تشاورية تشارك فيها المنظمات النقابية أعضاء الاتحاد الدولي للصحفيين في سوريا والهيئات النقابية الأخرى والصحفيات والصحفيين، وأقول هنا إن من واجب الاتحاد الدولي التعبير عن موقفه بهذا الشكل، لكن إدارة هذه العملية من قبل السوريين أنفسهم، ولديهم القدرة والخبرات للقيام بالمهمة، وهذا لا يمنع الاستعانة "الفيدرالية" وخبرتها الطويلة في هذا الشأن.

أتذكر أننا في رابطة الصحفيين خضنا جولات متعبة للانضمام إلى "الفيدرالية"، ونجحنا في ذلك، كما حاولنا تعطيل انضمام اتحاد الصحفيين الذي كان يمثل النظام، والمفارقة اليوم، أن الرابطة أصبحت عضوًا كامل العضوية بعد أن كانت تحمل صفة "عضو مشارك"، بينما أتلمس إشارات على أن "الفيدرالية" قد تتجه لتجميد عضوية الاتحاد إذا شعرت أنه سيكون خاضعًا لسلطة الحكومة الجديدة، وبرأيي أنه كان من المفترض أن تقوم بهذه الخطوة سابقًا، بل أن ترفض طلب انضمامه بالأصل، ومن ممارسته مثلًا أذكر أنني كنت عضوًا فيه قبل فصلي وزملاء لي لأننا رفضنا أن نعمل في خدمة دعاية النظام منذ بداية الثورة، وهو موقف مخزٍ يخرج الاتحاد عن دوره النقابي.

ما سمعته من أطراف مسؤولة في وزارة الإعلام، يشير إلى عدم رغبة الحكومة والإدارة السياسية في سوريا بالتضييق أو السيطرة على الاتحاد، لكن التعبير عن الرغبة يحتاج إلى خطوات عملية تثبت حسن النيات، وتبدد القلق، وتحول التهديد إلى فرص، واتحاد الصحفيين، إذا تم تحريره من عقلية الفترة الماضية، يملك مقومات النقابة التي تخدم أعضاءها، وتسهم في أمن الصحفيين، وتدافع عنهم، وهذا ما يجب العمل عليه حاليًا، كما يجب الحفاظ على وجوده عضوًا فاعلًا في "الفيدرالية الدولية" لما في ذلك من مكاسب للقطاع بأكمله، ولسمعة سوريا ومستقبل الحريات الصحفية فيها مستقبلًا.

أختم بأن النقابات هي ملك لأعضائها، ومال صناديقها يأتي من اشتراكاتهم، وينحصر دور الحكومة في منع انحرافها، أو سوء إدارتها، أو إثبات وجود فساد فيها، كما أنها لا تمارس السياسة إلا عندما تواجه خطر التسييس أو محاولات تجييرها لمصالح السلطة والسياسة.. وللحديث بقية.

الفرصة السورية التي يتعين اغتنامها

غزوان قرنفل

أما وقد تقادم النصر والانعتاق قليلًا، وزالت نشوة الانتصار، فإن السوريون يواجهون اليوم واقعًا صعبًا ومزريًا، واستحقاقات كبيرة وثقيلة ليس من اليسير عليهم وعلى السلطة الجديدة الاستجابة لها كما ينبغي أو كما يأمل السوريون عمومًا، وهي بصدق مسؤولية كبيرة جدًا لا نملك الكثير من الخيارات إزاءها إلا ربما الحاجة لتكاتف وتنظيم الجهود، عسى أن نتمكن جميعًا من أداء ما يجب علينا أداؤه والنهوض بمسؤولياتنا تجاهها.

اليوم 90% من السوريين، وخاصة المقيمين منهم داخل سوريا، لا يهتمون حقًا بمن يتولى شؤون الحكم والسلطة، ولا حتى بشكل الدولة ونمط الحكم بقدر ما هم مهتمون بقضايا توفير الدفء والكهرباء ولقمة الخبز وفرص العمل وتوفير الأمان والسلامة، وهم محقون في ذلك، لأن تلك المسائل على بساطتها اللفظية مسائل غاية في الأهمية لدوام العيش بالصيغة الآدمية في حدها الأدنى، فالسوري الذي دفع كل ذلك ثمنًا لخلاصه من سلطة الاستبداد ودفع معه استقراره وحياة مئات الآلاف من شبابه التي سفحت على مذبح حرية كل السوريين، يحق له الآن المطالبة باسترداد القليل مما أداه ليستعيد بشريته.

تلك الأشياء البسيطة التي يحتاج إليها ويطالب بها السوريون في الداخل اليوم هي جزء بسيط جدًا من استحقاقات الزمن السوري المقبل، فثمة تركة ثقيلة جدًا خلفتها سلطة العصابة التي حكمت ونهبت سوريا طوال عقود ولم تقدم لشعبها إلا الفقر والبطش والمهانة، وليس من اليسير أبدًا كنس كل هذا الركام وإعادة الحياة لطبيعتها قبل عقد أو حتى عقدين من الزمن إذا توفرت الأدوات وخلصت النيات.

ربما نلاحظ جميعًا أنك وبمجرد أن تنتقد اليوم إجراء أو قرارًا من قرارات السلطة الجديدة أو إجراءاتها فسرعان ما تتلقى هجومًا وانتقادًا شديدًا قاسيًا، وذلك في جزء كبير منه غير مرتبط بموقف مؤيد بالمطلق لتلك السلطة بما تمثله من توجه سياسي أو ديني أو غير ذلك، وإنما لأن الكثير من السوريين يعتقدون أنك تتشدق بما هو ليس في سلم أولوياتهم الآن، وأنك بتلك الانتقادات ربما تعطل أو تؤثر على عمل الحكومة والسلطة في محاولاتها الاستجابة لحاجات المجتمع الأساسية، فتكون القضايا التي تثيرها، من وجهة نظرهم، بمثابة حجر عثرة في طريق الحكومة يجعل خطواتها متعثرة ويؤخر استجابتها لاحتياجاتهم الملحة، بينما أنت ترفل في نعيم الدفء وتوفر كل أنواع الخدمات والأهم أنك تعيش آمنًا من الجوع والخوف.

أعتقد أن هؤلاء تحديدًا محقون نسبيًا في ذلك، لكنهم لا يستطيعون ربط طرفي المعادلة بين مطالبهم واحتياجاتهم في حدودها الدنيا من جهة، وبين ما تقوله أو تكتبه وهو بعيد في ظاهره عن مساحة همومهم من جهة أخرى، لكنه في باطنه يسعى لتعزيز فكرة بناء الدولة الخادمة والملبية لحاجات شعبها، والتي لا يمكن بحال أن تكون دولة معافاة اقتصاديًا ومقتدرة سياسيًا إلا إن ابتعدت عن العقائد والاصطفافات الدينية والمذهبية والعرقية، فالاستجابة والقدرة على توفير الأولى تقتضي بالضرورة الاستجابة للثانية أيضًا، فلا تستطيع الحكومة توفير فرص عمل أو رفع سقف المداخيل للناس أو حتى توفير الخدمات الأساسية لهم ما لم تكن لديها القدرة على الاستجابة لموجبات بناء الدولة وتنظيم ممارسة السلطة وتداولها والمشاركة فيها، وحسن استخدام الموارد الوطنية لمصلحة عموم السوريين.

اليوم نحن أمام استحقاقات وطنية بالمقام الأول، وهي بذات الوقت استحقاقات تتعلق في سبل خروج سوريا الدولة من إسار العقوبات الدولية وإعادة إدماجها ضمن المجتمع الدولي، وهذه الاستحقاقات تمت الإشارة إليها في خلاصات ثلاثة مؤتمرات دولية لأجل سوريا، في كل من العقبة الأردنية والرياض العاصمة السعودية وفي باريس العاصمة الفرنسية، ومؤداها أن تحقيق اختراق حقيقي وملموس في جدار العقوبات وكذلك في إعادة إدماج الدولة السورية ضمن المنظومة الدولية يقتضي وجود حكومة انتقالية ذات تمثيل وطني واسع، أو من التكنوقراط فحسب، وصدور إعلان دستوري يكسب شرعية للحكم الجديد وينظم ممارسة السلطة وتشاركيتها خلال المرحلة الانتقالية ويطوي مرحلة التفرد القائم الآن، وتشكيل لجنة وطنية لصياغة دستور دائم للبلاد... وكمدخل لكل ذلك لا بد من انعقاد مؤتمر وطني، تكون تلك القضايا على أجندة أعماله فضلًا عن قيام أعضائه المشاركين بانتخاب أو تعيين مجلس تشريعي مصغر ومؤقت، ليسهم بالوظيفة التشريعية في أضيق حدودها إن كان ذلك ضروريًا.

الفرصة الآن متاحة حقًا لفعل ذلك إذا ما خلصت النيات، باعتبار أنه تم الإعلان عن تشكيل لجنة تحضيرية لانعقاد المؤتمر الوطني المفترض أو حتى مؤتمر الحوار الوطني الذي يتعين أن تكون توصياته وقراراته ملزمة للسلطة التي هيأت لانعقاده، وأن تكون مخرجاته متسقة مع حاجات المرحلة التي أشرنا إليها حتى نتمكن جميعًا من تجاوز عتبات ألم المرحلة التي نعيشها الآن ونبدأ جميعًا ببناء الوطن السوري الذي يلبي احتياجات إيمان السوريين جميعًا كوطن نهائي لهم.

سأختم بالقول إننا نحن السوريين الآن قطعنا نصف المسافة نحو إمكانية بناء دولة ديمقراطية آمنة، يمارس فيها الناس حقوقهم وحرياتهم ويأمن فيها الناس على تلك الحقوق وعلى ممارسة الحياة والسياسة دون خوف ودون تنكيل، ولكن يجب أن نكون مدركين لمسألتين حتى لا نعود القهقرى.

الأولى أن المجتمع السوري اليوم يعيش 90% منه تحت خط الفقر بكثير، ولا يمكن نشوء وقيام نظام ديمقراطي إلى جانب الفقر والحاجة والعوز فالأمر لايستقيم أبدًا، والثانية أن القوى الممسكة الآن بتلابيب السلطة هي قوى مغرقة في سلفيتها وإسلامويتها وهي على الضد من فكرة الديمقراطية أو التداول السلمي للسلطة، بل هي ربما في حالة قطيعة حقيقية مع العصر والمستقبل، ومن الطبيعي أنه لا يؤمل من تلك القوى التي تعتقد أنها ظل لله ووكيل عنه في الأرض أن تتبنى خيارات بشرية في حين أنها تملك كما تعتقد خيارات إلهية أحق وأصوب... لذلك نحن مجبرون الآن على دعم عملية النهوض بالمجتمع وإخراجه من إسار الفقر والجوع، وأن نراهن على التمايزات والتحولات التي يمكن أن تحصل ضمن القيادة الحالية التي يتخذ مستواها الأول على الأقل خيارات وسياسات وخطابًا مغايرًا عن بقية المستويات ما يسهل ربما، أو كما نأمل، استيلاد فرصة جدية للتحول الديمقراطي.

عنب بلدي
ملف العدد 678
الأحد 16 شباط 2025

إعداد:
خالد الجرعتلي
جنى العيسى
علي درويش
حسن إبراهيم

العدالة الانتقالية.. خطوات لنزع الفتيل

قوى إدارة الأمن العام بمدينة اللاذقية – 2 شباط 2025 (وزارة الداخلية)

سقط نظام الأسد، لكن عمليات المحاسبة التي انتظرها السوريون على مدار سنوات، لم تطل رجالاته المعروفين بارتكاب انتهاكات وجرائم بحق السوريين وثقتها منظمات وجهات دولية، وأخرى محلية .
ضباط وعسكريون من خلفيات مدنية، شكلوا عماد آلة النظام المخلوع العسكرية، وكانوا يده الضاربة في محاولات إخماد حراك السوريين على مدى 14 عامًا، لا يزال جزء منهم طلقاء إما في سوريا، أو في دول الجوار التي هربوا إليها مع هرب الأسد نحو مو سكو .
الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، قال في مناسبات مختلفة، إنه عازم على إطلاق مسار عدالة انتقالية، يهدف لمحاسبة كبار مرتكبي جرائم الحرب في سوريا، لكن هذا المسار لم تتكشف ملامحه حتى اليوم.
وفي وقت لا تزال تحركات حكومة دمشق المؤقتة خجولة في هذا الإطار، تستمر المطالبة بمحاسبة مرتكبي الجرائم من نظام الأسد المخلوع، وتذهب بعيدًا في بعض الأحيان، حتى تطالب بمحاسبة الإعلاميين الحربيين، وأساتذة في الجامعات، ونافذين في النظام المخلوع.

وعود حكومية ومطالب بالتهدئة

زاد الشحن والمطالب بمحاسبة مرتكبي الجرائم نتيجة عدة أحداث برزت مؤخرًا، الأول ظهور عدد من رجال النظام السابق في تسجيلات مصورة يهددون بتنفيذ عمليات استهداف للقيادة الأمنية والعسكرية، وهو ما تُرجم على الأرض بمقتل عدد من عناصر "إدارة الأمن العام" و"إدارة العمليات العسكرية" عبر كمائن نفذها فلول النظام السابق.
أبرز الشخصيات التي أججت الشارع المطالب بالمحاسبة ووجهت تهديدات للسوريين هي العنصر السابق في "الحرس الجمهوري" مقداد فتيحة، الذي أعلن، في 6 من شباط الحالي، عن تأسيس "لواء درع الساحل" في جبال اللاذقية، متوعدًا بشن عمليات عسكرية ضد "إدارة العمليات العسكرية" و"إدارة الأمن العام".
الحدث الثاني ظهور قادة في النظام السابق بأماكن ارتكبوا فيها مجازر بحق المدنيين. في 7 من شباط، خرجت مظاهرات في حي التضامن جنوبي دمشق، بعد زيارة فادي أحمد المعروف باسم "فادي صقر" للحي، وهو أحد المسؤولين عن مجزرة "التضامن".
وما زاد من احتقان الأهالي هو توارد أنباء عن إجراء فادي صقر "تسوية" مع السلطات الجديدة، وأنه أحد أعضاء لجنة "السلم الأهلي"، لكن لم تستطع عنب بلدي التحقق من صحة هذه الأنباء.
طالب المتظاهرون القيادة الأمنية والعسكرية في حكومة دمشق المؤقتة باعتقال فادي ومحاسبته على الجرائم التي ارتكبها خلال السنوات الماضية.
فادي كان قائد "الدفاع الوطني" في التضامن ثم في دمشق، وكان أحد المسؤولين عن ملف المصالحات في عهد النظام السابق، وهو ملف يضم عددًا من الشخصيات للتفاوض مع مقاتلي المعارضة في المناطق المحاصرة من قبل الجيش والميليشيات الرديفة، وتنتهي بتهجير المقاتلين إلى جانب عائلات من أبناء هذه المناطق.
الحدث الثالث، ظهور مسؤولين في نظام الأسد شاركوا بالانتهاكات ضد السوريين، وإعلاميين كانوا يرافقون قوات الأسد والميليشيات الرديفة في عملياتهم العسكرية، بمقابلات إعلامية بوتيرة متزايدة.
وتمحورت بعض المقابلات حول تبرير المسؤولين السابقين موقفهم المؤيد للنظام السابق، أو لنفي ضلوعهم في انتهاكات أو معرفته بما كان يحصل من تعذيب وقتل لمدنيين في السجون.
وزير الداخلية في حكومة الأسد المخلوع، محمد الشعار، سلم نفسه للقوى الأمنية طواعية، وخرج في مقابلة مع قناة "العربية" نفى فيها ارتكابه فعلًا يعاقب عليه القانون، علمًا أنه شارك في ارتكاب جرائم في سوريا ولبنان وفق ما وثقته مراكز حقوقية.
الأمر الآخر، هو إدارة عناصر وقادة من فلول النظام السابق على منصات التواصل حملات تحريض قائمة على أساس طائفي وعرقي.
هذه الحالة خلقت جوًا مشحونًا واستفزازًا في أوساط الشارع السوري، الذي يرفض أن يرى جلاديه يسيرون في أحيائه وبين أبنائه.
بينما قلل وزير الدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، من خطر البؤر التي يتنشر فيها فلول النظام السابق، مشيرًا إلى أنه يتم التعامل معها وخطرها يتراجع.

الحكومة.. حملات ووعود

في كلمته التي وجهها للشعب السوري، عقب تنصيبه رئيسًا للمرحلة الانتقالية، ركّز أحمد الشرع على ضمان السلم الأهلي والعدالة الانتقالية وبناء مؤسسات الدولة، والمشاركة في المرحلة الانتقالية من خلال تشكيل حكومة شاملة ومجلس تشريعي مصغر وإطلاق مؤتمر حوار وطني.
وقال إنه يركز في الفترة المقبلة على رسم الأولويات، من بينها تحقيق السلم الأهلي، وملاحقة المجرمين الذين ولغوا في الدم السوري وارتكبوا بحق الشعب المجازر والجرائم سواء ممن اختبؤوا داخل البلاد أو فروا خارجها عبر "عدالة انتقالية حقيقية".
وعن شكل العدالة الانتقالية في سوريا، قال الشرع في مقابلة لاحقة، إن هناك خيطًا رفيعًا مهمًا جدًا بين العدالة الانتقالية والسلم الأهلي، و"إن فرطنا في حقوق الناس، هذا سيؤثر على السلم الأهلي، وإن تشددنا بالمطالبة في حقوق الناس، أيضًا سيؤثر على السلم الأهلي، وستحصل حالة من الفزع".
وقال الشرع إنه منذ إطلاق العمليات العسكرية، لم يصدر "عفو" عمن ارتكب جرائم منظّمة، وسط استمرار بملاحقة "الرؤوس الكبيرة المجرمة"، مستصعبًا الذهاب إلى كل جزئية حدثت في الـ60 سنة الماضية، معتبرًا أنه يجب أن يتسامى الناس عن بعض الحقوق، مع التركيز على الحقوق ذات الجرائم المنظمة، و"هذا هو الخيط الذي يحافظ على العدالة الانتقالية والسلم الأهلي".
كما ربط تحسن الوضع الاقتصادي ونشاط أي استثمار اقتصادي في سوريا بوجود قضاء منصف وتوفر حالة استقرار أمنية، معتبرًا أن وجود اقتصاد ناجح، يتطلب إصلاح مؤسسات كثيرة.
الشرع وبعد يومين من سقوط النظام ووجود انتقادات حول مسألة الصفح عن عناصر النظام السابق وخاصة مرتكبي الجرائم، توعد بالإعلان عن القائمة "رقم 1" التي تتضمن أسماء كبار المتورطين في تعذيب الشعب السوري.
وقال الشرع، "لن نتوانى عن محاسبة المجرمين والقتلة وضباط الأمن والجيش المتورطين في تعذيب الشعب السوري. سوف نلاحق مجرمي الحرب ونطلبهم من الدول التي فروا إليها حتى ينالوا جزاءهم العادل".
وتحدث عن عزم الإدارة الجديدة على تقديم مكافآت لمن يدلي بمعلومات عن كبار ضباط الجيش والأمن المتورطين في جرائم حرب، مضيفًا، "أكدنا التزامنا بالتسامح مع من لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب السوري، ومنحنا العفو لمن كان ضمن الخدمة الإلزامية، إن دماء الشهداء الأبرياء وحقوق المعتقلين أمانة لن نسمح أن تهدر أو تنسى".
وبحسب ما تحدث به وزير الدفاع، مرهف أبو قصرة، في لقاء مع التلفزيون "العربي"، فإن التسويات لا تلغي عملية المحاسبة القانونية اللاحقة، وهي لضبط الأوضاع وعدم السماح بالفوضى وتثبيت الوضع الحالي ريثما يتم التعاطي مع هؤلاء الأشخاص عن طريق السلطات المختصة، ومن عليه قضايا جنائية أو تعذيب يجب أن تتم محاسبتهم عن طريق المؤسسات القضائية.
لكن حتى الآن لم يصدر أي حكم قضائي يخص محاسبة قادة النظام السابق ممن تم إلقاء القبض عليهم أو أجروا "تسويات"، ولعل أبرز الشخصيات التي أجرت "تسوية"، القائد السابق لـ"الحرس الجمهوري" طلال مخلوف.
ومع بداية الثورة السورية كان مخلوف قائدًا لـ"اللواء 105"، وفي عام 2016 عيّن قائدًا لـ"الحرس الجمهوري"، وخلال هذه السنوات شارك "الحرس الجمهوري" في قمع المظاهرات السلمية وقصف واقتحام المدن، خاصة في الغوطة الشرقية وأحياء حلب الشرقية.
وطرحت عنب بلدي مجموعة من الأسئلة على وزارة العدل في حكومة دمشق المؤقتة، استفسرت فيها عن القائمة "رقم 1" ومتى ستصدر، وهل يوجد تعاون أو تنسيق مع دول أخرى لتسليم المطلوبين، وما الخطوات التي تجريها وزارة العدل في مسار العدالة الانتقالية وما طبيعتها.
ورفضت الوزارة من جانبها الإجابة عن جميع هذه الأسئلة.

> تعود أسباب تعدد المسارات في العدالة الانتقالية بسوريا إلى وجود كم هائل من الانتهاكات، ما يجعل من المسار شاقًا ومعقدًا ومتداخلًا بالنسبة للمحاكم التي ستضم العديد من المسارات، بدءًا من المحاكم الدولية، ووصولًا للمحلية.
>
> فضل عبد الغني
> مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"

لقاء وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني مع وفد من منظمات المجتمع المدني السوري وروابط وعائلات الضحايا – 12 شباط 2025 (وزارة الخارجية)

مدنيون من أهالي المعتقلين ينتظرون أمام سجن صيدنايا – 9 كانون الأول 2024 (عنب بلدي/ ديان جنباز)

لا تعليق أممي

صرح المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون، في أكثر من مناسبة أن ملف العدالة الانتقالية من أبرز ملفات سوريا الملحّة في هذه المرحلة، دون أن يوضح دور الأمم المتحدة في هذا الملف، وهل ستشارك أم أنها ستكون جهة تضغط نحو تحقيق العدالة الانتقالية فقط.

حول هذا الدور تواصلت عنب بلدي مع المتحدثة باسم المكتب الصحفي للمبعوث الأممي، جينيفر فانتون، إلا أنها لم تستطع الحصول على تعليق محدد حول الدور الأممي المرتقب في هذا الملف، واكتفت فانتون بقولها، إن بيدرسون أطلع مجلس الأمن على مجريات الأمور في سوريا، وهو أشار إليه في إحاطته الشهرية.

بيدرسون قال في أحدث إحاطة له أمام مجلس الأمن، في 12 من شباط الحالي، إنه أوضح للسلطات المؤقتة في دمشق أن بعثته مستعدة لتقديم المشورة والدعم في مختلف المجالات، والتزمت السلطات حتى الآن بالتشاور الوثيق مع بيدرسون بشأن جميع خطوات الانتقال السياسي بقيادة وملكية سورية.

المبعوث الأممي أشار في أكثر من مكان إلى أن من مسؤولية السلطات العمل على إطار شامل لإحقاق عدالة انتقالية في سوريا.

ما العدالة التي تحتاج إليها سوريا

تأتي أهمية تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا من كونها البديل المتوازن عن عمليتين "شديدتي الخطورة"، هما طي الماضي كليًا، وتجاهل إرث الانتهاكات، وهو شيء مستحيل عمليًا لأن آثار الانتهاكات مستمرة وحاضرة، والثانية هي التوجه نحو الانتقام الفردي أو الجماعي الذي قد يؤدي لإسقاط فكرة الدولة والغوص في دوامة الفوضى والعنف، وفق ما يراه الحقوقي والباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله.

الباحث قال لعنب بلدي، إن منظومة العدالة الانتقالية، وبمقاربة ليست نظرية، تسمح بالموازنة بين الاستجابة لآثار الماضي، وتسويته بشكل صحيح، إلى جانب التفاعل مع متطلبات الحاضر والتأسيس للمستقبل .

من جانب آخر، يرى العبد الله أن تطبيق العدالة الانتقالية من حيث المبدأ وبغض النظر عن عشرات التفاصيل يسمح ببناء دولة جديدة تضمن عدم تكرار ما حصل سابقًا، وتسمح ببناء "هوية وطنية سورية حقيقية".

يبدأ مسار العدالة في سوريا أو كما عرف مؤخرًا باسم "مرحلة العدالة الانتقالية" بقيادة هيئة عدالة انتقالية تتشكل عبر مشاورات مجتمعية ونقاشات تفضي للتوافق على أشخاص ينضمون لهذه الهيئة، وفق ما يراه مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، بشرط أن يكون أعضاء هذه الهيئة خبراء في قضايا العدالة الانتقالية والقانون الدولي، وبملف توثيق الانتهاكات، إضافة إلى منظمات مجتمع مدني حقوقية، وروابط الضحايا، وبالاشتراك والتنسيق مع الحكومة.

فضل عبد الغني أضاف، لعنب بلدي، أن الهيئة لا تُشكل من قبل الحكومة، ومن الخطأ الاعتقاد أن "هيئة العدالة الانتقالية" هي جهة محسوبة على الحكومة، ولا يجب أن تكون كذلك، بل تتشكل عبر مسار مجتمعي ترعاه الحكومة.

وتشرف هذه الهيئة على عملية تنسيق تقود الدولة لمسار العدالة، وعبر مؤسسات الدولة نفسها، لكن باستقلالية تامة عن الدولة، إذ يرتبط عملها بالمحاسبة وهو مسار قضائي يسري عبر المحاكم.

وتتحمل هيئة العدالة الانتقالية ضمن ركن المحاسبة مسؤولية نقل الأفراد إلى المحاكمات تمهيدًا لمحاسبتهم، وتلعب الهيئة في هذه المرحلة دورًا يشبه مهمة الادعاء العام، وفق عبد الغني، وهو ما يجعل من الضروري جعل مسار عملها مستقلًا عن الدولة.

مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" أضاف خلال حديثه لعنب بلدي، أن مفهوم العدالة الانتقالية يهدف بشكل أساسي إلى "تطبيق العدالة في مرحلة انتقالية"، خصوصًا أنه في هذه المرحلة يمكن أن ينعكس النزاع نفسه، خصوصًا في الحالة السورية مع وجود طرفين، الأول مرتكب الانتهاكات، الذي انتقل للمرحلة الانتقالية، وطرف ثانٍ وقع عليه الانتهاك، ويطالب الطرف الأول بالماضي قدمًا، بينما يطالب الثاني بالمحاسبة، ما يولد حالة نزاع بين الطرفين خلال هذه المرحلة.

وتهدف فلسفة العدالة الانتقالية لتجنب الوقوع بين هذه الأطراف خلال المرحلة التي تشهد فيها البلاد انتقالًا، مع وجود هذه الأطراف نفسها، وفق عبد الغني.

ثلاثة تحديات كبرى

تواجه المرحلة عقبات عديدة تتشابه في السياقات، وفق ما يراه الباحث نورس العبد الله، الذي حدد من وجهة نظره ثلاثة تحديات كبرى تواجه المرحلة.

وقال الباحث لعنب بلدي، إن التحدي الأول هو بناء "التوافقات الوطنية الكبرى" حول فلسفة العدالة الانتقالية، ومدى تركيزها على الآليات القضائية وغير القضائية، فعلى الرغم من التحضيرات الاستثنائية في السياق السوري على صعيد التوعية والدراسات والنقاشات والإجراءات المختلفة لتطبيق العدالة الانتقالية، توجد عشرات الأطروحات، كل منها صحيح في جانب، وهذا بحد نفسه تحدٍ يواجه المرحلة.

وأضاف أن الموازنة بين الاستقرار والخدمات خلال المرحلة الحالية، وبين إطلاق مسار متكامل للعدالة الانتقالية، هو تحدٍ آخر، إذ يمكن الوقوف على عدد مرتكبي الانتهاكات في سوريا وانتشار السلاح وضعف المؤسسات التي يجب أن تلعب أدوارًا رئيسة في القضاء وأجهزة إنفاذ القانون وغيرها، وهي تحديات أخرى.

واعتبر الباحث والحقوقي أن الجانب الاقتصادي والظروف السياسية الإقليمية والدولية تشكل عقبات أمام مرحلة عدالة انتقالية سلسة، إذ تفرض هذه الجوانب أحكامها على منطق العدالة الانتقالية في سوريا وعادة ما تكون عوامل سلبية وليست إيجابية .

وفيما يخص الجدول الزمني للبدء بمسار عدالة انتقالية على الصعيد العملي، قال العبد الله، إن المسار انطلق بالفعل مع حل المؤسسات الأمنية واعتقال بعض الشخصيات المتورطة وحل أحزاب "الجبهة الوطنية"، وغيرها من الخطوات، وإن كانت هذه الإجراءات تعد تدابير أولية وترتبط بترتيب المشهد الحالي أكثر من كونها قائمة على الاستجابة لمنطق تطبيق العدالة، معتبرًا أن ذلك "أمر طبيعي"، فمسارات العدالة الانتقالية عمليًا ليست كتلة واحدة يتم تطبيقها كمشروع له بداية ونهاية ولا يمكن النظر إليه بهذه الطريقة.

ولفت الباحث إلى أهمية الحذر من المضي بإجراءات جزئية ومنفردة من السلطة الانتقالية دون حشد أكبر قدر ممكن من التوافقات على محددات العدالة الانتقالية المطلوبة وآلياتها، وحوكمة ذلك، من خلال النص والهياكل الرسمية كإحداث وزارة أو هيئة للعدالة الانتقالية لضمان مشاركة فاعلة من كل القوى الداعمة للعدالة الانتقالية.

واعتبر العبد الله أنه من الناحية النظرية، تعتبر العدالة الانتقالية شاملة لجميع الأطراف، لكن هذا النهج "نظري محض"، فالتجارب العملية في دول مختلفة تكشف عن الأثر الواقعي لطريقة التحول على منطق العدالة الانتقالية، لذلك يمكن التفكير بمنطق "جبر ضرر جميع الضحايا" بعد حسم تعريف الضحية أصلًا، وعدم التوجه للتمسك النظري بفكرة المحاسبة الشاملة لأنها تؤدي لتفجير الواقع، وهذه النقطة بحد ذاتها هي من القضايا الجدلية، وفق الباحث.

ولفت إلى ضرورة فهم واستيعاب الدروس المستفادة من التجارب المختلفة في إنتاج مقاربة سورية للعدالة الانتقالية، التي لن تكون محل إجماع بأي حال من الأحوال، وسيستمر الجدل حولها كما حصل في كل مكان.

خطوات متوقعة

توقع مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، خلال حديثه لعنب بلدي سير عملية العدالة الانتقالية في سوريا ضمن جدول عملي مقسم على صعد مختلفة، تبدأ من محاسبة المتورطين بالانتهاكات، وتقسم هذه العملية على قسمين، الأول جنائي والثاني غير جنائي، ويستهدف الأول من ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، أو تورطوا فيها وفق آليات جنائية يحال بموجبها إلى المحاكمات ويستهدف بشكل أساسي الصفوف العليا، أو أبرز المسؤولين عن الانتهاكات مثل قادة الصف الأول والثاني، وكون الحالة السورية تشمل "أعدادًا هائلة" من مرتكبي الجرائم، وفق عبد الغني، تقارب 16200 شخص ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية عند النظام السوري، يتطلب وجود معايير من نوع ثانٍ للمحاسبة.

وقال مدير "الشبكة"، إن الحالة السورية لا تدعم محاكمة الـ16 ألف شخص من مرتكبي الجرائم، ما يتطلب وجود معايير تبنى عليها آلية المحاكمة، والمضي قدمًا، لذلك تستهدف الهيئات القضائية نسبًا مئوية من الأطراف العسكرية في سوريا، مثلًا 90% من قوات النظام وتحديدًا قادة الصفوف الأولى، بينما تستهدف المحاسبة غير الجنائية الصفوف الأقل مثل قادة الصف الثالث، والرابع، والخامس، والسادس، وتشمل الـ10% الأخرى بقية أطراف الصراع في سوريا.

المحاكم غير الجنائية، تستهدفها جهة يطلق عليها، وفق عبد الغني، "لجان الحقيقة والمصالحة" التي تستدعي قادة الصفوف المتدنية وتطلب منهم الاعتراف بانتهاكاتهم ومواجهة ضحاياهم الذين عذبوهم وقتلوا أهلهم وشردوهم، وتطلب منهم الاعتذار والاعتراف، وأن يدفعوا تعويضات للضحايا.

ولا ترتبط المحاكمات الجنائية بالجانب العسكري من قادة النظام السوري المخلوع، إذ قد تطال رجال الأعمال الذين أسهموا بدعم النظام اقتصاديًا، إلى جانب قادة الصفوف السياسية.

والخطوة الثانية أطلق عليها عبد الغني اسم "جبر الضرر"، وهو ما تشرف عليه "لجان الحقيقة والمصالحة"، وترتبط بدفع التعويضات المالية، واعتراف مرتكبي الانتهاكات بجرائمهم، ثم الانتقال إلى خطوة "تخليد الذكرى" ويقصد بها الأفراد الذين تعرضوا لانتهاكات على مر السنوات الماضية.

ولفت إلى ضرورة النظر في مسار التعويضات، إذ لا بديل عنه، ما يعني ضرورة وجود لجنة للتقييم، والنظر في إعطاء الأولوية للضحايا الأكثر تضررًا، لذلك تعتبر هذه اللجان مستقلة بشكل أساسي، حتى لا تخضع للتأثير، وترتبط بمعايير واضحة لإجراء هذه العملية.

عبد الغني أرجع أسباب تعدد المسارات في العدالة الانتقالية بسوريا إلى وجود "كم هائل" من الانتهاكات، معتبرًا أن المسار سيكون شاقًا ومعقدًا ومتداخلًا بالنسبة للمحاكم أيضًا التي ستضم العديد من المسارات، بدءًا من المحاكم الدولية، ووصولًا للمحلية.

> تكمن أهمية تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا بأنها البديل المتوازن عن عمليتين شديدتي الخطورة، هما طي الماضي كليًا وتجاهل إرث الانتهاكات، وهو شيء مستحيل عمليًا، لأن آثار الانتهاكات مستمرة وحاضرة، والثانية هي التوجه نحو الانتقام الفردي أو الجماعي ما يعني إسقاط فكرة الدولة والغوص في دوامة الفوضى والعنف.
>
> نورس العبد الله
> باحث في "مركز الحوار السوري"

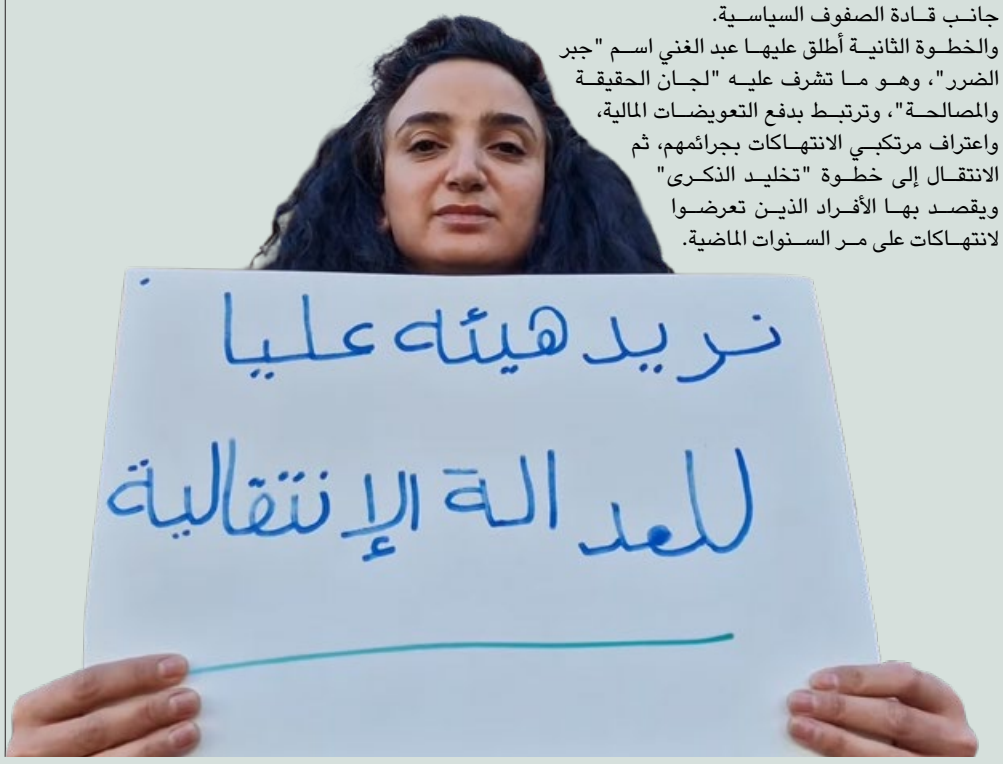

التأخر ينذر بالفوضى

يثير تأخر تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا المخاوف بشأن أثر ذلك على السوريين، خاصة الضحايا ممن تضرروا في عهد النظام ويبحثون عن عدالة تخفف من حجم معاناتهم وترد إليهم جزءًا من حقوقهم.

عملية العدالة الانتقالية طويلة ومعقدة، إذ ترتبط بالنفس الطويل، وتحتاج إلى مدة زمنية لإطلاق المسارات التي تأتي تباعًا، كما تحتاج إلى فترات زمنية للإنجاز، وغالبًا ما تكون فجوة الإنجازات حاضرة، إذ تكون الإنجازات نسبية، مع وجود سمات مميزة لكل تجربة من تجارب العدالة وإسهامات نوعية عبر إعمال التفكير الإبداعي قانونيًا وسياسيًا واجتماعيًا، بحسب ما ذكره تقرير صادر عن مركز "الحوار السوري"، في 11 من شباط الحالي.

وحتى لا يتعرض الضحايا وذووهم في الحالة السورية لخيبات أمل واسعة تفقدهم الإصرار على تطبيق العدالة، فإن من المهم معرفة نسبية الإنجازات المتاحة، وتشجيعهم على طرح مبادرات وأفكار إبداعية للتعامل مع إرث الماضي، وفق التقرير.

وفق التقرير الذي استعرض تجارب العدالة الانتقالية في مختلف البلدان، تشير التجارب المقارنة إلى أن أنصار الاستبداد في المجتمع (قد يكونون الأغلبية، خصوصًا في بعض المناطق ومن طوائف محددة وغير ذلك) يهاجمون بشدة إجراءات العدالة الانتقالية، حتى وإن كانت بالحد الأدنى، مثل المطالبة بالاعتذار، أو الحكم بالسجن لفترات قصيرة، ويتهمونها بأنها إقصائية وانتقامية وانتقائية وتسبب الانقسام المجتمعي.

في حين يرى مناصرو التغيير والضحايا أنها لا تلبي الطموحات، وتعفو عن القتلة والمجرمين، وتسمح بتكرار الانتهاكات في المستقبل، وسيستمر هذا الجدل طوال فترة التغيير، وسيستمر طويلًا حتى يتم تغيير عقلية الأجيال.

في الحالة السورية، من الأفضل تشجيع السوريين على فهم الموازنة بين الطرحين، وأنه لا يوجد حلّ مثالي يُجمع عليه جميع السوريين، وإنما الهدف الوصول إلى مقاربة في العدالة الانتقالية تحظى بأكبر قدر ممكن من التوافق، بغض النظر عن مضمون هذه المقاربة، وفق ما أوصى التقرير.

الضحايا والديمقراطية متأثران

يترتب على تأخر انطلاق مسار العدالة الانتقالية عدة آثار في الحالة السورية، وفق ما يراه القاضي السوري أنور مجني، أبرزها إضعاف الثقة لدى المجتمع وبشكل خاص الضحايا من وجود القدرة والرغبة لدى السلطة بإطلاق هذا المسار.

ويرى القاضي السوري، في حديث إلى عنب بلدي، أن تحقيق الانتقال الديمقراطي يتطلب إطلاق برنامج العدالة الانتقالية، وأي تأخير يعني بالضرورة تأخرًا في مسار الانتقال الديمقراطي، ما يعزز المخاوف بجدية السلطة بتحقيق هذا الانتقال.

من جانبه، اعتبر المحامي عارف الشعال، أن تسريع إطلاق عملية العدالة الانتقالية يبرد قلوب الضحايا وذويهم، ويؤدي إلى استقرار المجتمع، إلا أن هذا أمر صعب المنال، إذ تعد عملية العدالة، بغض النظر عن نوعها، عملية بطيئة وتحتاج إلى وقت لضمان محاكمات عادلة.

> قد يؤدي تأخر إطلاق مسار العدالة الانتقالية إلى استمرار الانقسام في المجتمع، ويمكن أن يؤدي إلى حالات انتقام فردي، بسبب الشعور بعدم رغبة السلطة بالمحاسبة، وقد يعني أيضًا تأجيل العديد من الملفات المرتبطة بالعدالة الانتقالية وخاصة لجهة جبر الضرر بما يتضمن رد الممتلكات، والإصلاح المؤسساتي، وبالتالي ضعف الرغبة لدى المهجرين بالعودة.
>
> أنور مجني
> قاضٍ سوري

بيئة قانونية

حول إمكانية أن تلائم القوانين السورية تطبيق العدالة الانتقالية، أو إشراك جهات دولية في ذلك، يرى القاضي أنور مجني، أن القوانين السورية الأساسية تشكل أرضية مهمة، لكن المنظومة القانونية المحلية تتضمن عدة قوانين استثنائية لا تتوافق مع المرحلة المقبلة، ما يفرض الحاجة اليوم إلى جهة تشريعية تلغي القوانين الاستثنائية خاصة المتعلقة بالحقوق والحريات، إضافة إلى ضرورة إصدار قوانين مكمّلة تسهم في تعزيز مسار العدالة الانتقالية.

أما لجهة إشراك جهات دولية، فيرى أنور مجني أن هذا الإشراك مهم، ليس في عملية صياغة القوانين، وإنما في تفعيل مسارات العدالة الانتقالية، على أن يكون هذا الدور استشاريًا لتقديم الخبرات، دون أن يكون جزءًا من العملية الوطنية للعدالة الانتقالية.

المحامي عارف الشعال، قال خلال حديثه لعنب بلدي، إن القوانين السورية تلائم تطبيق العدالة، إذ توجد في سوريا منظومة قضائية جيدة، يمكن العمل من خلالها على إنشاء محاكم خاصة تتشكل من قضاة طبيعيين لضمان المحاكمة العادلة، وحقوق الدفاع، وعلنية المحاكمة، والطعن بأي حكم يصدر عنها.

ويرى الشعال أن ما تحتاج إليه سوريا من القانون الدولي، الانضمام إلى اتفاقية "روما" أو طلب تشميل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سوريا منذ آذار 2011 إلى الآن، بسبب الحاجة له في نواحٍ تقنية، منها أن تشمل من أعطى الأمر والرؤساء وليس منفذي الجريمة فقط.

كما تحتاج سوريا من المجتمع الدولي إلى المساعدة التقنية والمادية في مسألة كشف مصير المفقودين، وإنجاز التحقيقات حول المقابر الجماعية التي تحتاج إلى كوادر كبيرة وأجهزة تقنية غير متوفرة بمعظمها في سوريا.

من جانبه، قال مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، إن من الضروري إدخال محاكم الجنايات الدولية إلى سوريا، لكي تعمل ضمن اختصاصها، وتحاكم بضعة أشخاص فقط (خمسة أو ستة أشخاص)، معتبرًا أن هذا المسار مهم، ويجب على الحكومة السورية الجديدة المساهمة بالسماح للمحاكم الدولية بدخول سوريا، للاستفادة من الخبرات التي توفرها، وإصلاح الهيكل القضائي في سوريا.

ولفت أيضًا إلى الحاجة للقيام بتدريب واسع للمحامين والقضاة على التعامل مع هذه الجرائم وبناء ملفات فيها، معتبرًا أنه لا بديل عن المحاكم الوطنية التي ستحاسب الأعداد الأكبر، وبالتالي نحن بحاجة إلى عدد كبير من القضاة والمحامين وتدريبهم، ما يعني ضرورة إصلاح المؤسسة القضائية.

تجنب الفراغ والفوضى

تجسد العدالة الانتقالية مفهومًا ديناميكيًا وغير جامد، بمعنى أنه ليس وصفة جاهزة للتطبيق في كل مكان وزمان وبذات الطريقة والمقاييس، ولذلك لا يمكن استنساخ تجربة من هنا أو هناك لتطبيقها في دول أخرى خارجة من حالات نزاع مع أنظمة استبدادية، بحسب ما ذكره تقرير صادر عن مركز "الحوار السوري" تحت عنوان "العدالة الانتقالية وأهمية إنضاج المقاربة السورية".

لخص التقرير مجموعة من الأسباب التي تدفع السوريين لإنضاج مقاربتهم الخاصة للعدالة الانتقالية بأسرع ما يمكن وهي:

- على الرغم من وجود غنى في المستوى النظري والمعرفي وكذلك طيف واسع من التجارب، من الضروري أن يؤسس السوريون لمبادئ أساسية حاكمة لمنظومة العدالة الانتقالية وبأسرع وقت ممكن، إذ يؤدي الغنى السابق إلى تنوّع شديد في الآراء.
- يؤدي التأخر في حسم الإجابات الأساسية إلى نشوء مسارات مبعثرة تؤدي إلى تناقضات عديدة لمنطق العدالة الكلي، كخضوع بعض الأشخاص للمساءلة القضائية في الفترة القريبة وإفلات البعض منها بناء على قانون لاحق، من جانب آخر فإن التأخر في وضع قواعد أساسية للعملية يؤدي إلى فقدان الثقة لدى كثير من ضحايا انتهاكات نظام الأسد بالتحول الحاصل، ويعزز من الانتقام الفردي ويؤدي إلى دوامة من العنف.
- ضرورة تفويت الفرصة أمام خلط الأوراق بحيث يبدأ أنصار النظام البائد في المجتمع وبشكل سريع بمحاولة إعادة إنتاجه وأفكاره بطرق وأساليب شتى، ويجمعهم في ذلك على تنوعهم الكره الشديد للثورة والسعي لإحباطها عبر إعادة التموضع في الهياكل الجديدة.
- شهدت الحالة السورية انقسامات حادة وعلى مختلف الصعد، لذلك فإن التأسيس السريع لقواعد العدالة الانتقالية الكبرى يسهم في استقرار المجتمع نسبيًا بحيث تحسم قضية المجرم والضحية ومحددات العفو ومواصفات أركان النظام البائد التي لا يجب أن تتسلل للنظام الجديد.

الإعدام..
أداة قمع في سجون الأسد
من آذار 2011 حتى آب 2024
136614
معتقلًا ومختفيًا قسرًا
بينهم
112414
شخصًا لا يزال مصيرهم مجهولًا
تشير الأدلة إلى أن الغالبية العظمى منهم تمت تصفيتهم في السجون سواء عبر التعذيب أو الإعدام السري دون إجراءات قانونية
الجهات المسؤولة
عن عمليات الإعدام والإخفاء القسري
رئيس النظام المخلوع بشار الأسد
نائب رئيس النظام للشؤون الأمنية
الأجهزة الأمنية (المخابرات العسكرية، الجوية، أمن الدولة)
القضاء الاستثنائي بما في ذلك محاكم الميدان العسكرية ومحكمة الإرهاب
مجلس الأمن الوطني ووزارة الدفاع
المصدر: "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"
EnabBaladi.net

إيجارات المنازل في سوريا..

تضخم دون إجراءات

أبنية سكنية في منطقة العزة فيلات شرقية بالعاصمة دمشق- 14 شباط 2025 (عنب بلدي)

عنب بلدي – نوران السمان

تشهد إيجارات المنازل في سوريا، ولا سيما في المدن الكبرى، ارتفاعًا مستمرًا مدفوعًا بجملة من العوامل الاقتصادية والمعيشية.

ورغم التحسن النسبي في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار وتراجع أسعار بعض السلع في السوق، لا يزال قطاع الإيجارات يواصل اتجاهه التصاعدي.

يعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل رئيسة، أبرزها تزايد الطلب على المساكن نتيجة عودة بعض السوريين بعد سقوط النظام السوري، وشح المعروض من الشقق السكنية، وعدم قدرة العديد من السكان على شراء العقارات، بحسب ما رصدته عنب بلدي، ما دفعهم إلى الاعتماد على الإيجار رغم تكاليفه المرتفعة.

وتتفاوت أسعار الإيجارات بشكل كبير بين الأحياء داخل المدن الكبرى، حيث تلعب عوامل، منها الموقع الجغرافي ووجود الخدمات الأساسية والقرب من مركز المدينة، دورًا حاسمًا في تحديد الأسعار.

ما متوسط الإيجارات؟

زاهر، صاحب مكتب عقاري في حي ركن الدين بدمشق، قال لعنب بلدي، إن الإيجارات في المناطق الراقية بالعاصمة تتراوح بين 7 و10 ملايين ليرة شهريًا (بين 700 و1000 دولار أمريكي وسطيًا بحسب سعر صرف السوق السوداء)، وقد تصل إلى 100 مليون ليرة بالدفع على أساس سنوي (حوالي 10 آلاف دولار)، لافتًا إلى أن الأسعار تختلف بحسب الموقع وحداثة البناء.

أما في الأحياء المتوسطة كركن الدين ونهر عيشة، فتبلغ بين 4 و5 ملايين ليرة شهريًا (أي حوالي 400 و500 دولار)، بينما في المناطق الشعبية تتراوح الأسعار بين مليون ومليونين ونصف (حوالي 100 و250 دولارًا)، وفق المكتب العقاري.

وأشار زاهر إلى حالة من الجمود في شراء العقارات وسط إقبال على الإيجارات، مشيرًا إلى أن ذلك يعود إلى توقف إجراءات نقل الملكية العقارية بشكل قانوني في السجل العقاري.

وفي ريف دمشق، قال فارس أحمد زين، صاحب مكتب عقاري في الغوطة الشرقية، لعنب بلدي، إن الإيجارات في المنطقة تبدأ من مليون ليرة شهريًا، موضحًا أن توفر المساكن كان أكبر في فترة النظام السابق، لكن عودة السكان بعد سقوط النظام أدت إلى زيادة الطلب مقابل نقص في العرض.

من جهته، أفاد مراسل عنب بلدي في محافظة حلب بأن الإيجارات السنوية تتراوح بين 15 و30 مليون ليرة سورية سنويًا (بين 1500 و3000 دولار أمريكي)، بينما تصل في بعض المناطق الراقية إلى مستويات أعلى بكثير، كما أن غالبية العقارات تُؤجر بعقود سنوية.

وتبقى الأسعار أقل نسبيًا في الأحياء الشعبية، لكنها لا تزال تشكل عبئًا كبيرًا على الأسر ذات الدخل المحدود.

إجراءات مقترحة

الباحث الاقتصادي رضوان الدبس قال إن الحكومة لا تملك إجراءات مباشرة للحد من ارتفاع الإيجارات، لكنها قد تتبنى سياسات غير مباشرة، منها تسريع منح تراخيص البناء للعقارات الجديدة، وتسهيل تجديد التراخيص للعقارات القديمة، وتسريع إجراءات فرز العقارات غير النظامية تمهيدًا لإنشاء مشاريع سكنية.

كما اقترح إلغاء الضرائب على مواد البناء المستوردة مثل الحديد والأسمنت، وتخفيض رسوم التراخيص العقارية، وتحسين البنية التحتية في المناطق الريفية لتشجيع التوسع العمراني خارج المدن الكبرى.

هذه الإجراءات قد لا تحقق نتائج فورية، بحسب الدبس، لكنها مع مرور الوقت يمكن أن تسهم في استقرار سوق الإيجارات وتخفيف الضغط عن القطاع العقاري.

ويرى محللون اقتصاديون أن التضخم يمثل العقبة الكبرى في سوق العقارات، إذ أوضح الدبس أن "معالجة التضخم ليست مسألة سهلة، ولا يمكن حلّها خلال فترة قصيرة، ما يعني أن الضغوط على سوق الإيجارات ستستمر لفترة طويلة".

كما لفت إلى أن ارتفاع أسعار السكن في المدن الكبرى يعد أمرًا طبيعيًا عالميًا، نظرًا إلى تمركز الخدمات الحكومية والجامعات والمرافق الاقتصادية فيها، ما يرفع الطلب على السكن مقارنة بالمناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات وفرص العمل.

ورغم أن حكومة دمشق المؤقتة لم تعلن عن قرارات مباشرة تتعلق بأسعار العقارات والإيجارات، يبقى القطاع العقاري أحد المحركات الأساسية للسوق، حيث يسهم الطلب المرتفع على السكن في تحفيز القطاعات المرتبطة بالبناء، مثل صناعة مواد البناء والمقاولات، ما يؤدي إلى توفير فرص عمل وتنشيط الاقتصاد، وفق ما ذكره الخبير الاقتصادي جورج خزام في منشور عبر "فيس بوك".

واقترح خزام إطلاق برامج قروض سكنية للمواطنين بتمويل من المصارف السورية أو الخليجية، بحيث يتم سداد القروض بالدولار، ما يسمح للعائلات بالتحول من دفع الإيجار إلى دفع أقساط تملك منازلهم، مؤكدًا أن هذه الاستراتيجية قد تساعد في تحريك سوق العقارات وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع البناء.

ويرى خزام أن "الطلب المتزايد على العقارات يعكس تحول الادخار من الدولار والذهب إلى الادخار بشراء بضاعة وطنية (العقار)، وهو ما قد يحدّ من الطلب على العملات الأجنبية ويسهم في استقرار الليرة السورية".

كما أشار إلى أن القطاع المصرفي يستفيد أيضًا من نمو العقارات، حيث يتم استخدام العقارات كضمان للقروض التجارية والصناعية.

أما فيما يتعلق بجذب الشركات الأجنبية للاستثمار في إعادة الإعمار، فاعتبر خزام أن أسعار العقارات في سوريا حاليًا أقل من تكلفة البناء، ما يجعل الاستثمار في هذا القطاع غير مربح اقتصاديًا.

وأوضح أن الحل يكمن في رفع مستوى الدخل وزيادة الإنتاج المحلي، لتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وخلق طلب حقيقي على العقارات، ويسهم ذلك في تحفيز السوق العقارية ودعم الاقتصاد الوطني.

قرارات حكومية

كانت محافظة دمشق أعلنت، في 12 من شباط الحالي، عن بدء استقبال الشكاوى المتعلقة بالتعديات على المنازل والعقارات السكنية، مؤكدة التزامها بحماية حقوق المواطنين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المتجاوزين.

وأكدت محافظة دمشق أن هذا الإجراء يأتي في إطار الحفاظ على الممتلكات الخاصة والتعامل السريع مع التعديات، داعية المواطنين إلى التبليغ الفوري لضمان سرعة الاستجابة ومعالجة الحالات المطروحة.

وعانت سوريا خلال حكم نظام الأسد من عمليات استيلاء على الممتلكات العامة والخاصة، رافقها تزوير لعقود البيع والشراء، ما أدى إلى ضياع حقوق العديد من المواطنين.

واستغلت شخصيات مقربة من النظام السابق حالة الفوضى وتهجير السكان، وقامت بالسيطرة على عقارات وممتلكات المواطنين بطرق غير قانونية، أو الاستيلاء على تلك الممتلكات باستخدام التهديد أو التزوير، وبيعها لاحقًا لمواطنين بعقود مزورة من دون علم أو موافقة مالكيها الأصليين.

وبعد سقوط النظام ومحاولة هؤلاء الملاك العودة إلى عقاراتهم واستردادها، تفاجؤوا بأنها بيعت لأشخاص آخرين بمستندات مزيفة.

وحذرت وزارة الإدارة المحلية في سوريا جميع المواطنين من شراء عقارات من "المتورطين بدماء السوريين" في عهد النظام السابق.

وقالت الوزارة في تعميم، في 5 من كانون الثاني الماضي، إن على جميع المواطنين في سوريا الانتباه من شراء عقارات أو كتابة عقود بيع مع أي شخص "متورط بدماء السوريين" كان في زمن نظام الأسد المخلوع.

دولار أمريكي ▲ مبيع 11300 شراء 11100 | يورو ▲ مبيع 11863 شراء 11648 | ليرة تركية ▲ مبيع 312 شراء 304
الذهب 21 ▲ $80.9 | الذهب 18 ▲ $69.4 | المازوت = $1.15 | البنزين = $2.22 | الغاز = $24.28 (للجرة) | السكر (كغ) = $0.71 | الأرز (كغ) = $1.4

"رأيت وطني يعود لأهله".. سوريون يعودون بعد عقود

عنب بلدي – بانة منلا

لم تبدأ رحلة السوريين باللجوء خارج سوريا مع اندلاع الثورة عام 2011، بل منذ عقود واجهوا فيها نظامًا قمعيًا أجبرهم على ذلك، تحت تهديدات القتل أو الاعتقال.

اختار بعض السوريين المنفى لعقود خيارًا وحيدًا للنجاة، إذ اضطروا لمغادرة وطنهم بسبب الظروف التي فرضتها عليهم الأوضاع السياسية والأمنية.

وفي وقت كانت فيه العودة إلى سوريا مجرد حلم بعيد المنال، أتاحت التغييرات التي شهدتها البلاد، وسقوط النظام السوري، عودة بعض ممن عاشوا عقودًا من الاغتراب ليواجهوا سوريا مختلفة عن تلك التي غادروها.

الباحث والسياسي رضوان زيادة، هو واحد من الأشخاص المنفيين من بلدهم منذ زمن، وعاد إلى سوريا بعد عقود.

"لم يكن لدي خيار آخر"، بهذه الكلمات لخّص رضوان زيادة، لعنب بلدي، قرار مغادرته سوريا عام 2007.

الهجرة والابتعاد عن الوطن

كانت التهديدات الأمنية التي تلقاها زيادة من رئيس جهاز "أمن الدولة"، علي مملوك، آنذاك، نتيجة نشاطه السياسي، هي ما دفعته لمغادرة سوريا.

زيادة كان يعلم أن بقاءه يعني الاعتقال، فاختار المنفى طوعًا بحثًا عن الأمان.

في تلك الفترة، لم تكن العودة إلى سوريا واردة في ذهنه، خاصة بعد عام 2020، لكن مع سقوط النظام، شعر أن "حلم السوريين بالحرية تحقق أخيرًا"، ما دفعه للعودة إلى وطنه الذي تغير بشكل جذري.

أما رحلة المهندس غسان الشقيقي فقد بدأت مع المنفى في أوائل عام 1980، حين اضطر إلى مغادرة سوريا تحت ضغط الاعتقال بعد أن أمضى عامًا في السجن عام 1978، بسبب اتهامه بالانضمام إلى تنظيمات مسلحة معارضة للنظام.

وبعد إطلاق سراحه، واجه خيارين، إما حمل السلاح وإما مغادرة البلاد، فاختار المنفى، لكن قلبه ظل معلقًا بسوريا، مؤمنًا بأن "الحق سيأتي حتى لو بعد حين"، بحسب ما قاله لعنب بلدي.

تجربة العودة

عند عودته، وصف رضوان زيادة، وهو من أبناء داريا في ريف دمشق، سوريا بأنها "دولة منهكة، مؤسسات بالكاد تعمل، لكن الناس لديهم رغبة قوية في النهوض من جديد".

وأضاف أن سنوات حكم الأسد لم تشهد أي استثمار حقيقي في الإنسان أو الاقتصاد، ما جعل البلاد تبدو متعبة، لكن القدرة على النهوض ما زالت موجودة إذا توفرت الجهود اللازمة.

أما غسان الشقيقي، فكانت صدمته عند العودة كبيرة، إذ وجد "دمارًا هائلًا وبنية تحتية منهارة"، وهو الذي كان يتذكر سوريا القديمة كمنارة للنهضة والتقدم.

ومع ذلك، لاحظ شيئًا مختلفًا في وجوه الناس، فـ"رغم كل شيء، الناس مبتسمون، ولمحة الفرح على وجوههم، والآمال كبيرة".

وروى المهندس حمدي الشقيقي تجربته لعنب بلدي، التي بدأت عام 2005، بعد أن اضطر لمغادرة سوريا نتيجة تداعيات الأحداث التي وقعت في عام 1982، في حماة، والملاحقات الأمنية لعائلته بعد ذلك.

كان والد حمدي من بين الضحايا في أحداث مجزرة حماة، ما جعل العائلة مُلاحَقة من قبل الأجهزة الأمنية، ما دفعها لمغادرة البلاد بحثًا عن الأمان.

ورغم معاناته الطويلة في الغربة، ظل حمدي مؤمنًا بمستقبل سوريا، معبرًا عن أمله في "انتصار ثورة الشعب السوري"، رغم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية للبلاد.

وبعد أكثر من عقدين من الزمن في الخارج، عاد حمدي مع عدد كبير من السوريين إلى سوريا التي تبدو مختلفة عما كانت عليه.

ليلة سقوط الأسد.. حلم تحقق

تظل ليلة سقوط النظام المخلوع ذكرى محفورة في ذهن كل سوري كان يتمنى أن يعيش هذا اليوم.

وقال زيادة، "لقد كانت تلك الليلة حلمًا تحول إلى حقيقة، لم أنم طوال الليل وأنا أتابع الأخبار، وأخيرًا تأكدت من سقوط الأسد".

هذه اللحظة كانت بمثابة استعادة الأمل في المستقبل بالنسبة له، ودفعت به للمضي قدمًا في قراره بالعودة إلى سوريا بعد سنوات من المنفى.

أما غسان الشقيقي، فقد اختصر شعوره في جملة واحدة، "رأيت وطني يعود لأهله".

ورغم فرحته بسقوط النظام، يعترف أنه افتقد خلال سنوات المنفى الأمان الروحي، وهو بالنسبة له شعور لا يتحقق إلا بوجود الوطن. وأضاف، "يجب على كل إنسان أن يكون له أمان روحي، وهو الوطن".

كما وصف حمدي الشقيقي تلك الليلة بأنها "عودة الحياة للجسد"، معتبرًا أن سقوط النظام لم يكن مجرد سقوط سياسي، بل لحظة استعادة السوريين لحياتهم وحريتهم بعد سنوات من الظلم.

عودة الحياة إلى سوريا

بعد عودتهم، يرى رضوان زيادة أن سوريا بحاجة إلى جهود من الجميع لإعادة بناء المؤسسات التي دمرتها الحرب، ويشير إلى أنه في ظل وجود رغبة حقيقية لدى الناس للنهوض مجددًا، من الممكن أن تُعَاد الحياة تدريجيًا إلى هذا البلد الذي عاش سنوات من الخراب.

وأوضح غسان الشقيقي أن السوريين العائدين يحملون معهم خبراتهم التي اكتسبوها خلال سنوات المنفى، ما قد يسهم في إعادة بناء البلاد، لكنه يؤكد أن سوريا بحاجة إلى استعادة شعورها بالعزة والكرامة، قائلًا، "شعوري تجاه سوريا دائمًا شعور عزيز وكريم".

أما حمدي الشقيقي، فيؤمن بأن أمل السوريين في بناء بلدهم لا يزال حيًا، رغم التحديات الكبيرة، مشيرًا إلى أن التغيير لا يأتي بين عشية وضحاها، لكن عودة السوريين وأملهم في بناء سوريا جديدة تشكل خطوة كبيرة نحو المستقبل.

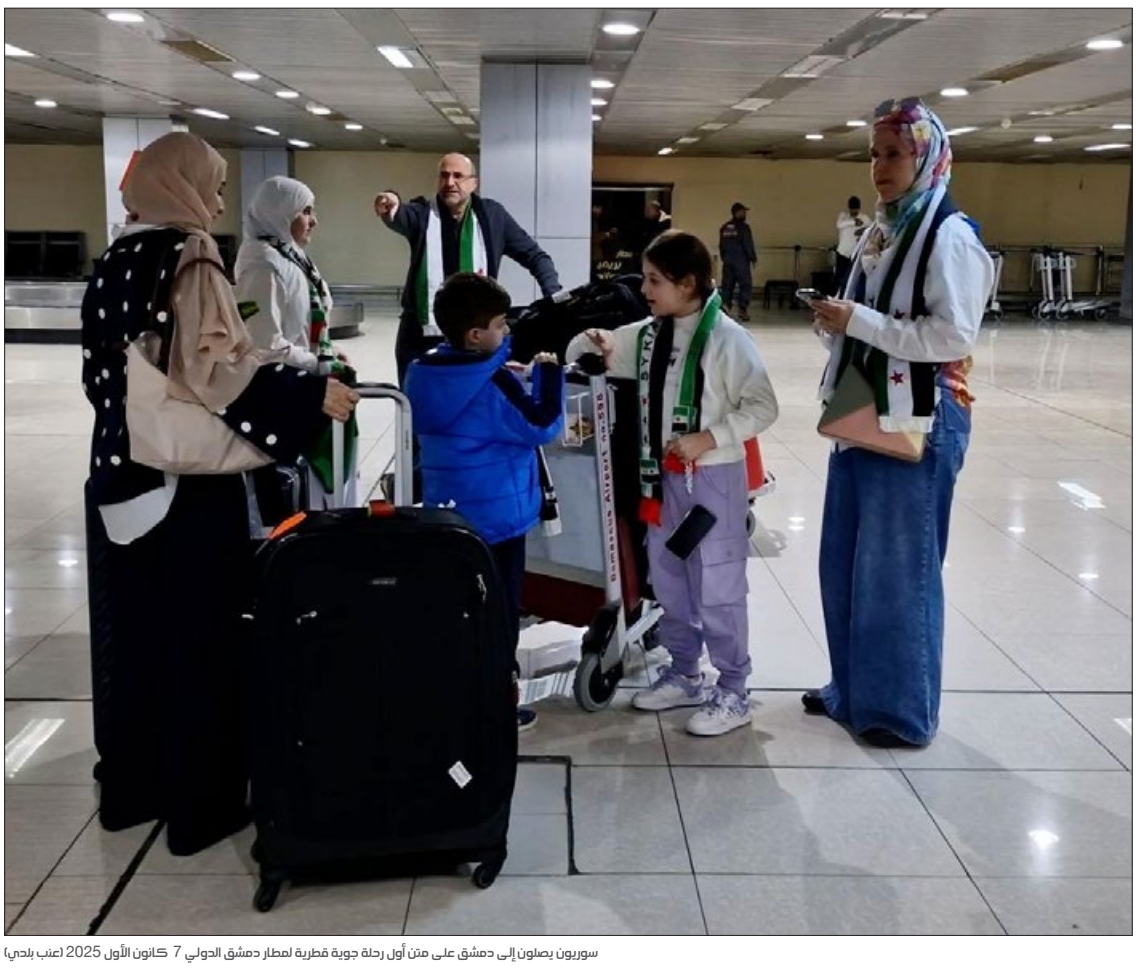

سوريون يصلون إلى دمشق على متن أول رحلة جوية قطرية لمطار دمشق الدولي 7 كانون الأول 2025 (عنب بلدي)

حوار علني لسرديتين في طرطوس

أحمد عسيلي

تشهد طرطوس منذ انتصار الثورة حالة من الغليان، بالمعنى الإيجابي للكلمة، فقد عادت الحياة السياسية لهذه المدينة بعد عقود من الصمت والرضوخ التام لعائلة الأسد، واقتصار دورها على إمداد هذه العائلة المجرمة بالشباب ليكونوا وقود حرب.

منذ سقوط الحكم، تشهد المدينة الكثير من اللقاءات والمباحثات لتشكيل تيارات وأحزاب سياسية (تشكل حزب سياسي جديد مؤخرًا) بالتوازي مع احتفالات ووقفات احتجاجية بشكل شبه يومي، تطورت آخرها إلى تلاسن لفظي، وربما محاولة للتهجم، في أولى حالات التواصل الجدي والصريح بين أطراف المدينة، انتهت هذه الحادثة بجلسة صلح بين جميع الأطراف (رفضها بعضهم لرغبتهم في متابعة قضائية للحادثة).

للإضاءة أكثر على تلك المجريات، ولفهم أعمق لدوافعها، سأبدأ أولًا بسرد لقطتين من تلك الأحداث، الأولى كنت شاهدًا عليها في أثناء وجودي بالمدينة، والثانية حدثت في أثناء الوقفة الأخيرة، ونقلها لي أناس أثق بهم، ثم سنحلل بعدها العوامل التي أوصلت الحالة إلى ما نحن عليه.

اللقطة الأولى حصلت في أثناء وقفة دعت إليها مجموعة من أمهات الجنود في الجيش السابق، والمعتقلين لدى السلطة الحالية، جرت أمام قصر المحافظ، استوقفت هذه المظاهرة بعض المارة في المدينة، الذين استفزهم وجود احتجاج على "الهيئة"، وبدأ الطرفان بخوض حوارات ساخنة فيما بينهم، لكن ما لفت نظري أنه حين استرجع أحد الناس قصة بعض أهالي بانياس الذين أحرقهم الجيش في بيوتهم، ردت عليه إحدى أمهات المعتقلين: "ابني ليس له علاقة، ابني كان عنصرًا في جيش الوطن". على كل انتهت هذه الوقفة بشكل راقٍ جدًا دعا فيها المحافظ جميع الأمهات للحوار معه في إحدى صالات مبنى المحافظة، وسمح لجميع وسائل الإعلام وقتها بالدخول والتصوير.

اللقطة الثانية، حدثت الأسبوع الماضي في نفس المكان، فقد نظمت مجموعة من الفعاليات السياسية والمدنية في المدينة وقفة احتجاجية، بمطالب مختلفة، مثل الاعتراض على تسريح الموظفين، أو تأخر الرواتب، والمطالبة بسرعة تحقيق العدالة الانتقالية، وتعمدت مجموعات أخرى من أبناء المدينة القيام بوقفة مؤيدة لـ"الهيئة" أيضًا أمام المبنى ذاته. حصل شجار لفظي بين المجموعتين حين قام أحد الأشخاص المؤيدين للهيئة بترديد شعار: "قائدنا للأبد سيدنا محمد"، فرد عليه آخر: "أنتم ارهابيون مثل قادتكم"، وقيل إن أحدهم هجم على بعض المتظاهرين وحاول تمزيق بعض لافتاتهم. لم يحدث ضرب أو أذية جسدية حسب علمي، لكن يبدو أنه حدثت محاولة الاعتداء على كاميرا، أو منع تصوير، وتناقلت كالعادة "السوشال ميديا" الكثير من الإشاعات، وكالعادة أيضًا حاول البعض استغلال هذه الحادثة للظهور بمظهر البطل، أو الضحية أحيانًا، وبدأنا نرى شلالات من الاتهامات والتبريرات، وتسجيلات مصورة يحاول كل طرف شرح القصة وفق وجهة نظره.

تعكس هاتان الحادثتان مشكلات أعمق من مجرد تلاسن بالكلمات، أولاها وأهمها هي حالة الانقسام الحاد في الموقف من الحكم الجديد.

فمنذ لحظة دخول سيارات "الهيئة" إلى المدينة صباح 8 من كانون الأول 2024، استقبلها البعض بالكثير من الترحاب، مع إضفاء هالة من القداسة والتبجيل على شبابها، بصفتهم أبطالًا استطاعوا الانتصار على أعتى الأنظمة الدكتاتورية، وخاصة أنه نصر جاء بعد سنوات من فقدان الأمل بأي تغيير، واستفحال همجية عائلة الأسد في المدينة، وصل لدرجة إرسالهم أوامر إخلاء لعدة بيوت في طرطوس القديمة، فقط لأن زوجة الأسد ترغب في بناء "مول" تجاري في تلك البقعة، دون أي مراعاة لمشاعر ساكني تلك البيوت، فجاء دخول مقاتلي "الهيئة" كفاتحين ومحررين لأبناء المدينة من سلطة الأسد الإجرامية.

بينما حمل البعض الآخر مشاعر كره وحقد لهذه السلطة، لأنها انتزعت القوة من أيدي الطائفة (حسب قناعتهم طبعًا)، وبالتالي مهما فعلت هذه القوات، فلن تواجه إلا بالرفض من هذه المجموعة، حتى لو حولت الساحل إلى جنة (حسب تعبير أحد أبناء الطائفة)، مشكلة هذه المجموعات أنها لم تتعود التعامل مع البقية (حتى من أبناء طائفتها) إلا من مبدأ سلطوي، وهنا نتحدث عن مجموعة صغيرة من الطائفة المحتكرة للقوة (وليس بالضرورة للمال) منذ سنوات.

وبين هاتين المجموعتين، أناس لا يحملون أي مشاعر متطرفة، حاولوا التأقلم سابقًا مع نظام الأسد، ويحاولون حاليًا التأقلم مع النظام الجديد، أفرح معظمهم سقوط الأسد، لكنهم لا يشاركون البقية حالة التقديس تلك للسلطة الجديدة، ولديهم تخوفاتهم واعتراضاتهم على بعض تصرفاتها.

المشكلة الثانية، هي ضعف التواصل سابقًا بين سكان المدينة، وحمل كل مجموعة سردية مختلفة عن التاريخ السوري في حقبة الأسد، وتاريخ الساحل خاصة، فهناك مجموعة ترى في الجيش السوري مجرد ميليشيا إجرامية، هدمت سابقًا حماة وحلب، وارتكبت الكثير من المجازر منذ الثمانينيات وصولًا لأحداث الثورة السورية التي دمرت السلطة خلالها الكثير من المدن، وما زالت مجازر البيضا التي وقعت في بانياس عالقة في ذاكرة أهالي المدينة، تلك التي استذكرها الرجل أمامي في أثناء الوقفة الأولى، بينما ترى مجموعة أخرى في أحداث حماة رئيسًا عبقريًا استطاع حفظ البلاد من حكم الإرهابيين، التي ورثت "جبهة النصرة" هذا اللقب منهم (كما عبر عن ذلك أحد المحتجين في الوقفة الثانية)، وتحمل هذه المجموعة حالة من القدسية للجيش الأسدي (جيش الوطن حسب قول تلك السيدة).

إذًا، هناك تفاوت كبير في المرجعيات الفكرية والنظرة للتاريخ والأحداث، ولمعاني الكلمات ووقعها النفسي على كل شخص. مشكلة عمرها عشرات السنين، لم يسبق وأن خاض المجتمع السوري خاصة في الساحل نقاشًا جديًا لنقد تلك المرحلة، بل كل طرف يحمل "كليشيهات" جاهزة من التصورات، نتيجة انعدام الحوار الحقيقي بين الناس.

رؤيتان متناقضتان للواقع والماضي، لم يسبق أن جرى أي حوار حقيقي حولهما، يمكننا القول إن ما يحدث في تلك الوقفات والوقفات المضادة، أحد أشكال الحوار واطلاع كل طرف على سرديات الطرف الآخر، مما قد يساعد في المستقبل على معرفة كل طرف للآخر بشكل أفضل.

ووقتها، ربما نكون قد أصبحنا جاهزين نفسيًا على الأقل، للسير في خطى العدالة الانتقالية، ورضا الأطراف كلهم بها.

نادر لكنه يستوجب التشخيص والعلاج

اضطراب المزاج الدوري

د. أكرم خولاني

يعاني بعض الأشخاص من تقلبات عاطفية غير مبررة تحدث بشكل متكرر، تسمى "اضطراب المزاج الدوري"، ورغم أن هذه التقلبات العاطفية قد تكون غير شديدة لدرجة الاضطرابات ثنائية القطب، فإنها يمكن أن تتسبب بحدوث مشكلات مع المحيطين، وقد تؤدي إلى إساءة استخدام المواد المخدرة، وربما أدت للإقدام على الانتحار، ولذلك لا بد من تشخيص مثل هذه الحالات وعلاجها بالشكل المناسب.

ما المقصود باضطراب المزاج الدوري

اضطراب المزاج الدوري، ويُعرف أيضًا بـ"اضطراب دوروية المزاج"، هو عبارة عن اضطراب في المزاج يسبب تقلبات عاطفية خفيفة، فتأتي فترة يرتفع فيها المزاج ويشعر الشخص بأنه في قمة السعادة، ثم تليها فترة يهبط فيها المزاج فيشعر بالحزن والاكتئاب، وبين فترات التقلب قد يشعر بالاستقرار وأنه في حالة صحية جيدة.

عادة ما يظهر اضطراب دوروية المزاج خلال فترة المراهقة أو في سن الشباب، وهو يصيب الذكور والإناث بنفس العدد تقريبًا، ويُعتقد أنه حالة نادرة نسبيًا.

ما الأسباب

ليس معروفًا على وجه التحديد سبب الإصابة باضطراب المزاج الدوري، إلا أنه قد ينجم عن مزيج من العوامل الوراثية والتغيرات البيولوجية العصبية للمخ والمشكلات البيئية، كالصدمات النفسية والتعرض للتوتر لفترات طويلة.

ما الأعراض

تشمل أعراض اضطراب المزاج الدوري حدوث تناوب بين التقلبات المزاجية ارتفاعًا وهبوطًا، ففي فترة ارتفاع المزاج، تظهر أعراض الهوس الخفيف، وفي فترة هبوط المزاج تظهر أعراض اكتئابية خفيفة أو متوسطة.

وتشمل أعراض الهوَس الخفيف التي تؤشر لارتفاع المزاج ما يلي:

- شعور مبالغ فيه بالسعادة أو النشوة.
- التفاؤل المفرط.
- التقدير المفرط للذات.
- الحديث أكثر من المعتاد.
- تسارُع الأفكار.
- النشاط البدني المفرط.
- تناقص الرغبة في النوم.
- عدم القدرة على التركيز والميل للتشتت.
- زيادة الدافع نحو الارتقاء بالأداء الجنسي أو فيما يتعلق بالعمل.

أما الأعراض الاكتئابية التي تؤشر لانخفاض المزاج فتشمل ما يلي:

- الشعور بالحزن أو اليأس أو الفراغ.
- سرعة البكاء.
- سهولة الاستثارة، وبخاصة لدى الأطفال والمراهقين.
- فقدان الرغبة في الأنشطة التي كانت ممتعة من قبل.
- الشعور بعدم القيمة أو الشعور بالذنب.
- مشكلات في النوم.
- الشعور بالإجهاد وسرعة التعب.
- مشكلات في التركيز.
- التفكير في الموت أو الانتحار.

كيف يتم تشخيص الحالة

عند الشعور بأعراض اضطراب المزاج الدوري ينصح بمراجعة طبيب الأمراض النفسية الذي يأخذ قصة مرضية مفصلة، وقد يجري بعض الفحوص المخبرية لنفي وجود مشكلات عضوية كاضطرابات الغدة الدرقية، وتشمل معايير التشخيص النقاط التالية:

1. المرور بدورات عديدة من ارتفاع الحالة المزاجية وانخفاضها لعامين على الأقل (عام واحد بالنسبة للأطفال والمراهقين)، مع حدوث تلك الارتفاعات والانخفاضات لنصف ذلك الوقت على الأقل.
2. تستمر فترات المزاج المستقر لأقل من شهرين.
3. تؤثر الأعراض على المريض على المستوى الاجتماعي في العمل أو المدرسة أو في مناطق مهمة أخرى.
4. الأعراض لا تتفق مع معايير الاضطراب ثنائي القطب أو الاكتئاب أو أي أمراض نفسية أخرى.
5. الأعراض ليست ناتجة عن تعاطي المخدرات ولا عن حالة مرضية طبية.

ما سبل العلاج

لا يتحسن اضطراب المزاج الدوري عمومًا من تلقاء نفسه وإنما يحتاج للعلاج، وهو ليس شافيًا، لذلك يجب أن يستمر العلاج مدى الحياة حتى في فترات الاستقرار، ويشمل:

الأدوية

عادة ما توصف الأدوية التي تستخدم في علاج الاضطراب ثنائي القطب للتحكم بالأعراض والوقاية من نوبات الاكتئاب والهوس الخفيف، وتشمل الأدوية المثبتة للمزاج (كالليثيوم والكاربامازبين والديباكين واللاميكتال) ومضادات الذهان (كالزيبركسا ووالريسبردال) ومضادات القلق (كالبنزوديازبينات).

العلاج النفسي

يُشكل العلاج النفسي جزءًا في غاية الأهمية من العلاج، وهناك العديد من أنواع العلاج التي قد تحقق فائدة، ومنها:

- العلاج السلوكي المعرفي، وهو يركز على التعرف إلى المعتقدات والسلوكيات غير الصحية والسلبية لدى المريض التي تحفز ظهور الأعراض واستبدالها بأخرى صحية وإيجابية.
- العلاج الإيقاعي الشخصي الاجتماعي، ويركز هذا النوع من العلاج على تثبيت إيقاعات الأنشطة اليومية، مثل مواعيد النوم والاستيقاظ وتناول الطعام وممارسة الرياضة، فلا شك أن الحفاظ على نظام يومي ثابت يجعل التحكم بالحالة المزاجية أفضل.

معالجة مشكلات سوء استخدام الكحوليات أو المواد المخدرة الأخرى، نظرًا إلى أن هذه المواد تؤدي إلى تفاقم أعراض اضطراب المزاج الدوري.

وكما ذكرنا فإن العلاج ليس شافيًا ولكنه ضروري لتحقيق الأهداف التالية:

- تقليل فرص الإصابة بالاضطراب ثنائي القطب، نظرًا إلى احتمالية تطور اضطراب المزاج الدوري إلى اضطراب ثنائي القطب.
- تقليل تكرار الأعراض وشدتها، ما يسمح بعيش حياة أكثر اتزانًا ومتعة.
- الوقاية من انتكاس الأعراض، وذلك عن طريق استمرار العلاج في أثناء فترات التعافي (العلاج الوقائي).

ما الذي نعرفه عن دواء سوماتريبتان؟

إيميجران (Imigran)، ميجرابان (Migraban)، أوراتاب (Oratab)، وغيرها هي أسماء تجارية للمستحضر الدوائي سوماتريبتان (Sumatriptan)، وهو دواء يعمل بشكل انتقائي على مجموعة معينة من مستقبلات السيروتينين (Serotonin) ويُؤدي ذلك لانقباض الأوعية الدموية بالدماغ، وبما أنه يُعتقد أن سبب الصداع النصفي هو توسع الأوعية الدموية في الدماغ، لذلك فإن زوليتريبتان يخفف من الصداع النصفي (الشقيقة/Migraine) والصداع العنقودي (Cluster headache)، كما أنه يعمل على وقف إشارات الألم من إرسالها إلى الدماغ، ووقف إطلاق مواد طبيعية معينة تسبب الألم والغثيان وحساسية الصوت والضوء وغيرها من أعراض الصداع النصفي.

معلومات صيدلانية

يصنع سوماتريبتان على شكل أقراص فموية (25–50–100 ملغ)، وحقن تحت الجلد (أمبولة أو حقنة معبأة مسبقًا تحتوي جرعة واحدة 6 ملغ/0.5 مل)، وبخاخ أنفي (حاوية تحتوي جرعة واحدة 10–20 ملغ)، وهي تصرف بموجب وصفة طبية.

تبدأ فعالية الأقراص بعد تناول القرص بـ30 دقيقة، والحقن بعد 10 دقائق، والبخاخ الأنفي خلال 30 دقيقة، وتستمر الفعالية بين ساعة وساعتين.

ويُفضل استخدام الدواء عند الإحساس ببداية أعراض الصداع قبل النوبة أو في حال حدوث النوبة بالفعل، وتكون الجرعة:

الأقراص: 25 ملغ، أو 50 ملغ، أو 100 ملغ كجرعة وحيدة، لكن يمكن تكرارها بعد ساعتين من الجرعة الأولى إذا لم يتحسن الصداع، لكن يجب ألا تتجاوز الجرعة 200 ملغ في اليوم.

محلول الحقن: تحت الجلد مرة واحدة يوميًا، والحد الأقصى حقنتان في اليوم.

محلول الاستنشاق: جرعة 20 ملغ مرة واحدة إلى مرتين يوميًا، وبمكن للأوزان القليلة استخدام جرعة 10 ملغ.

ملاحظات

يساعد دواء سوماتريبتان على تخفيف صداع الشقيقة أو الصداع العنقودي، ولكنه لا يُستخدم للوقاية من نوبات الصداع.

يُستخدم هذا العلاج للبالغين بعمر 18 سنة وما فوق، ولا يعطى للأطفال واليافعين.

لا يُنصح باستخدامه من قبل كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة أوأكثر، بسبب حساسيتهم الزائدة للأعراض الجانبية التي قد يسببها العلاج.

يُنصح بعدم استخدامه إذا كان المريض قد عانى سابقًا من إحدى المشكلات التالية: ذبحة صدرية، عدم انتظام ضربات القلب، سكتة دماغية، مشكلات في الدورة الدموية (دوالي، جلطات دموية في الساقين، مرض رينو، نقص تروية الأمعاء)، ارتفاع توتر شرياني، أمراض الكلية، بعد سن اليأس عند النساء.

يُنصح بعدم استخدام سوماتريبتان في أثناء الحمل (فئة C)، إذ لا توجد حاليًا دراسات كافية لتأكيد سلامة استخدامه على الجنين.

وبالنسبة للمرضعات، فإن الدواء يفرز في حليب الأم المرضع، لذا يُنصح بعدم إرضاع الطفل إلا بعد 12 ساعة على الأقل من موعد جرعة العلاج.

يوصى بعدم استخدامه بالتزامن مع علاجات الاكتئاب، مثل: السيتالوبرام، ديفنفلافيكسين، فلوكسيتين، سيرترالين، فينلافاكسين وغيرها.

يجب عدم استخدامه في حال تناول أي من الأدوية التالية خلال الـ24 ساعة الأخيرة: منبهات مستقبلات السيروتونين الانتقائية الأخرى (مثل زوليتريبتان، ريزاتريبتان، ناراتريبتان)، أو مشتقات الإيرغوت (مثل إرغوتامين، ثنائي هيدروارغوتامين، إرغونوفين).

قد يؤدي استخدام سوماتريبتان إلى بعض الآثار الجانبية مثل: ألم مكان الحقن، الغثيان أو القيء، التعب أو النعاس، الهبات الساخنة، الدوخة، ضعف عام، ارتفاع مؤقت بضغط الدم، ألم عضلات، ضيق في التنفس.

الذكاء الاصطناعي يضعف مهارات التفكير النقدي

حذر باحثون من "Microsoft" وجامعة "Carnegie Mellon" الأمريكية من تأثير الاستخدام المفرط للذكاء الاصطناعي التوليدي في العمل على مهارات التفكير النقدي.

وقال الباحثون، في ورقة بحثية نشرها موقع "تك كرانش" المتخصص بالأخبار التقنية، في 10 من شباط الحالي، إن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تقليص استخدام مهارات التفكير النقدي العليا مثل الإبداع والتحليل والتقييم، حيث يصبح التركيز فقط على التحقق من صحة استجابات الذكاء الاصطناعي.

ووفقًا للدراسة التي شملت 319 مشاركًا (يستخدمون الذكاء الاصطناعي في العمل مرة على الأقل أسبوعيًا) تم الطلب منهم تقديم ثلاثة أمثلة حول كيفية استخدامهم للذكاء الاصطناعي التوليدي في العمل.

وتنقسم الأمثلة إلى ثلاث فئات رئيسة، هي الإبداع (مثل كتابة بريد إلكتروني صياغته روتينية لزميل)، والمعلومات (البحث في موضوع أو تلخيص مقال طويل)، والنصائح (طلب الإرشاد أو إنشاء رسم بياني من بيانات موجودة).

وأظهرت النتائج أن حوالي 36% من المشاركين استخدموا مهارات التفكير النقدي لتقليل المخاطر المحتملة من الاعتماد على الذكاء الاصطناعي.

وفي العديد من الحالات، لجأ المشاركون إلى البحث على الإنترنت للتحقق من دقة الاستجابات، ما يقلل من الفائدة المرجوة من استخدام هذه التكنولوجيا.

وأشارت الدراسة إلى الأضرار المحتملة لاستجابات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تحفز التفكير النقدي، ولكن فقط إذا كان المستخدم على دراية بتلك الأضرار.

وأوضحت أن الاعتماد المفرط على أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن يضعف قدرتنا على حل المشكلات بشكل مستقل.

من جهته، حذر المدير العام لمنظمة العمل الدولية، جيلبرت أونغبو، من أن أتمتة الوظائف عبر الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى فقدان عدد كبير من الوظائف.

وأضاف، "إذا كان بإمكان الشركات استبدال العمال بالروبوتات، فمن المرجح جدًا أن تفعل ذلك"، معبرًا عن المخاوف المتزايدة بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي على مستقبل التوظيف.

ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، يُتوقع أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على 2.3% من الوظائف عالميًا، أي ما يعادل حوالي 75 مليون وظيفة.

من جانبها، أكدت الأمينة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال، كريستي هوفمان، أن العاملين في قطاعات مثل كتابة السيناريوهات التلفزيونية ومراكز الاتصال قلقون من فقدان استقلاليتهم أو استبدالهم تمامًا با لتكنو لو جيا .

ولمواجهة هذه التحديات، شدد أونغبو على ضرورة توفير دعم قوي لأنظمة الحماية الاجتماعية، إلى جانب الاستثمار في تدريب الموظفين لمواكبة التطورات التكنولوجية.

وأضاف، "ما يهدد الوظائف ليس الذكاء الاصطناعي بحد ذاته، بل نقص الاستعداد لتطوير المهارات في ظل هذه الثورة التكنولوجية " .

ويهدف الذكاء الاصطناعي (AI) إلى تطوير أنظمة قادرة على محاكاة القدرات العقلية البشرية، مثل التعلم والتحليل وحل المشكلات. ويعتمد على تقنيات مثل التعلم الآلي والتعلم العميق ومعالجة اللغة الطبيعية، التي تتيح للأنظمة تحسين أدائها مع مرور الوقت.

سينما

"الابن السيئ".. معاناة سورية بروح وثائقية

عرض الفنان والمخرج السوري غطفان غنوم، فيلمه الوثائقي "الابن السيئ" على مسرح دار "الأوبرا" بالعاصمة دمشق، في 9 من شباط الحالي، برعاية وزارتي الإعلام والثقافة وبالتعاون مع "الدفاع المدني السوري".

وبأسلوب وثائقي، تناول الفيلم مرحلة انقلاب حزب "البعث" عام 1963، وتولي حافظ الأسد الأب السلطة، مع انقلابه على رفاقه "البعثيين"، وعرض أحداث مجزرة حماة عام 1982.

وصوّر الفيلم سياسات الأسد الجائرة داخليًا وخارجيًا، حتى تسليمه الحكم لابنه بشار، دون امتلاكه مقومات الرئاسة، والذي خدع الشعب بتصريحاته عن الحقوق والحريات، لحين انطلاق الثورة السورية 2011، وجرائمه المرتكبة في مسيرة القمع.

يحتوي الفيلم 22 مقطعًا، عبر قرابة الثلاث ساعات، متناولًا حقبة حافظ الأسد وابنه، وأسقط المخرج غنوم حياته الشخصية في الفيلم من خلال المعاناة التي اعترضته لتحقيق حلمه، كطرده من المعهد العالي للفنون المسرحية، وعدم انتسابه لنقابة الفنانين وغيرها، مرورًا بأحداث الثورة السورية، بالتوازي مع ربط سيرته مع والد زوجته جابر أحمد، الذي هرب من الأهواز بسبب قمع السلطة في إيران، وتوجه إلى فنلندا.

نقل التجربة بعمق أكبر

الفن بجميع أقسامه مهم، ولكن سمة الفن الوثائقي تأخذ أهمية خاصة بمرحلة الأزمات، لأنه يفترض أن ينقل صورة حقيقية عن الواقع، بحسب ما قاله الفنان السوري غطفان غنوم لعنب بلدي.

وفسر إسقاط تجربته الشخصية مع توثيق الثورة، بأن الفنان يستطيع أن ينقل تجربته الشخصية بعمق أكبر، وأي سوري صالح ليكون حالة يسقطها على النظام البائد لأن جميع السوريين ضحايا تعسفه.

واعتبر أن من الأفضل نقل تجربته الشخصية، إذ يعتبر من الناجين خلال مراحل التعسف التي مرت، وشاءت المصادفات أن تكون المحطات مجمعة بفيلم.

وحول الترابط بين هروب جابر أحمد من الأهواز ومنفاه، أوضح غنوم أن قضية الأهواز معتم عليها عربيًا، والأهواز بلد عربي مستولى عليه من قبل إيران، وشعبها عروبيته واضحة، ودعم الثورة السورية وما زال داعمًا لسوريا، وكان الربط كونه خاض تجربة مشابهة للسوريين.

وعن أصداء الفيلم، عبر عن سعادته بالحضور واعتزازه بهم، وكشف أنه بصدد التحضير لعرض الفيلم بمدينة إدلب.

الفيلم حصل على 20 جائزة عالمية، لكن الجائزة الكبرى هي نقل أوجاع الناس، التي تستحوذ عاطفة الخارج، بحسب غنوم.

مهم على مستوى الوثيقة

بدوره، تحدث الفنان المسرحي محمد ملص، لعنب بلدي، في أثناء وجوده بالعرض، أن الفيلم مهم جدًا على مستوى الوثيقة، إذ يتناول وثيقة مهمة لجميع من لا يعرف ماذا حصل في الفترة السابقة منذ حقبة تسلّم حافظ الأسد، رغم أن الفيلم لم يصل لمرحلة سقوط النظام.

وأضاف، "الأهم هو عرض الفيلم في دار الأوبرا السورية، التي كانت دار الأسد سابقًا، وهذا مذهل وخيالي".

وفيما يخص الجوانب التي تعرف إليها من خلال الفيلم، قال، "أنا وأخي أحمد كنا متابعين جدًا للثورة السورية، ولكن هناك تفاصيل متعلقة بالعلاقات الدولية كزيارة حافظ لجورجيا ولكوريا الشمالية، وهذه التفاصيل لم أكن أعلمها بشكل دقيق، وهذا ما يستدعي أهمية الفيلم خارجيًا".

جوائز عالمية عديدة حصدها الفيلم، منها وجائزة أفضل فيلم وثائقي في مهرجان مدينة بالي بإندونيسيا، وجائزة أفضل فيلم وثائقي طويل في مهرجان "سانتا مونيكا" بكاليفورنيا بدورتها الـ19، كما رُشح الفيلم للمنافسة على جائزة أفضل وثائقي في عدد من المهرجانات الدولية، ووصل إلى مرحلة المنافسة على جائزة أفضل وثائقي طويل، في مهرجان "سكوبيا" بمقدونيا.

غطفان غنوم شارك في مسلسل "ابتسم أيها الجنرال"، وتدور أحداث العمل حول العائلة الحاكمة لـ"دولة الفرات" ومسألة الانقسام في المؤسسة العسكرية.

العمل من تأليف الكاتب السوري سامر رضوان، وإخراج عروة محمد، ويتشارك البطولة كل من مكسيم خليل، وسوسن أرشيد، وعبد الحكيم قطيفان، وغطفان غنوم، ومازن الناطور، وريم علي، وعزة البحرة.

كتاب

التضخم.. دراسة تحليلية حول الأسباب والحلول

يقدم الباحث الاقتصادي السوري يحيى السيد عمر نظرته عن مشكلة التضخم الذي تعاني منها معظم دول العالم، والتحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومات وآثارها على المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

في كتابه "التضخم وسعر الفائدة والربا.. حدود العلاقة والتأثير"، يسعى السيد عمر لتقديم رؤية جديدة حول المشكلة رابطًا التضخم بالربا وبسعر الفائدة، وفق نظريات الاقتصاد الإسلامي.

ويتناول الكاتب موقف الشريعة الإسلامية من الربا وأسباب تحريمه، وآثاره الاجتماعية والاقتصادية من منطلق إسلامي، والفرق في المفهوم والدلالة بين الربا والفائدة.

كما يعرّج على البدائل التي تقدمها نظريات الاقتصاد الإسلامي، معتبرًا أنها لم تتمكن من تقديم صيغة متكاملة بسبب طبيعة النظام الاقتصادي العالمي السائد.

تطرق السيد عمر لتجارب الدول المتقدمة والنامية في معالجة التضخم، منها ألمانيا والأرجنتين وفنزويلا وسوريا والسودان واليمن ونيوزيلندا وبريطانيا واليابان وتركيا وتونس ومصر وتشيلي، وقدّم دراسة تحليلية في الأدوات والسياسات التي اتبعتها ونتائجها.

كما استعرض السيد عمر مشكلة التضخم بشيء من التفصيل حول المفهوم والمصطلحات المتعلقة، وتأثيرها على جوانب أخرى، كالناتج المحلي والبطالة.

يشير الباحث الاقتصادي في كتابه إلى أن التضخم يعود إلى "خلل" في المعروض النقدي في السوق، لافتًا إلى أن سعر الفائدة هو أحد أسبابه، وهو ما لا يمكن أن يكون عنصرًا من عناصر الحل، إذ هو في جوهره زيادة كمية النقود من غير الاستناد إلى عمل إنتاجي حقيقي، وفق ما يرى الكاتب.

ويقدم السيد عمر نظريات من الاقتصاد الإسلامي بديلة عن طرح الفائدة كحل للمشكلات الاقتصادية في الدول، ومنها التضخم.

صدر الكتاب (نحو 360 صفحة) عن دار "الأسرة العربية" عام 2023.

السيد عمر حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، بالإضافة إلى ماجستير في فقه الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

ويمتلك الكاتب في رصيده مجموعة من المؤلفات تزيد على 17 كتابًا وأكثر من 25 ورقة بحثية، في أكثر من موضوع، تركز معظمها في الاقتصاد الإسلامي إلى جانب الكتابة في ريادة الأعمال والمواضيع المجتمعية.

من مؤلفاته "القروض الدولية"، و"بناء العلامة التجارية"، وريادة الأعمال"، وإدارة العمل الإغاثي والإنساني"، و"الشباب العربي- أزمة هوية ومستقبل مهدد".

يرأس السيد عمر حاليًا مركز "ترندز للدراسات الاقتصادية"، وهو مؤسسة بحثية مستقلة تهتم بدراسة وتحليل الأحداث الاقتصادية المرتبطة بالملف السوري.

	1				7	5	2	
4		2	1					9
	5				3			
1		5	2					7
				4				
8					5	3		6
			3				8	
6					9	7		2
	4	1	7				6	

لعبة تتكون من 9 مربعات كبيرة 3×3، و81 مربع صغير 9×9.
تكون بعض المربعات الصغيرة معبأة بالأرقام بدايةً، وعلى اللاعب إكمال باقي المربعات باستخدام الأرقام من 1 إلى 9، في كل واحدٍ من المربعات التسعة الكبيرة، وفي كل صفٍ أو عمود.

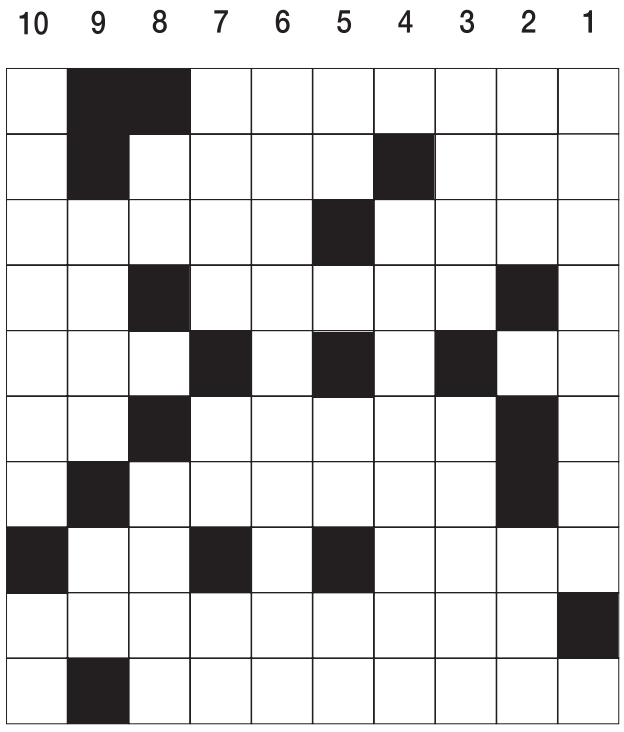

أفقي
1. الحمداني الذي غنت من شعره أم كلثوم
2. من يبني o صندوق صغير
3. من السماء o من أدرك الجاهلية والإسلام
4. النتيجة والتالي o حسم
5. أداة نفي جازمة o عبء ثقيل
6. ممثلة مصرية من أفلامها جميلة o متشابهان
7. أبنائي
8. نضب وانتهى o وراء
9. طبيب وعالم وفيلسوف مسلم ولد في دمشق وتوفي في القاهرة
10. مدينة أفريقية بناها عقبة بن نافع

عمودي
1. مقدمته أساس علم الاجتماع
2. لون من ألوان الخشب o توقع الخير أو الشر
3. مراقب مؤنب o ما لصق
4. شراب ساخن لذيذ o غير ناضج
5. فرعون o اسم مؤنث أعجمي
6. لا يمكن كسره أبدا o ليت
7. نقعة مائية وسخة o بدانة (مبعثرة)
8. نصف بيضة o يصبح عفنا
9. من تربى عند أحدهم o طرف (معكوسة).
10. شاعر شعراء العرب o حاجز

5	2	1	6	3	9	8	7	4
4	7	6	2	5	8	3	1	9
8	3	9	1	7	4	6	2	5
6	5	4	7	8	2	1	9	3
3	9	2	5	4	1	7	6	8
1	8	7	9	6	3	5	4	2
9	1	5	8	2	7	4	3	6
7	4	8	3	9	6	2	5	1
2	6	3	4	1	5	9	8	7

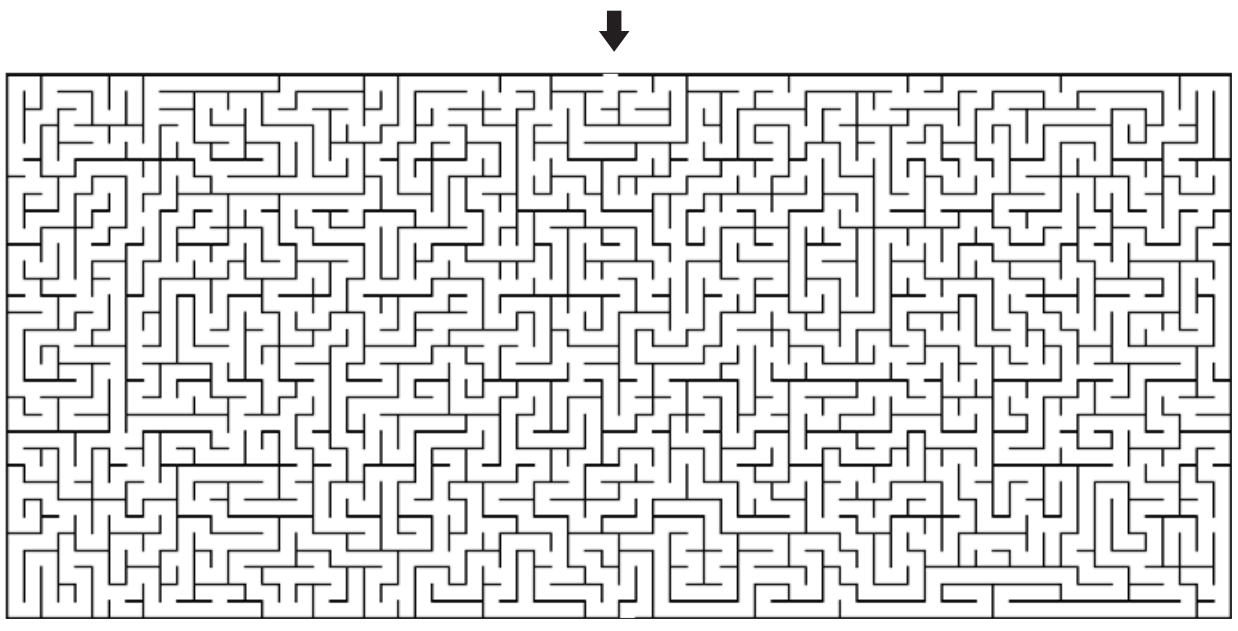

أيمن الحكيم.. حكاية مدرب سوري لم تنصفه بلاده

يحضر المدرب السوري أيمن الحكيم في أذهان السوريين، إذ سجل واحدًا من أبرز إنجازات المنتخب السوري حين كان قاب قوسين أو أدنى من بلوغ كأس العالم لأول مرة في تاريخه، لكن اتحاد بلاده لم ينصفه ودفعه إلى الاستقالة، ليبحث عن كتابة المجد بعيدًا عن ملاعب سوريا.

أيمن الحكيم من مواليد24 من كانون الأول 1959، بدأ مشواره التدريبي مع نادي الوحدة السوري عام 1993، وحصل معه في ذات العام على بطولة كأس الجمهورية.

تنقّل الحكيم بين عدة أندية في الدوري السوري، وفي عام 2011، كان مساعدًا للروماني تيتا فاليريو في تدريب المنتخب السوري المشارك في كأس آسيا 2011.

وشن المدرب أيمن الحكيم حينها هجومًا عنيفًا على المدرب الروماني تيتا الذي قاد المنتخب في بطولة كأس أمم آسيا، وحمّله المسؤولية الكاملة عن الخروج من الدور الأول من البطولة.

تحدث الحكيم أنه لم يقتنع بقائمة منتخب سوريا في كأس آسيا 2011، لكنه قال إن المدرب تيتا كتب أسماء اللاعبين على ورقة ورفض النقاش مع أي شخص حول القائمة، وأكد أنه سيتحمل المسؤولية في حال حصول نتائج سلبية بالنهائيات الآسيوية.

في ذات العام، انتقل إلى تدريب نادي الجيش السوري، ثم عاد بعد عام لتدريب فريقه السابق (الوحدة)، وفي عام 2013 تعاقد معه فريق دهوك العراقي.

في عام 2014، توجه الحكيم إلى الأردن لتدريب فريقي الفيصلي والرمثا، وفي عام 2016، عاد إلى بلاده للإشراف على تدريب المنتخب السوري الأول.

تمكن الحكيم من تحقيق أفضل نتيجة للمنتخب السوري في تصفيات كأس العالم 2018، إذ حل ثالثًا في المجموعة الآسيوية الأولى، وخاض ملحقًا ضد أستراليا، فتعادل ذهابًا (1-1) في ماليزيا، وخسر إيابًا (2-1) في سيدني في تشرين الأول 2024، في مباراة انتهى وقتها الأصلي بالتعادل 1-1.

في مباراة أستراليا الفاصلة، وقفت العارضة حائلًا أمام رحلة المنتخب السوري لبلوغ كأس العالم، وسط انقسام آنذاك عند جمهور المنتخب، على أساس سياسي، سببه استثمار النظام السوري السابق لبعثة المنتخب ولاعبيها.

ما قدمه الحكيم مع منتخب سوريا لم يشفع له، فلم يكن هناك استقبال يليق بإنجازه، بل عاد إلى منزله بسيارة أجرة، قبل أن يتم الاستغناء عنه من قبل الاتحاد الرياضي لكرة القدم برئاسة صلاح رمضان في تشرين الثاني 2017.

اختفى الحكيم عن المشهد لفترة، ثم عاد ليقترب مجددًا من إنجاز تاريخي مع المنتخب الأولمبي، حيث كان على بعد خطوة واحدة من التأهل إلى الألعاب الأولمبية.

في آذار عام 2021، عاد الحكيم لتدريب نادي الوحدة للمرة الثالثة في تاريخه، ثم انتقل بعدها لتدريب نادي الكرامة واستمر معه ستة أشهر فقط، وبعدها توجه إلى الأردن مجددًا وأشرف على تدريب نادي الحسين إربد في حزيران 2022 وحقق معه نتائج إيجابية.

في آب 2023، انتقل الحكيم لتدريب نادي الفتوة الذي استمر معه حتى شباط 2024.

في العام الماضي، عاد الحكيم لخوض تجربة جديدة في العراق، حيث تسلم تدريب نادي القاسم، ونجح في تحقيق الهدف المطلوب، وهو تجنب الهبوط إلى الدرجة الثانية، وذلك بعد فوزه في مباراة "البلاي آوت" على فريق بيشمركة السليمانية بهدفين لواحد في الوقت القاتل.

الحكيم جدد تعاقده مع نادي القاسم في أيلول 2024، ووعد حينها بعد نجاة الفريق من الهبوط للدرجة الثانية، بتحقيق نتائج أفضل والوصول بفريق القاسم إلى المناطق الدافئة في قائمة الترتيب العام لدوري نجوم العراق لكرة القدم.

وبالفعل، وفى الحكيم بوعده، وصار هذا الموسم اسمًا لافتًا في الدوري العراقي الممتاز، بعدما استطاع المدرب السوري بإمكانيات محدودة، هزيمة الزوراء متصدر الدوري العراقي، ليصعد بنادي القاسم إلى المركز السادس.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

ضياع مفتاح التأهل

سوريا في مهمة معقدة بكأس آسيا للشباب

عنب بلدي - هاني كرزي

استهل منتخب سوريا مشواره في بطولة كأس آسيا للشباب بالصين، بخسارة أمام كوريا الجنوبية، بعدما دخل البطولة مثقلًا بالكثير من التحديات، التي جعلت جماهيره لا ترفع سقف طموحاتها.

وعقب خسارته الأولى باتت حظوظ سوريا في بلوغ الدور الثاني معقدة، في وقت يسعى المنتخب لإعادة رسم الابتسامة والفرحة لجماهيره من خلال مشاركته في كأس آسيا، ويأمل كثيرون ألا تتكرر خيبات الأمل التي عاشها المنتخب الشاب خلال العقد الأخير.

ضياع مفتاح التأهل

خسر منتخب سوريا بهدفين مقابل هدف أمام كوريا الجنوبية، في 14 من شباط الحالي، في أولى مبارياته ضمن بطولة كأس آسيا للشباب المقامة في الصين.

وسجل المنتخب الكوري هدفه الأول مبكرًا في الدقيقة السابعة، ثم سجل هدفه الثاني في الدقيقة الـ22، بينما استطاع المنتخب السوري تسجيل هدفه الوحيد في الدقيقة الـ59 عن طريق اللاعب آلاند عبدي.

وفي المباراة الثانية بذات المجموعة، فاز اليابان على تايلاند بثلاثية نظيفة، وبهذه النتائج تصدر "الساموراي" الياباني المجموعة الرابعة برصيد ثلاث نقاط، وكوريا أصبحت ثانيًا بثلاث نقاط، وجاء المنتخب السوري في المركز الثالث دون نقاط، متفوقًا على تايلاند صاحبة المركز الرابع بفارق الأهداف.

ويرى الصحفي الرياضي مؤيد كيالي، أن المنتخب الياباني المرشح الأقوى للفوز بصدارة المجموعة، وبالتالي فإن الصراع على المركز الثاني المؤهل للدور الثاني، سيكون بين الفرق الثلاثة المتبقية (كوريا، سوريا، تايلاند)، ومن خلال تقييم مستوياتها نجد أن "الشمشون" الكوري يأتي في المرتبة الثانية كأقوى فرق المجموعة، بينما تقف سوريا وتايلاند في المركزين الثالث والرابع.

وفي ظل المعطيات السابقة، قال كيالي، لعنب بلدي، إن الخطوة الأهم للمنتخب السوري، كانت حصد نقاط من مواجهته الأولى مع كوريا الجنوبية، التي تعد منافسته المباشرة على المركز الثاني، ولكن عقب خسارة هذه المباراة، ضاع مفتاح التأهل وتضاءلت حظوظ منتخب سوريا بشكل كبير في التأهل للدور الثاني، وصار مطالبًا على الأقل بالتعادل مع المنتخب الياباني الشرس، والفوز على تايلاند.

بدوره قال الصحفي الرياضي بشار حاج علي، إن المنتخب السوري لسوء حظه وقع في أصعب مجموعة ببطولة آسيا، والتي سُميت بـ"المجموعة الحديدية"، لذا يجب عدم رفع سقف التفاؤل، لأن المنتخب في طور التحضير، بينما بقية المنتخبات استعدت بشكل جيد للبطولة.

وأشار حاج علي إلى أن ترتيب مباريات المنتخب السوري ضمن البطولة، ربما يكون نوعًا ما في مصلحته، إذ سيواجه المنتخبين الأصعب أولًا (كوريا ثم اليابان)، بينما ستكون مواجهته الأخيرة مع تايلاند التي تعتبر أقل مستوى فنيًا، وبالتالي فإن سوريا في حال كانت بحاجة في آخر مباراة لتعادل أو فوز لبلوغ الدور الثاني، فإن اللعب ضد تايلاند قد يعطيها حافزًا أكبر للفوز عليها.

مطبات سبقت البطولة

المنتخب السوري للشباب واجه عدة تحديات قبل بطولة كأس آسيا، وقال مدرب المنتخب، محمد قويض، لعنب بلدي، إن الفترة التحضيرية لبطولة كأس آسيا قصيرة جدًا، و"ما يتم العمل عليه عادة في شهر أو شهرين، تمكنا من إنجازه في عشرة أيام فقط"، لذلك لم يتم الاعتماد على اللاعبين الذين كانوا ينشطون في الدوري السوري بالشمال، بسبب عدم وجود وقت كافٍ لاستكشاف المواهب.

ولفت قويض إلى أن مشكلة أخرى واجهت المنتخب أيضًا، تمثلت في فقدان جوازات السفر لـ13 لاعبًا، وبالتالي بدأ الاتحاد الرياضي العمل على حل المشكلة، واستطاع تأمين الجوازات خلال أسبوع، بالتنسيق مع وزارة الداخلية في الإدارة السورية الجديدة.

الوضع المالي كان أحد التحديات التي واجهت المنتخب، حيث أكد قويض أن خزينة الاتحاد شبه خاوية، فطلب المعونة من رئيس الاتحاد الرياضي، محمد الحامض، ورئيس مكتب الألعاب الجماعية، فراس تيت، وجرى تأمين جميع المتطلبات المالية من أجل حجوزات الفنادق والملاعب والتنقلات وباقي مستلزمات الفترة التحضيرية.

وقال الصحفي الرياضي ميشيل سعد، لعنب بلدي، إن المهمة صعبة جدًا في كأس آسيا، لأن الدوري السوري متوقف منذ فترة، والكابتن محمد قويض تسلّم المهمة منذ شهرين، والمجموعة التي وقع فيها المنتخب السوري صعبة، وتضم منتخبات محضرة جيدًا، مثل كوريا الجنوبية واليابان، بينما الفترة التحضيرية لمنتخب سوريا كانت وجيزة.

وشدد سعد على أن المطلوب حاليًا عدم وضع ضغوط على اللاعبين، وأن نحاول التعامل مع كل مباراة على حدة بالبطولة دون رفع سقف الطموحات، وعقب نهاية البطولة الأمر الأهم هو عدم إهمال هذا الجيل، ومحاولة إيصال أربعة أو خمسة لاعبين منه لمنتخب الرجال.

أوراق رابحة

بعد سقوط الأسد، جرى فسخ التعاقد بالتراضي مع مدرب منتخب سوريا للشباب محمد عقيل، والاتفاق مع محمد قويض ليكون البديل.

تعيين قويض مدربًا للمنتخب خلق حالة تفاؤل لدى الجمهور السوري، نظرًا إلى خبرة المدرب والإنجازات التي حققها، إذ سبق أن أشرف على منتخب سوريا الأول ضمن تصفيات مونديال 2010.

وقال الصحفي بشار حاج علي، إن محمد قويض إحدى الأوراق الرابحة للمنتخب، فهو قادر بحكم خبرته الطويلة أن يتفادى تبعات الخسارة أمام كوريا، ويجهز الفريق ذهنيًا وفنيًا لمواجهتي اليابان وتايلاند، ولا سيما أنه على اطلاع جيد على الكرة الآسيوية.

ولفت حاج علي إلى أن هناك لاعبين في المنتخب لديهم مهارات فردية عالية، ويجب على المدرب تسخيرها لتصب في مصلحة المنتخب.

في السياق ذاته، قال مؤيد كيالي، إن المطلوب من المنتخب التخلي عن حالة الرهبة والخوف التي ظهرت عليه أمام كوريا الجنوبية، فالمنتخب لم يستفق حتى الشوط الثاني، وهذا الأمر يقع على عاتق المدرب لتحضير اللاعبين جيدًا من الناحية الذهنية والنفسية، وبالتالي على اللاعبين المبادرة للهجوم أمام اليابان بدلًا من الخوف والبقاء في الدفاع.

وأضاف كيالي أن منتخبي كوريا الجنوبية واليابان يشاركان في كأس آسيا باللاعبين المحليين فقط، لأن البطولة خارج أيام "فيفا"، حيث يغيب جميع المحترفين الكوريين، فيما تقتصر قائمة اليابان على محترفين اثنين فقط، ولتعويض الغيابات استعانت اليابان بـ6 لاعبين من طلاب الجامعات المحلية، وبالتالي هذه فرصة أمام المنتخب السوري لتقديم مستوى جيد أمام اليابان.

أبرز الغائبين عن اليابان هما كيسوكي، هداف نادي أندرلخت البلجيكي، وهانشيرو، متوسط ميدان شتوتغارت الألماني، واللذان سبق أن واجها منتخب سوريا في مباراة ودية انتهت بالتعادل بهدفين لمثلهما.

وقبيل بطولة كأس آسيا، خاض المنتخب السوري تحت قيادة المدرب محمد قويض أربعة معسكرات تحضيرية في دمشق وقطر وإندونيسيا والصين، إلى جانب عدة مباريات ودية، حيث حقق خلالها نتائج إيجابية منحته دفعًا لكأس آسيا.

وخسر منتخب سوريا آخر لقاءاته الودية أمام الصين بنتيجة 3-1، لكنه حقق نتائج إيجابية في بطولة "ماندري" الودية، حيث توّج باللقب بعد فوزه على الأردن في النهائي، كما حقق انتصارًا كاسحًا على الهند 1-6، وتغلّب على إندونيسيا 0-2 في ذات البطولة.

وقبل بطولة "ماندري"، خاض المنتخب السوري معسكرًا في قطر، حيث لعب أربع مباريات ودية، فاز خلالها على اليمن 0-1، وخسر أمامه بنفس النتيجة، في حين تعادل سلبيًا مع قطر وأوزبكستان.

كان المنتخب السوري للشباب تأهل إلى كأس آسيا 2025 في الصين، بعد تصدره المجموعة الأولى بالعلامة الكاملة بـ12 نقطة من أربعة انتصارات متتالية على منتخبات فيتنام وبنغلاديش وبوتان وغوام.

ويأمل منتخب سوريا في تحقيق مفاجأة واستعادة أمجاده القارية وتحقيق اللقب للمرة الثانية في تاريخه، بعد أن توّج بها لأول مرة عام 1994 بفوزه على اليابان في المباراة النهائية.

حقق المنتخب السوري نتائج مبهرة في كأس آسيا، حيث تأهل إلى البطولة تسع مرات، وحقق اللقب مرة واحدة عام 1994 على حساب اليابان، كما تأهل إلى النهائي في عام 1988 لكنه خسر أمام العراق بركلات الترجيح 5-4.

المنتخب السوري حقق كذلك المركز الثالث في بطولة كأس آسيا عامي 1990 و2004، بفوزه على قطر واليابان على التوالي.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
من كرْم الثورة
enab baladi

الأحـــد 16 شباط / فبراير 2025
العـــدد 678 – الســـنة الرابعة عشرة
www.enabbaladi.net
20 صفحة

عمال وعاملات في مرمى إجراءات تعسفية

لمى قنوت

بعد حوالي أسبوع من تعيين وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال، محمد أبازيد، في 30 من كانون الأول 2024، صرح بعدم وجود "أرقام حقيقية للموظفين، وأن الواقع يشير إلى وجود نحو900 ألف موظف فعلي من بين مليون و250 ألفًا في سجلات النظام السابق"، وأن بعضهم كان مسجلًا على الورق فقط لأخذ الراتب دون عمل"، وهناك أكثر من 300 ألف موظف أو نحو 400 ألف ستُشطب أسماؤهم، وسيُعاد توجيه قيمة رواتبهم لبناء الاقتصاد. ووعد الوزير بزيادة الرواتب بمقدار 400% عن متوسط ما يحصل عليه الموظف والذي لا تتجاوز قيمته 25 دولارًا للفرد.

أما وزير التنمية، محمد السكاف، فقال إن الدولة ستحتاج ما بين 550 ألفًا و600 ألف عامل، وهو أقل من نصف العدد الحالي.

وقد يعود تخفيض العدد هذا، رغم أن تصريحي الوزيرين حصلا بنفس الفترة الزمنية، إلى سياسة الخصخصة أو التصفية المَنْوي اتخاذها لحوالي 107 مؤسسات حكومية.

وبشكل متسرع، قررت حكومة تصريف الأعمال إصدار قرارات تسريح وفصل وإيقاف عن العمل، وعدم تجديد عقود، وإجازات قسرية لعمال وعاملات، وعدم تشميل المتقاعدين والمتقاعدات من بعض القطاعات بقرار زيادة الأجور، دون دراسة قانونية وإدارية متأنية ودقيقة تتبين حاجة المؤسسات الفعلية من الموظفين وتكشف عن الوظائف الوهمية، وتفرز الموظفين الوهميين أو ما اصطلح على تسميتهم بـ"الموظفين الأشباح"، وأولئك الذين يتقاضون رواتب من عدة مؤسسات حكومية، وتقوم بعملية فحص سجلات الموظفين بهدف تنحية وعزل الفاسدين والمسيئين ومرتكبي الانتهاكات خلال إعادة هيكلة المؤسسات أو إصلاحها باعتبارها إحدى ركائز العدالة الانتقالية التي تُعيد ثقة المواطنين والمواطنات في مؤسسات الدولة.

يُعد "إصلاح التشريعات والمؤسسات أو إعادة هيكلتها" ركيزة أساسية من ركائز العدالة الانتقالية، ولكن في حال تأخر بناء مسار وطني للعدالة الانتقالية لحين إقراره في الدستور الجديد للبلاد، يجب أن تتم معالجة ملف مؤسسات القطاع العام ومكافحة الفساد والترهل المؤسساتي فيها عن طريق القضاء، وذلك عبر تشكيل لجنة محايدة ومستقلة، تضم قانونيين وممثلين عن النقابات والاتحادات المهنية وخبراء في العدالة الانتقالية، من النساء والرجال، تعمل وفق عدة مستويات، ويتقاطع عملها فيما بعد مع ركائز العدالة الانتقالية الأخرى المتمثلة في المحاسبة وكشف الحقيقة وجبر الضرر، وعلى اللجنة أن تتبع نهجًا شاملًا متكاملًا عبر مجموعة خطوات هي:

- تعليق نصوص في قوانين العمل التي منحت امتيازات لحزب "البعث" المنحل، كمواد في "النظام الأساسي للعاملين في الدولة- القانون رقم 50 للعام 2004"، وتخليصه من التسييس الذي سلط فيه النظام البائد حزب "البعث" على موارد الدولة ومؤسساتها مثل "المادة 14- د" التي تعتبر بأن الخدمة التي يؤديها العاملون في منظمات الحزب "بمثابة خدمة فعلية لدى الجهات العامة التي تدخل في حساب المعاش"، و"المادة 16/1- 2/أ" من القانون نفسه التي تعطي امتيازات للمنتسبين إلى الحزب والعاملين في منظماته المختلفة، نساء ورجالًا.
- فحص سجلات جميع الموظفين، وتحديد الوهميين منهم، ومطالبة المقتدرين باسترداد قيمة الرواتب التي قبضوها دون عمل.
- عدم إجراء تسويات للموظفين المتورطين في الفساد الواسع النطاق والجرائم الاقتصادية لحين محاسبتهم، والعمل على استرداد الأموال العامة المنهوبة، فأثر هذه الجرائم يوازي أثر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- التحقيق بشأن الموظفين المنتدبين إلى مؤسسات حزب "البعث"، وبشكل محدد الذين انتموا إلى "كتائب البعث" العسكرية ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات والجرائم.
- تطبيق العزل السياسي على موظفي الدولة من رموز النظام السابق، والذين تلطخت أيديهم بالدماء، والكشف عن تجاوزاتهم وانتهاكاتهم من أجل محاسبتهم، وضمان استبعادهم من العملية السياسية الوطنية أو أي مسؤولية حكومية أو دبلوماسية عليا في صلب الدولة، وهو إجراء يكفل توفير قدر من العدالة للضحايا وأسرهم.
- إعادة الموظفين، نساء ورجالًا، ممن تم فصلهم عن العمل بسبب رأيهم وموقفهم السياسي ومشاركتهم في الثورة، وهو إجراء تعمل عليه وزارة التنمية الإدارية حاليًا.
- "إعادة هيكلة الملاكات والموارد البشرية على قاعدة عدم التفريط بالعاملين والاستثمار بالكفاءات والاستمرار بإعدادهم وتأهيلهم لرفع الكفاءة والفاعلية"، وهو أحد المطالب التسعة المحقة التي أعلنت عنها رابطة عمال التغيير الديمقراطي، وهي تنسيقيات عمالية في جميع المحافظات لتنظيم الحراك العمالي.

إن التسريح التعسفي والإجازات القسرية وحرمان المتقاعدين من زيادة الراتب هو عقاب للعمال والعاملات، الذين سرق النظام البائد أجورهم بشكل دائم مع كل تعديل على سعر الصرف، ما أدى إلى إفقارهم بشكل ممنهج، وبدل أن يدافع الاتحاد العام لنقابات العمال عن حقوقهم بقي أداة لتعزيز هيمنة النظام، وتسويق سياساته النيوليبرالية الضارة بحقوقهم. وكي تستعيد النقابات استقلاليتها بعيدًا عن وصاية وهيمنة السلطة الحاكمة وتعييناتها، يجب إجراء انتخابات لتشكيل قيادات نقابية جديدة كما فعل اتحاد عمال السويداء مؤخرًا، واعترف بنتائجها الاتحاد العام للعمال.

موظفون يعملون في مبنى حكومي في ريف دمشق – 8 كانون الثاني 2025 (رويترز/خليل العشاوي)

أمة الثوابت والرجوع إلى الخلف

خطيب بدلة

التمسك بالثوابت القومية والوطنية، شعار بعثي شهير، يقوم على منطق غبي، يوحي لك بأن عقل صاحب الثوابت فاقد حد المرونة، ورقبته تعاني من "الوتاب"، يمشي إلى الأمام "شقفة واحدة"، كما لو أنه كركدن، بينما تحتاج السياسة إلى مرونة، وديناميكية، وبراغماتية، وأن يعيد الحاكم برمجة سياسة دولته على ضوء المستجدات.

إنه شعار خنفشاري، غير قابل للتطبيق. مثلًا، الثابت الأول، الأكثر أهمية، عند النظامين البعثيين الشهيرين، العراقي والسوري، هو الوحدة العربية، وأما على أرض الواقع، فكانت الحرب بين النظامين، "على القتل"، كل منهما يحفر للآخر، ويدعم الجماعات التي تعارضه، ويسلحها، على أمل أن تتمكن من إسقاطه، وطوال وجودهما في السلطة، كانت الحدود بين الدولتين مغلقة، والمواطن في إحداهما، إذا قال عبارة مديح للنظام الآخر، يُشحط من بيته، ويودع في مكان عميق تحت الأرض، وقد يموت تحت التعذيب.

وعلى الرغم من إصرار النظام البعثي على فكرة الثوابت، يستخدم الإعلام الرسمي مصطلحات تناقضه، مثل حكمة القائد، ومقدرته على التكيف مع الظروف، بالإضافة إلى مصطلح "المناورة"، الذي سمعناه أول مرة في تشرين الثاني سنة 1970، عندما نجح انقلاب حافظ الأسد، ووقف يخطب، فقال عن القيادة السابقة إن عقليتها مناورة، مع العلم أنه كان ركنًا أساسيًا في تلك القيادة، وزير دفاع، ولعله كان يقصد أن عهد المناورات انتهى، وصححنا المسار، ورجعنا للثوابت القومية.

قدر المواطن، في هذه البلاد المنكوبة، أن يسمع الشعارات، ولا يصدقها، لأنه يعرف أن ما يجري على الأرض شيء آخر، ولكنه يضطر للتظاهر بأنه يتبناها، وأحيانًا يطالبونه بالترنم بها، والرقص على إيقاعها، فيفعل ذلك صاغرًا، فإن لم يفعل يُشحط، ويرفس، ويعذب، وتنهال الشتائم على نسائه، وهذا كله يأتي في سياق "الثابت" البعثي الثاني، الذي يسمونه: الحرية!

لم تنعم بلادنا، خلال تاريخها الطويل، بالتداول السلمي للسلطة، كما في البلدان المتحضرة، حيث يذهب الحاكم الذي تنتهي مدته إلى بيته، ويأتي غيره، إضافة لوجود آليات للمحاسبة، تطبق حتى على الحاكم، فإن كذب، أو اختلس من أموال الشعب، أو تلقى رشوة، يُفضح في الصحافة، ويستدعى إلى البرلمان ويسأل، ويستجوب، وقد يؤدي ذلك إلى سحب الشرعية منه، ومحاكمته قضائيًا، حتى يصل إلى السجن.

من ثوابت القوميين، والإسلاميين، في بلادنا، اعتبار إسرائيل عدوًا دائمًا للأمة، وهذا أمر، لو فكروا فيه مليًا، محرج، فما حصل، منذ قيام إسرائيل قبل 77 سنة، يمكن تشبيهه برجل يجلس في قطار، والقطار متوقف في محطة، وثمة قطار متوقف في موازاته، والرجل شارد، مستغرق في موبايله، وفجأة يشعر بأن قطاره صار يمشي إلى الخلف، وبعدما يعرك عينيه، ويصحو، يكتشف أن القطار الآخر مشى إلى الأمام، بينما قطاره لا يزال واقفًا في مكانه.

المشكلة، أو المعضلة، أو الكارثة، أن وصف أمتنا بأنها تراوح في مكانها لم يعد كافيًا، ولعل أفضل مَن عبر عن الحال المفكر السعودي إبراهيم البليهي، الذي قال: نحن لسنا متخلفين وحسب، بل نحاول أن نشد العالم المتقدم، ليصبح متخلفًا مثلنا.